دراسة نوعية حول الأعراف الاجتماعية والأسباب الاقتصادية الكامنة وراء زواج الأطفال في الأردن

دراسة نوعية حول الأعراف الاجتماعية والأسباب الاقتصادية الكامنة وراء زواج الأطفال في الأردن

تـم إعـداد هـذا التقريـر مـن قبـل جامعـة أدنبـره ومؤسسـة الأبحـاث الوطنيـة Analyseizeللمجلـس الأعلـى للسـكان واليونيسـف عـام 2019. إن الآراء والبيانـات المقدمـة فـي هـذا التقريـر لا تمثـل بالضـرورة آراء المجلـس الأعلـى للسـكان أو اليونيسـف أو جامعـة إدنبـره أو مؤسسـة الأبحـاث الوطنيـة Analyseize.

جدول المحتويات

شكر وتقدير	6
الملخص	7
رسائل كسب تأييد	13
الملخص التنفيذي	15

1. مقدمة

ص 25

2. المنهجية

ص 26

المراجعة المنهجية	27
التحليل الثانوي	29
الدراسة النوعية	29
تحليل البيانات	38

3. النتائج

ص 40

المراجعة المنهجية والتحليل الثانوي للبيانات الموجودة	40
الدراسة النوعية	52
مسوحات الأعراف الاجتماعية	66
مقابلات معمقة	79

4. الخاتمة والخطة متعددة القطاعات

ص 91

إطار العمل المتمركز حول الطفل	91
إطار عمل التغيير الاجتماعي والسلوكي	92

المراجع	102

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل د. ديبورا فراي، وزين كردي وتابيثا كاسي من جامعة أدنبرة، وذلك بتكليف من اليونيسف وبرئاسة المجلس الأعلى للسكان. نتقدم بشكر خاص إلى تاكويا نوماجيري وتشاد حمادي من جامعة أدنبرة لتقديمهم المساعدة في جوانب مختلفة من هذا التقرير.
كما نتوجه بشكر خاص لفريق عمل Analyseize من الاستشاريين والميسرين في الأردن الذين تولوا إدارة المكون النوعي لهذه الدراسة من خلال اجراء مقابلات مع مجموعات من أولياء الأمور واليافعين وأفراد الأسر الممتدة من الأردنيين واللاجئين وغيرهم وذلك بهدف جمع ملاحظاتهم وآرائهم.

وكان لفريق عمل Analyseize دورا مهما في تصميم الدراسة لجهة معالجة الملاحظات والتغذية الراجعة لما ورد من اللجنة الوطنية للحد من زواج الأطفال، وهو الأمر الذي أسهم في اعداد دراسة نوعية مبسطة فضلا عن تضمنها الأعراف الإجتماعية الكمية. كما كانت تقارير الميسرين مفصلة ودقيقة، مما أتاح الفرصة للحصول على تحليل غني حول هذا التقرير.

لم يكن انجاز التقرير ممكناً لولا الدعم والمساهمة التي تم تقديمها من قبل كادر منظمة اليونيسيف، تحديدا خبيرة حماية الطفل ربى حكمت، ومديرة برامج حماية الطفل في اليونيسف مها الحمصي.

كما نقدر الدعم الذي قدمه المجلس الأعلى للسكان و اللجنة الوطنية للحد من زواج الأطفال من ملاحظات قيمة حول تصميم الدراسة وأخذ العينات وكذلك النتائج. نحن ممتنون كذلك للمشاركين الذين قدموا معلومات حقيقية وموثوقة ومفيدة حول أفكارهم ومعتقداتهم فيما يتعلق بالدوافع الكامنة وراء زواج الأطفال. كما نعرب عن امتناننا لصانعي السياسات والمهنيين ورجال الدين الذين ساعدوا في الدراسة وقدموا أفكارًا حول دوافع زواج الأطفال بالإضافة إلى طرق الحد من زواج الأطفال في الأردن على نحو فعال.

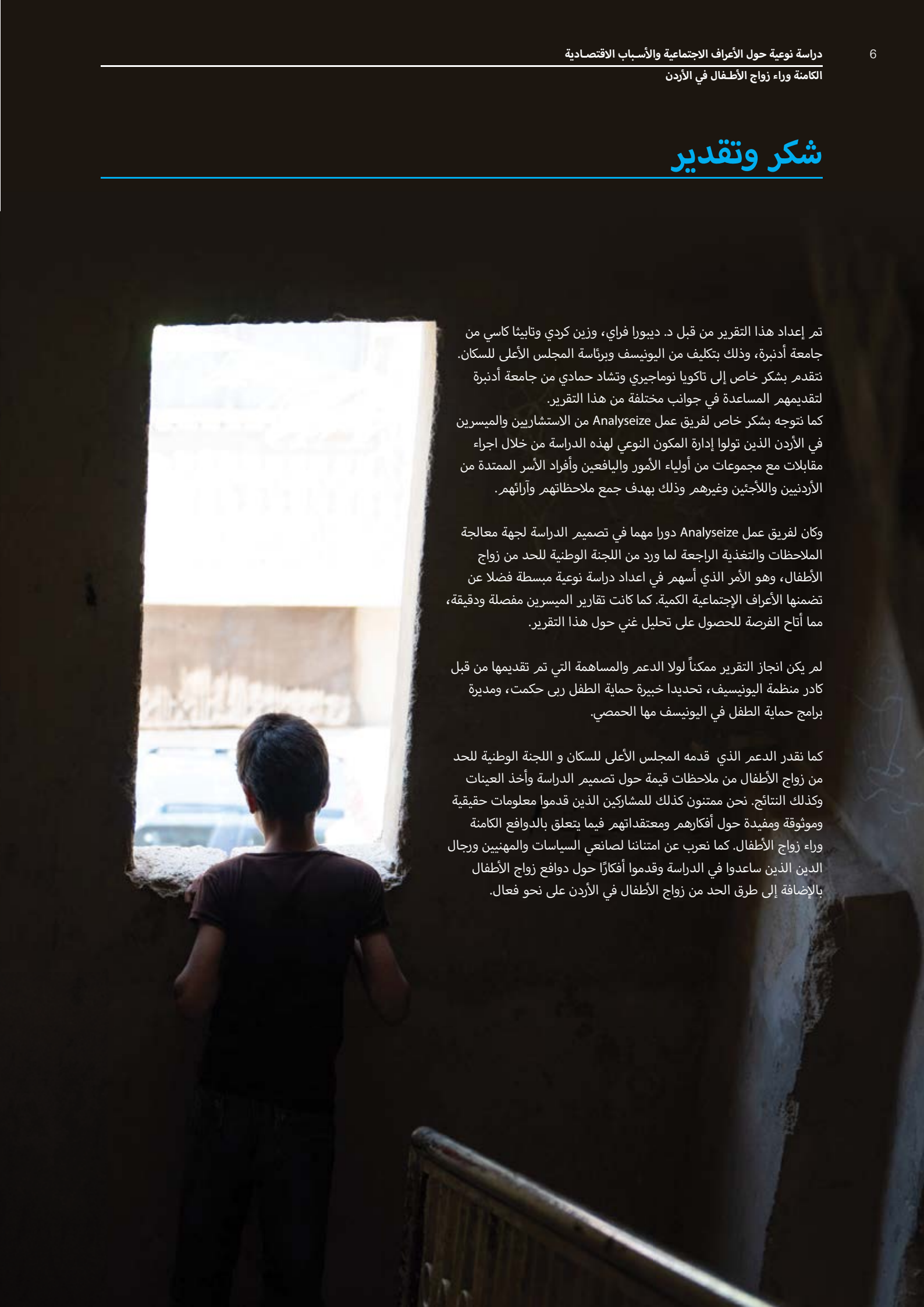

ملخص

©UNICEF/Herwig

يزداد انتشار زواج الأطفال مرة أخرى بعد عقد من الانخفاض.

أظهرت بيانات مسح السكان والصحة الأسرية انخفاضًا تدريجيًا بين عامي 2007 و 2012 في زواج الأطفال لمن تقل أعمارهم عن 18 عامًا ، وبدرجة أقل لمن تقل أعمارهم عن 15 عامًا. في المقابل تظهر البيانات ارتفاعا في زواج الأطفال دون سن 15 عاماً أو أقل من 18 عاما في بيانات العامين 2018-2017.

تشير بيانات مسح السكان والصحة الأسرية إلى انخفاض تدريجي بين

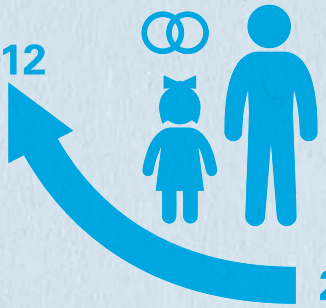

في حالة زواج الأطفال الذين **تقل** أعمارهم عن

18 عاماً

من العمر

، بالنسبة لأولئك الذين **تقل** أعمارهم عن

15 عاماً

من العمر

تظهر الزيادة في نسبة حالات زواج الأطفال في أحدث البيانات الصادرة في 2017\2018.

تظهر بيانات مسح السكان والصحة الأسرية الأخيرة تغيرا في أنماط الطلاق لدى الأطفال كذلك.

وتظهر بيانات العام 2012

أن حالات الطلاق بين من هم بسن 18 وأقل كانت أكثر شيوعاً بين

بالمقارنة مع

الأكثر فقرا	الفقراء	الطبقة الوسطى	الطبقة الوسطى العليا	الأغنياء
(4.3%)	(3.9%)	(2.6%)	(1.6%)	(2.3%)
	wealth quintiles			quintiles

اتجاهات الطلاق لمن هم في سن 18 فما دون **تغيرت في العام 2017**، لتصبح أكثر شيوعا بين الأغنياء، وبنسب

الأغنياء	الطبقة الوسطى العليا	الطبقة الوسطى	الفقراء	الأكثر فقرا
(6.5%)	(4.2%)	(3.0%)	(1.9%)	(3.0%)
	quintiles than in			quintiles

الأطفال المتزوجون أكثر عرضة للعنف من قبل الشريك بالمقارنة مع غيرهم من الأزواج البالغين.

بحسب تحليل اتجاهات المسح السكاني والصحة الأسرية للأعوام 2007، 2009، 2012 و2017

فإن أولئك الذين تزوجوا **دون سن 18** عاما كانوا أكثر **عرضة للإصابة** نتيجة للعنف من قبل أزواجهن

% 29.9 من أولئك
الذين تزوجوا قبل 18 سنة
تعرضوا لهذه الإصابات

مقارنة مع

% 20.5 من
المتزوجين بعد 18 سنة

يظل التعليم عاملا وقائيا قويا ضد زواج الأطفال، وخاصة بالنسبة للفتيات. من تحليل ثانوي لمسح السكان والصحة الاسرية حول مدى انتشار زواج الأطفال وعلاقته بالتحصيل العلمي، يمكن ملاحظة وجود اتجاه قوي يوضح أن

زيادة المستوى التعليمي
يرتبط مع

انخفاض مستويات زواج الأطفال
لكل من تقل أعمارهم عن 18 سنة
والذين تقل أعمارهم عن 15 سنة.

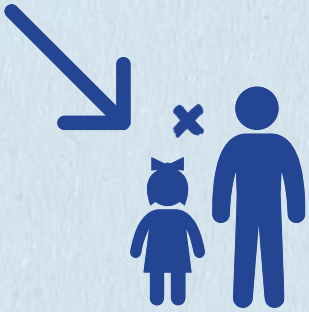

في النتائج النوعية، فإن الدوافع الخمسة الرئيسية لزواج الأطفال في جميع مجموعات المجيبين هي

(١) الأعراف والتقاليد

(2) الفقر

(3) التفكك الأسري

(4) نقص المعرفة

(5) سترة

حددها المشاركون بطرق متعددة بما في ذلك الاستقرار المالي والأمن، ولكن في كثير من الأحيان تستخدم لوصف حماية سمعة الفتيات).

من جميع البيانات (النوعية، مراجعة الأدبيات والتحليل الثانوي للبيانات الكمية) يمكننا أن نجد عوامل الخطورة والحماية التالية بالإضافة إلى دوافع زواج الأطفال:

على المستوى الفردي ، ظهرت عدة عوامل منها ....

التحصيل العلمي (كل من الأطفال وأولياء أمورهم)

الأصول والإنتماءات (بما في ذلك الانتماء للفئة الأكثر هشاشة في المجتمع)

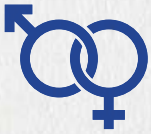

الجنس (الفتيات أكثر عرضة للخطر)

وضع اللاجئين

بالإضافة إلى ذلك، حدد المشاركون أهمية

المعتقدات الفردية، بما في ذلك المواقف تجاه التعليم (وخاصة بالنسبة للفتيات)

سترة

زيجات الأقارب وأهمية الزواج

على المستوى الشخصي،

فإن الفقر يقود الى

ضغوط أسرية

تدخلات من الأسرة الممتدة

حجم الأسرة

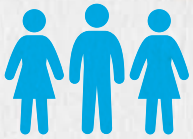

تعدد الزوجات

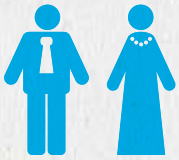

زواج الأقارب / الزيجات العائلية

العنف الأسري

خلافات زوجية

على المستوى الاجتماعي

وجدنا اتجاهات نحو

القيمة عالية المتعلقة بالزواج والأعراف الجنسانية

الثقافة العشائرية المتعلقة بزواج الأقارب

المعتقدات الدينية والأعراف

انتشار زواج الأطفال في المناطق الريفية

على المستوى المؤسسي

مجموعة القوانين والسياسات المتعلقة بزواج الأطفال والتي تشمل

تشريعات جديدة ولكن أيضًا بعض الممارسات (مثل التأخر في التسجيل ، إلخ) التي حددها المشاركون على أنها تسمح باستمرار زواج الأطفال.

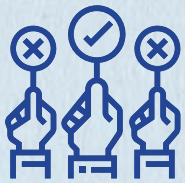

وعوامل مؤسسية أخرى تشمل
دراسة نوعية حول التعريفات والمعتقدات المختلفة بين المؤسسات والمتعلقة بزواج الأطفال.

على المستوى الهيكلي،

وجدنا مواقف تجاه

الفقر، برز الفقر كمحرك رئيسي

كما كان **نقص فرص التعليم** (والمعتقدات حول أهمية التعليم - عامل خطورة ايضا على مستوى العلاقات بين الأفراد والمجتمع)

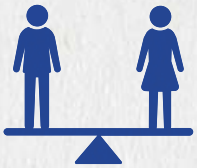

عدم المساواة بين الجنسين
(المعاملة التفضيلية للأولاد، والحاجة إلى حماية إضافية للفتيات ، وما إلى ذلك).

كما ظهرت العديد من الدوافع الاجتماعية - بما في ذلك

التخوف من النميمة (كلام الناس) في حال لم تتحقق "السترة" للفتاة، وبحسب المشاركين فإن المعايير الجنسانية (الجندرية) تحديدا المتعلقة بسن الزواج تعد من الأسباب الرئيسية لزواج الأطفال.

كان تأثير أفراد الأسرة الممتدة وزواج الأقارب من الموضوعات البارزة في هذا المجال.
أخيرًا ، كانت هناك آراء متضاربة حول أهمية المعتقدات الدينية كسبب لزواج الأطفال ، لكن جميع المشاركين سلطوا الضوء على أهمية تأثير الدين في ما إذا كان زواج الأطفال سينخفض أو يُسمح له بالاستمرار.

رسائل كسب تأييد

رسالة كسب التأييد 1:

> **يجب ان نتعامل مع الاعراف الاجتماعية من خلال التدخلات إذا أردنا الحد من زواج الاطفال.**

الأعراف الإجتماعية تعرف على أنها سلوكيات يتمسك بها المجتمع بسبب معتقداته وتوقعاته. قد لا يوافق الفرد فعليًا على زواج الأطفال، ولكن قد يتزوج ابنه أو ابنته كطفل بسبب هذه التوقعات والمعتقدات والضغوط الحالية ومن أجل الفائدة المرتقبة أو المتوقعة لهذا الفعل. العادات والتقاليد هي المحرك الرئيسي الأول في كثير من الأحيان لزواج الأطفال من قبل المجيبين على مجموعة التركيز وأيضا موضوع رئيسي من خلال المقابلات العميقة. عندما تم السؤال ما الذي يدفع هذه العادات والتقاليد تم اكتشاف وتحديد ثلاثة أسباب: (1) المعتقدات الموروثة والسلوك، (2) ثقافة العيب /توقعات المجتمع، (3) الثقافة القبلية (والزواج المعتمد على العائلة). كما أبرز التحليل الثانوي لمسح السكان والصحة الأسرية ارتفاع معدل زواج الأقارب بين حالات زواج الأطفال، اذ بقيت هذه النسبة مرتفعة بشكل مستمر. وفي أحدث بيانات مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2017، افاد 9.5% من الاطفال الذين تزوجوا قبل سن ال 15 ان لهم صلة قرابة بأزواجهم. والفرق أكبر بين الاطفال الذين تزوجوا قبل سن ال 18 حيث ذكر 28.09% من الاطفال ان لهم صلة قرابة بأزواجهم.

بالاضافة الى ذلك، تم تحديد المعايير الاجتماعية على انها الجذر الرئيسي للعديد من محركات ودوافع زواج الأطفال بما في ذلك الفقرحيث تم تحديد العوائق السلوكية أمام التعليم لدى كلا الوالدين (وخاصة تعليم الفتيات) وكذلك تم تحديد المراهقين كسبب رئيسي.

كان ضمان "السترة" للفتيات (حماية سمعتها كونها التعريف الرئيسي الذي قدمه المشاركون) أحد أكبر مسببات زواج الاطفال التي ظهرت من تحليل البيانات، ومع ذلك لم يتفق المشاركون في المقابلات بالضرورة على ان السترة كانت سببا كافيا لان تكون الفتاة متزوجة. كان المستطلعين من داخل فئات المجتمع الأردني الأكثر هشاشة أكثر عرضة لاعتبار السترة السبب الاكثر اهمية لزواج الاطفال.

كون الأعراف الإجتماعية تم تحديدها على أنها المحرك والسبب الرئيسي لزواج الأطفال، فإن الاعتماد على التشريعات والسياسات لوحدها دون تغيير في الاعراف الاجتماعية ومهارات الحياة، لن تساهم في خفض زواج الأطفال.

رسالة كسب التأييد 2:

> **الانتقال من مرحلة التعليم الاساسية واتمام المرحلة الثانوية، وخاصة بالنسبة للفتيات مهم للحد من زواج الاطفال وذلك بالتزامن مع معالجة العوائق السلوكية لدى الأباء ومقدمي الرعاية واليافعين تجاه التعليم.**

يبقى التعليم عاملا وقائيا قويا ضد زواج الاطفال وخاصة بالنسبة للفتيات. في تحليل ثانوي لمجموعة بيانات مسح السكان والصحة الاسرية حول مدى انتشار زواج الاطفال من خلال التحصيل الدراسي للطفل، يمكن رؤية اتجاه قوي يوضح ان مستويات التحصيل الدراسي المتزايدة ترتبط بانخفاض مستويات زواج الاطفال دون سن 18 وسن 15 لكلا الزوجين وان يكون متزوج دون سن ال 15. ومع ذلك، فقد ابرزت البيانات النوعية العوائق السلوكية الهامة امام التعليم الموجودة لدى الاباء/ مقدمي الرعاية واليافعين أنفسهم. واظهر التحليل الاتجاهات السلبية تجاه تعليم الفتيات باعتقادهم أن "دراسة الفتيات تجلب العار". اقترح البالغين ان موقف الطفل الواحد قد يكون عائق امام الانتهاء. كما لفت العديد من اليافعين من كلا الجنسين الى أن "عدم الاهتمام بالتعليم" لدى اليافعين انفسهم يشكل عائقا أمام استكمال الدراسة" الى جانب "عدم الموائمة والانسجام مع المسارات التعليمية"، كما أن بعض اليافعين قد لا يدركون قيمة التعليم، الى جانب ان بعض الأشخاص الذين يعملون دون مؤهل علمي يسعون لإثبات أن التعليم "مضيعة للمال".

رسالة كسب التأييد 3:

> **العنف الأسري، تحديدا العنف من قبل الزوج والخلافات الزوجية يشكل أحد المسببات والعواقب الناجمة عن زواج الأطفال، وفي سبيل الحد من زواج الأطفال علينا التركيز على دعم الأسرة والحد من عنف الشريك - الزوج ومعالجة الأسباب الجذرية لتفكك الأسر.**

الاطفال الذين يتزوجون بسن مبكر معرضون للعنف من الشريك الحميم في تلك العلاقات بالمقارنة مع البالغين. يشير تحليل مسح السكان والصحة الاسرية للسنوات 2007، 2009، 2012 و 2017 الى ان اولئك الذين تزوجوا دون سن ال18 كانوا يعانون من اصابات نتيجة للعنف من ازواجهم 29.9% من المتزوجين قبل سن ال18 يتعرضون له على العكس من 20.5% الذين لا يتعرضون للعنف، كذلك الحال بالنسبة للتعرض لأشكال العنف الأقل حدة، 24.8%من اولئك الذين تزوجوا قبل سن ال18 عانوا من ذلك مقابل 20.1% لا يعانون من تلك المشكلة .(المسح الديموغرافي و الصحي،2017). يعاني الاطفال من انتشار اعلى للاصابات التالية نتيجة لعنف الشريك الحميم مقارنة بالبالغين المتزوجين: (1) عانوا من كدمات سابقة نتيجة تصرفات الزوج، (2) تعرضوا الى اصابات في العين والتواء او خلع او حروق نتيجة لافعال الزوج، (3) الذهاب الى مركز صحي بسبب افعال الزوج، (4) الاصابة بجروح او كسر في العظام او الاسنان او أصابات اخرى خطيرة لتصرفات الزوج.

ويظهر المسح ان نسبة التبليغ عن التعرض لحالات العنف الشديد كانت أعلى بين الأطفال المتزوجين أو من تزوجوا وهم أطفال بالمقارنة مع المتزوجين من البالغين. هذه الظاهرة ثابتة ايضا عبر الفترة الزمنية نحو العام بين المسوحات الاربعة للمسح الديموغرافي والصحي. كما اظهرت البيانات النوعية ان التفكك والخلافات الأسرية كانا ايضا مسبب لزواج الاطفال.

تم العثور على ان الصراع و العنف الاسري مسبب ونتيجة لزواج الاطفال في الاردن.

رسالة كسب التأييد 4:

> **يجب اشراك جميع القطاعات لمعالجة الاسباب الجذرية لزواج الاطفال.**

ان دوافع زواج الاطفال المحددة في الدراسة والتي تم تحديدها ضد العديد من اطر التغيير الاجتماعي والسلوكي، تظهر انه من اجل معالجة الاسباب الجذرية لزواج الاطفال يجب اشراك جميع القطاعات. بما في ذلك حماية الطفل، والشباب، والتنمية الاجتماعية، والعدالة، والتثقيف الصحي، والتخطيط والى اخره. يتم تعيين الدراسة على استراتيجية متعددة القطاعات باستخدام ما هو معروف انه فعال في الحد/منع زواج الاطفال. (إطار انسبير) ويتوافق مع العناصر الرئيسية لخطة العمل الوطنية.

بناء على نتائج الدراسة,ستقوم اللجنة الوطنية لانهاء زواج الاطفال بمراجعة الاطار الوطني بناء على خطة العمل الاستراتيجية المقترحة التي تم انشائها بناء على نتائج الدراسة لمعالجة الاسباب الجذرية لزواج الاطفال.

الملخص التنفيذي

تظهر البيانات من أحدث دراسة ديموغرافية صحية أن زواج الأطفال في الأردن الذي كان يتراجع على مدى عدة عقود عاد للازدياد على ما يبدو. لماذا يحدث ذلك؟

يتولى الأردن جهود على مستوى عالمي لبناء قاعدة أدلة حول الحد من زواج الأطفال دون سن الثامنة عشرة بصفته من أوائل الدول التي تولت نشر نتائج دراسة وطنية متعددة المنهجيات حول الدوافع الكامنة خلف زواج الأطفال. وقد كانت منظمة اليونيسف رائدة في هذه المنهجية والأطر التحليلية المرتبطة بها بالشراكة مع جامعة إدنبرة وبقيادة المجلس الأعلى للسكان في الأردن. هذه الدراسة تعمل على نحو منهجي وشمولي على البيانات المتاحة مسبقاً بالتعاون مع مجموعة واسعة من المشاركين في مجموعات التركيز من مختلف فئات من أوائل الدول **التي تربط الدوافع الاجتماعية والسلوكية للزواج دون سن الثامنة عشرة باستراتيجيات من المرجح جداً أو المثبت أنها فعالة في التصدي لزواج الأطفال. سيضمن هذا التحليل توظيف النتائج من هذه الدراسة لإثراء البرامج والسياسات القائمة على الأدلة والبراهين في الأردن والمتسقة مع الخطة الوطنية لتنفيذ توصيات دراسة «زواج الأطفال في الأردن» من أجل الحد من زواج الأفراد دون سن الثامنة عشرة في الأردن (2018-2022).**

الأسئلة البحثية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

- ما الدوافع الاجتماعية والسلوكية التي تؤدي إلى زواج الأطفال في الأردن؟
- كيف تؤثر المعتقدات والتوقعات على زواج الأطفال بين مختلف الفئات وتحت أي ظروف؟
- ما الذي يمكن القيام به لمعالجة هذه الأسباب؟

من أجل معالجت هذه الأسئلة، تم تنفيذ دراسة متعددة المنهجيات بقيادة المجلس الأعلى للسكان وتوجيهات اللجنة الوطنية للحد من زواج الأطفال. يوضح هذا التقرير نتائج هذه الدراسة متعددة المنهجيات التي تضمنت المكونات التالية:

1. مراجعة منهجية للدراسات الأكاديمية السابقة حول الأسباب الجذرية وعوامل الخطر والوقاية من زواج الأطفال في الأردن.
2. تحليل ثانوي لمجموعات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية من أجل تثليث هذه البيانات مع نتائج مراجعة الدراسات السابقة حول عوامل الخطر والوقاية التي تساهم في زواج الأطفال.
3. دراسة نوعية حول الدوافع السلوكية والإجتماعية لزواج الاطفال لـ 526 فرداً من مجموعات متنوعة (الوالدين، أفراد الأسرة الممتدة، اليافعين، اللاجئين، الأقليات الأردنية المهمشة، صناع السياسات، المختصين، قادة المجتمع، إلخ) من 7 محافظات مختلفة (المفرق، الزرقاء، إربد، عمان، الكرك، معان، جرش) والتي تم اختيارها بالتشاور مع اللجنة الوطنية للحد من زواج الأطفال. تم إجراء مسح كمي قصير للأعراف الإجتماعية ومناقشتها ضمن مجموعات التركيز النوعية والمقابلات الشخصية.

"Jordan is the first country to map these social and behavioural drivers of marriage under the age of 18 onto strategies that are highly likely or proven to be effective at preventing child marriages."

النتائج الرئيسية

لقد عاد انتشار زواج الأطفال بالارتفاع مجدداً بعد عقد من انخفاضه. حيث تظهر بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية المعدة من قبل دائرة الإحصاءات العامة تراجعاً تدريجياً في الفترة ما بين عامي 2007 و2012 لزواج الأطفال الذين لم يتموا الثامنة عشرة من أعمارهم وفرقاً أقل في نمط الزواج بين الأطفال الذين لم يتموا الخامسة عشرة، مع ازدياد زواج الأطفال ممن هم دون الخامسة عشرة ودون الثامنة عشرة وفقاً لمسح السكان والصحة الاسرية 2017/ 2018.

كما أن التوجه والميول نحو طلاق الأطفال في تغير أيضاً وفقاً لآخر بيانات المسوحات الديمغرافية والصحية. في عام 2012، كان الطلاق بين من تزوجوا في سن الثامنة عشرة أو دون ذلك أكبر قليلاً بين الشريحة الخمسية الأكثر فقراً (4.3%) وبالدرجة الثانية (3.9%) مقارنة بالشريحة المتوسطة (2.6%) وبالدرجة الرابعة (1.6%) والأكثر غنى (2.3%). وقد تغير هذا الميول في نتائج عام 2017، حيث أظهرت التقارير طلاق الأطفال بشكل متكرر في الشرائح الأغنى (6.5%) والدرجة الرابعة (4.2%) من الشريحة الخمسية الوسطى (3.0%)، والدرجة الثانية (1.9%) والأفقر (3.0%).

أن الأطفال المتزوجون معرضون لمخاطر أكبر من العنف في إطار تلك العلاقات مقارنة بالراشدين. يظهر تحليل الأنماط في مسوحات السكان والصحة الاسرية للسنوات 2007، 2009، 2012 و2017 أن الأطفال الذين يتزوجون دون سن الثامنة عشرة أكثر عرضة للإصابة نتيجة العنف من قبل الزوج، حيث كانت نسبة الاطفال الذين تزوجوا دون سن الثامنة عشرة وتعرضوا للإصابة نتيجة للعنف 29.9%، مقارنة بالراشدين المتزوجين بنسبة 20.5%. أما بالنسبة لأشكال العنف الأقل حدة، فقد كانت بنسبة 24.8٪ لمن هم دون سن الثامنة عشرة، مقارنة بـ 20.1٪ ممن تزوجوا بعد سن الثامنة عشرة (بيانات مسوحات السكان والصحة الاسرية ، 2017)إضافة إلى أنهم أكثر عرضة للأشكال الأقل شدة من العنف. كما يفيد الأطفال المتزوجين عن وقوع أفعال ناتجة عن العنف من قبل الشريك (الزوج) مقارنة بالراشدين المتزوجين: (1) الرضوض بسبب أفعال الزوج، و(2) إصابات العين أو التواء أو خلع المفصل أو الحروق بسبب أفعال الزوج، و(3) زيارة مرفق صحي بسبب أفعال الزوج، و(4) إصابات أو تكسر العظام أو الأسنان أو إصابات أخرى خطيرة بسبب أفعال الزوج.

هذا النمط المتمثل في أشكال أكثر تواتراً وشدة من عنف الزوج في زواج الأطفال، مقارنةً بالأفراد الذين تزوجوا في سن البلوغ، يتسق أيضًا عبر فترة زمنية مدتها عشر سنوات بين استطلاعات الرأي الأربعة التي أجرتها مسوحات السكان والصحة. وقد أظهرت البيانات النوعية أيضًا أن مزيجًا من التفكك الأسري والنزاع كان أيضًا دافعا لزواج الأطفال. ولذلك تم اكتشاف انه وجود نزاع عائلي وعنف يؤدي الى دافع ونتيجة لزواج الأطفال في الأردن.

لا يزال التعليم من العوامل التي لها دور وقائي أساسي في زواج الأطفال ولا سيما بالنسبة للفتيات. يظهر التحليل الثانوي لمجموعات بيانات مسوحات السكان والصحة الاسرية لانتشار زواج الأطفال وفقاً للتحصيل العلمي أن هناك علاقة قوية لارتباط ارتفاع التحصيل العلمي بانخفاض مستويات زواج الأطفال دون الثامنة عشرة ودون سن الخامسة عشرة. تم الحصول على نفس النتيجة من الدراسة التي أجراها المجلس الأعلى للسكان ، والتي استندت إلى تحليل البيانات من التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 ، حيث أظهرت الدراسة أن النساء المتزوجات تحت سن 18 عامًا هم الأقل متعلم؛ ٪86.7 (٪80.3 أردنيون مقابل ٪94.3 للسوريين في الأردن). كان المستوى التعليمي للأزواج الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا على المستوى الوطني ٪46.3 في المستوى الأساسي وما دونه ، والباقي منهم (٪35.6 ثانوي ودبلوم و ٪17.8 من حملة البكالوريوس وما فوق).

ووفقاً للنتائج التي عززتها بيانات مسح الأسر الممثلة على المستوى الوطني، فإن الدوافع الخمسة الرئيسية لزواج الأطفال في جميع مجموعات المشاركين هي: (1) العادات والتقاليد (2) الفقر (3) التفكك الأسري (4) الجهل (5) السترة (التي تم تعريفها من قبل المشاركين بطرق متعددة على انها تتمثل في الاستقرار المالي والامن، ولكن غالباً ما يتم استخدامها على انها حماية لسمعة الفتيات). وقد تم تفحص ودراسة كل من هذه الأسباب مع المشاركين من أجل التوصل للأسباب الأعمق المؤدية إلى كل من هذه الدوافع الخمسة، وقد نتج عن ذلك 9 دوافع من الدرجة الثانية و27 دافعاً من الدرجة الثالثة لزواج الأطفال (أسباب الأسباب). وقد تم تثليث هذه العوامل مع بيانات المسح بشأن الأعراف الاجتماعية (مع استبعاد الأعراف الإجتماعية والتي يتم تعبئتها بشكل فردي من قبل المشاركين داخل مجموعات التركيز ومن ثم مناقشتها ضمن مجموعات)، والمقابلات المعمقة ومطابقتها مع إطار العمل المتمحور حول الطفل وإطار التغيير السلوكي والاجتماعي من أجل تحديد التدخلات متعددة القطاعات على نحو أفضل.

كانت العادات والتقاليد أكثر ما تم تحديده باعتباره الدافع الرئيسي لزواج الأطفال بالنسبة للمشاركين في مجموعات التركيز وكانت الموضوع الرئيسي في المقابلات المعمقة. وعند طرح السؤال بشأن هذه العادات والتقاليد، تم تحديد واستكشاف 3 أسباب، وهي: (1) المعتقدات والسلوكيات الموروثة التي لا تخضع للجدال (2) ثقافة العيب/ توقعات المجتمع (3) الثقافة العشائرية (وزواج الأقارب). كما سلط التحليل الثانوي لمسوحات السكان والصحة الاسرية الضوء على الانتشار الأعلى لزواج الأطفال من الأقارب مقارنة بزواج البالغين، وبقاء هذه النسبة أعلى على نحو مستمر مع مرور الوقت. كما يظهر أحدث تحليل لبيانات مسح السكان والصحة الاسرية 2017 أن نسبة 9.5٪ من الأطفال الذين تزوجوا قبل بلوغ سن 15 كانوا قد تزوجوا من أحد أقارب الاسرة. وقد كانت النسبة الأكبر للأطفال المتزوجين قبل بلوغ سن 18، حيث أفاد ما نسبته 28.09٪ بأنه تربطهم بالفعل صلة قرابة بأزواجهم.

من المواضيع البارزة ضمن بيانات المقابلات المعمقة الجدل حول ما اذا كان للفقر الدور الأكبر في زواج الأطفال (أن يكون زواج الأطفال من أجل التخفيف من العبء المادي للفتاة أو للإستفادة من مهرها، على سبيل المثال) أم أن اتباع التقاليد الداعمة لزواج الأطفال دون أي جدال والجهل بقيمة التعليم هو الدافع الرئيسي. وقد اختلف المشاركون بشكل ملحوظ في آرائهم حول الأهمية النسبية للفقر أو الجهل. تظهر بيانات التحليل الثانوي لمجموعات بيانات المسوحات الديموغرافية والصحية أن معدل انتشار زواج الأطفال يشهد تراجعاً واضحاً مع ازدياد الثروة - إذ يشهد الأطفال من الشريحة الخمسية الأكثر غنى أقل انتشار لزواج الأطفال مقارنة بالأطفال من الشريحة الخمسية الأقل ثراء مع مرور الوقت. كما يظهر تحليل بيانات المسوح الديموغرافية والصحية الأخيرة من الفترة 2017/2018 أن الفجوة بين الشرائح الخمسية الأكثر فقراً من جهة والشرائح الخمسية المتوسطة والاكثر غنى قد ازدادت خلال السنوات الخمس الاخيرة من حيث زواج الأطفال، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل بما في ذلك زيادة مستويات التعليم في الشرائح الخمسية المتوسطة والأكثر غنى.

لقد كان ضمان «السترة» للفتيات (التي تم تعريفها من قبل المشاركين بعدة طرق، ولكن غالباً ما تم تعريفها على أنها حماية الفتاة لسمعتها) من الدوافع الخمسة الأكبر لزواج الأطفال التي برزت في تحليل البيانات، لكن المشاركين في المقابلات لا يتفقون بالضرورة مع أن السترة سبب كاف لتزويج الفتيات. لكن المشاركين من المجتمعات الأردنية المهمشة (الاقليات) كانوا أكثر ميلاً لاعتبار السترة الدافع الأهم لزواج الأطفال.
تم تحديد أهم عوامل الخطر والوقاية من خلال البيانات وربطها بإطاري التحليل وهما: (1) إطار العمل الاجتماعي والبيئي المتمحور حول الطفل و(2) إطار التغيير الاجتماعي والسلوكي.

الإطار المتكامل المتمركز حول الطفل

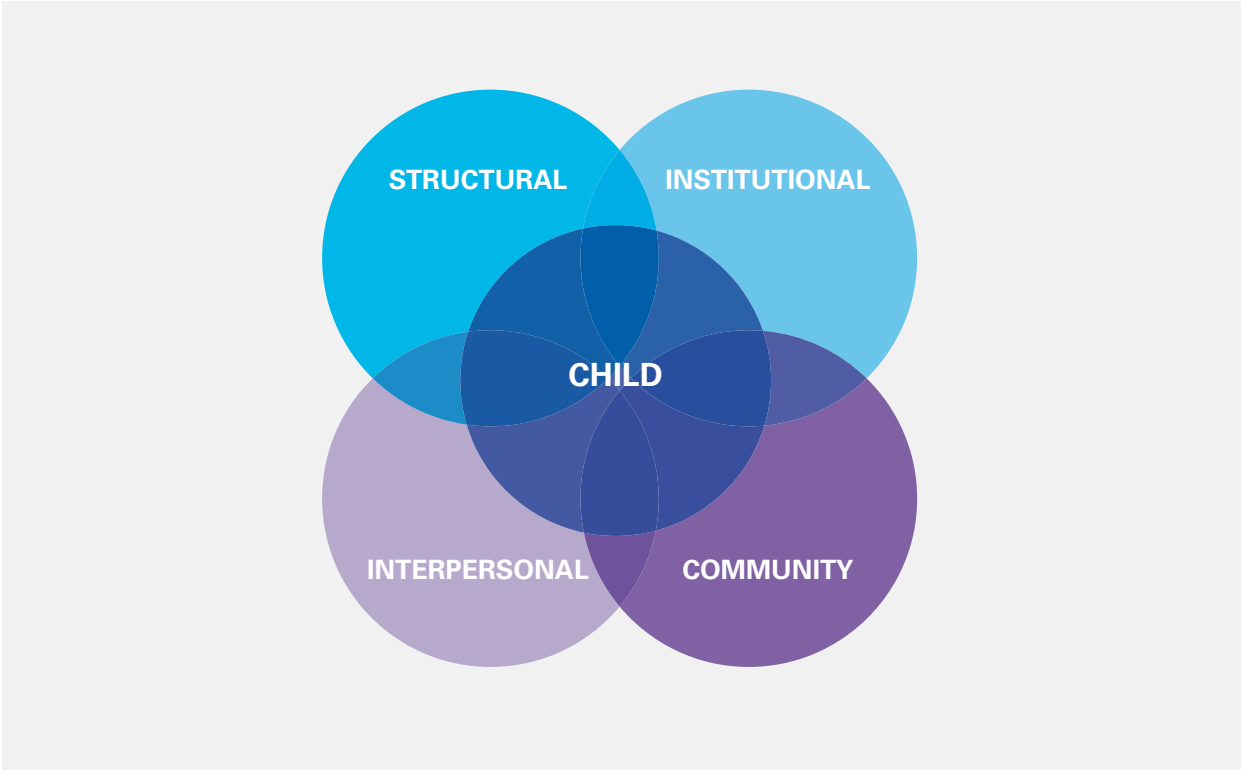

يعد **الإطار المتكامل المتمركز حول الطفل** تعديلاً حديثاً لإطار العمل الاجتماعي البيئي، حيث يستكشف دوافع زواج الأطفال أو العوامل على المستوى المؤسسي والهيكلي التي تهيئ الظروف لحدوث زواج الأطفال على نحو أكبر (أو أقل). بخلاف عوامل الخطر والوقاية التي تعكس احتمال وقوع زواج الأطفال بسبب صفات يجري قياسها في الغالب على مستوى الفرد والعلاقات الشخصية والمجتمع (Maternowska, Potts & Fry, 2018). تدعم نتائجنا فكرة عدم وجود مستوى واحد فقط ضمن النموذج الاجتماعي والبيئي أو عامل واحد فقط (الدوافع أو عوامل الخطر/ الوقاية) ضمن أو بين هذه المستويات يحدد أو يفسر زواج الأطفال. بل إن أي عامل قد يؤدي إلى وضع يصبح فيه زواج الأطفال أكثر احتمالاً عند جمعه مع عامل واحد آخر أو أكثر. لذلك، فإنها تربط أثر طبيعة المجتمع على المستوى الهيكلي بطرق عدة بما يحدث مع الأطفال في حياتهم اليومية في المنزل أو المدرسة أو المجتمع.

يظهر إطار العمل المتكامل التقاطع المحتمل لكل مستوى بدلاً من تمثيل المستويات بطريقة بيانية قد يساء تفسيرها على أنها أقل دينامية أو أكثر هرمية مما هو مقصود (Maternowska & Potts, 2017). تم تصميم هذا الإطار لمساعدة المختصين على تصور الطريقة التي تتفاعل فيها دوافع زواج الأطفال مع عوامل الخطر والوقاية. والأهم من ذلك أنه يبقي الطفل في المركز - فيتفاعل ويواجه ويتقاطع مع مجموعة متنوعة من الدوافع وعوامل الخطر والوقاية خلال مراحل حياته.

حددت هذه الدراسة عدداً من عوامل الخطر الرئيسية لزواج الأطفال **على المستوى الفردي**، بما في ذلك التحصيل العلمي (لكل من الأطفال ووالديهم) والعرق (بما في ذلك أفراد المجتمعات المهمشة والأقليات) والنوع الاجتماعي (الفتيات أكثر عرضة للخطر) ووضع اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، حدد المشاركون أهمية المعتقدات الفردية، بما في ذلك المواقف تجاه التعليم (وخاصة بالنسبة للفتيات)، والسترة، والزواج العائلي وأهمية الزواج.

أما على **مستوى العلاقات الشخصية**، نجد أن الفقر الذي يؤدي إلى التوتر الأسري وتدخل أفراد العائلة الممتدة وحجم الأسرة وتعدد الزوجات وزواج الأقارب والعنف الأسري والخلافات بين الزوجين من عوامل الخطر التي تؤدي إلى زواج الأطفال.

ونجد على **مستوى المجتمع** أن المعتقدات بشأن القيمة الكبيرة للزواج والمعايير الجنسانية المتعلقة بالزواج والمعتقدات العشائرية والثقافية بشأن زواج الأقارب والمعتقدات والأعراف الدينية والعيش في المناطق الريفية من بين العوامل الرئيسية المؤدية لانتشار زواج الأطفال. لكن ربما يكون العامل الأهم على مستوى المجتمع - والذي ذكرته كل مجموعة تقريباً في كل مصدر للبيانات - هو السترة والتوقعات الثقافية المحيطة بها وثقافة العيب عندما يتم النظر الى السترة على أنها مفقودة أو غير محمية. يتفحص هذا النموذج دوافع زواج الأطفال على المستوى المؤسسي والهيكلي أيضاً.

على **المستوى المؤسسي**، ثمة مجموعة من القوانين والسياسات المتعلقة بزواج الأطفال بما في ذلك التشريعات الجديدة، إلا أن هناك بعض الممارسات أيضاً التي حددها المشاركين (مثل تأجيل التسجيل وما إلى ذلك) التي تتيح استمرار زواج الأطفال. وعلى المستوى المؤسسي أيضاً، هناك اختلاف في التعريفات والمعتقدات بين المؤسسات حول المصطلحات المتصلة بزواج الأطفال والتي ظهرت في الدراسة النوعية. أخيراً، هناك مواضيع رئيسية مستقاة من البيانات بشأن الفروقات بين القوانين والممارسات في الدول الأصل والدول المستضيفة، لا سيما فيما يتعلق باللاجئين السوريين، وهو ما يتيح استمرار هذه الممارسات في الأردن.

أما على **المستوى الهيكلي**، فقد برز الفقر والأسباب الكامنة المؤدية له على أنه الدافع الرئيسي، إضافة إلى غياب فرص التعليم (والمعتقدات المتعلقة بأهمية التعليم والتي تعد عامل خطر أيضاً على مستوى العلاقات الشخصية والمجتمع) وعدم المساواة بين الجنسين (المعاملة التفضيلية للفتيان والحاجة لحماية الفتيات على نحو أكبر وما إلى ذلك).

إطار عمل التغيير الاجتماعي والسلوكي

بعد القيام بتحديد أهم عوامل الخطر والوقاية من خلال البيانات، كانت الصعوبة تكمن في تحديد مواضع التدخل المُثلى لتحقيق التغيير الاجتماعي والسلوكي المتعلق بزواج الأطفال. تم وضع هذا النموذج من قبل مكتب اليونيسف الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف زيادة الوضوح والدقة في تصميم ومراقبة برامج التغيير الاجتماعي والسلوكي (اليونيسف، 2019). من خلال طرح السؤال حول الأسباب التي تدفع الناس لفعل ما يفعلونه، يمكننا أن نفكك تركيبة السلوكيات من أجل تحديد أهم دوافعها كما هي محددة في الدراسة النوعية والتحليل الثانوي. يمكن توظيف هذه الخريطة النظرية بمثابة قائمة تحقق عند محاولة فهم السلوكيات (البحث) والتأثير على السلوكيات (البرامج) وتتبع التغيير (الرصد). تم استخدام هذا النموذج لفهم الدراسات وجعل التخطيط المتعدد القطاعات أكثر انتظاماً واعتماداً على الأدلة. من مزايا إطار العمل هذا أنه يهيئ أيضاً مرجعية ولغة مشتركة لمناقشة التغيير الاجتماعي والسلوكي والتعاون وبناء القدرات وترسيخ مختلف التدخلات والأدوات التي يتم تطويرها.

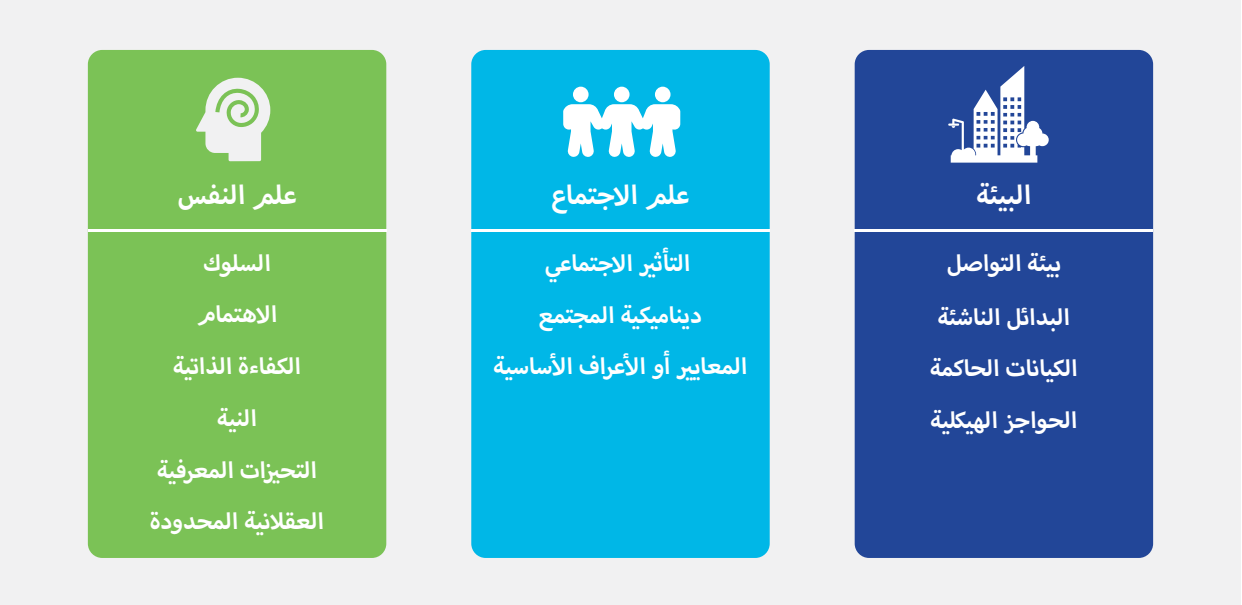

يجمع هذا النموذج العديد من نظريات التغيير السلوكي - مثلاً كيف ينتقل الناس من سلوك إلى آخر (وبذلك ينخفض زواج الأطفال). إذا نظرنا إلى كل من المجالات الرئيسية المعرفية في إطار العمل هذا وقارناها بمواضيع البيانات البارزة في الدراسة، نجد أن المواضيع المندرجة تحت **الدوافع النفسية** هي المتعلقة بالمعتقدات والمواقف والاهتمامات والكفاءة الذاتية. وقد ظهرت في الدراسة عدة مواضيع في هذه المجالات منها المعيقات المتعلقة بالتوجهات إزاء التعليم (والإيمان بأهميته وفعاليته) والرغبة بالحفاظ على نسل الأسرة والحفاظ أيضا على سمعة الشخص وأسرته (وذلك ينطوي على الخوف من الإشاعات والتعرض للتهميش). لكن من الناحية الإيجابية، أظهر معظم المشاركين اهتماماً في العيش في مجتمع خال من زواج الأطفال، إلا أن بعض المجتمعات كانت تفتقر للوعي بطرق أخرى للعيش (وفقاً لما أظهرته المقابلات مع أفراد المجتمعات الأردنية المهمشة). وقد تم ذكر الثقافة العشائرية وزواج الأقارب من قبل عدد من المشاركين بالإضافة الى التركيز على كل من الدوافع النفسية الاجتماعية. كانت هناك اختلافات في آراء الأسر بشأن العمر الأمثل للزواج، والفروقات القائمة على النوع الاجتماعي أيضاً بين الإناث والذكور في المعتقدات بشأن زواج الأطفال (وقد ظهر ذلك بشكل بارز بين اللاجئين الفلسطينيين).

كما ظهر عدد من **الأسباب الاجتماعية** - وهي شبيهة بمستويات «المجتمع» و«العلاقات الشخصية» في إطار العمل المتمحور حول الطفل. واشتمل ذلك على مفهوم «السترة» والضغوط المجتمعية المرتبطة بها وبالقيمة الاجتماعية العالية للزواج (لا سيما بالنسبة للفتيات) والاحتمالات الناجمة عن ذلك لانتشار الشائعات في المجتمع في حال عدم السترة. وحسب رأي المشاركين، فإن الأعراف المتعلقة بالجنسين -لا سيما بشأن عمر الزواج- ترسخ كلاً من الأسباب الرئيسية لزواج الأطفال. كما كان أثر العائلة الممتدة وزواج الأقارب من المواضيع الرئيسية في هذا المجال. أخيراً، هناك تضارب في الآراء بشأن أهمية المعتقدات الدينية بوصفها سبباً مؤدياً لزواج الأطفال، لكن جميع المشاركين أكدوا على أهمية الأثر الديني في السماح لزواج الأطفال بالاستمرار أو الحد منه.

أخيراً، كانت **الدوافع البيئية** شبيهة بالدوافع المؤسسية والهيكلية في إطار العمل المتمحور حول الطفل، باستثناء أنها تضم أيضاً بيئة التواصل والبدائل الناشئة. شملت بيئة التواصل الكثير من الرسائل المتضاربة - من وسائل التواصل الاجتماعي والمصادر الدينية والجيران وأفراد المجتمع وحتى المؤسسات التي تعمل في

مجال صنع السياسات والممارسة المهنية من حيث تعريف زواج الأطفال والمصطلحات المستخدمة لوصفه. كما ذكر اليافعون أنهم يفتقرون للمعلومات حول الموضوع. وركز المشاركون على عدد من البدائل التي ظهرت مؤخراً ومن أكثرها تكراراً مواصلة تعليم الفتيات والزواج بعد ذلك - مع ذكر أمثلة من الواقع في كثير من الأحيان على ذلك.

يوفر إطار عمل التغيير الاجتماعي والسلوكي نموذجاً يصف كيفية تفاعل هذه العوامل من أجل دفع السلوكيات الفردية وتحديد التدخلات التي قد تنجح في معالجة هذه العوامل. في المخطط التالي، تم توضيح العوامل النفسية باللون الأخضر والاجتماعية باللون البرتقالي والبيئية باللون الأزرق والخصائص الشخصية والسياقية العامة باللون الرمادي (اليونيسف، 2019).

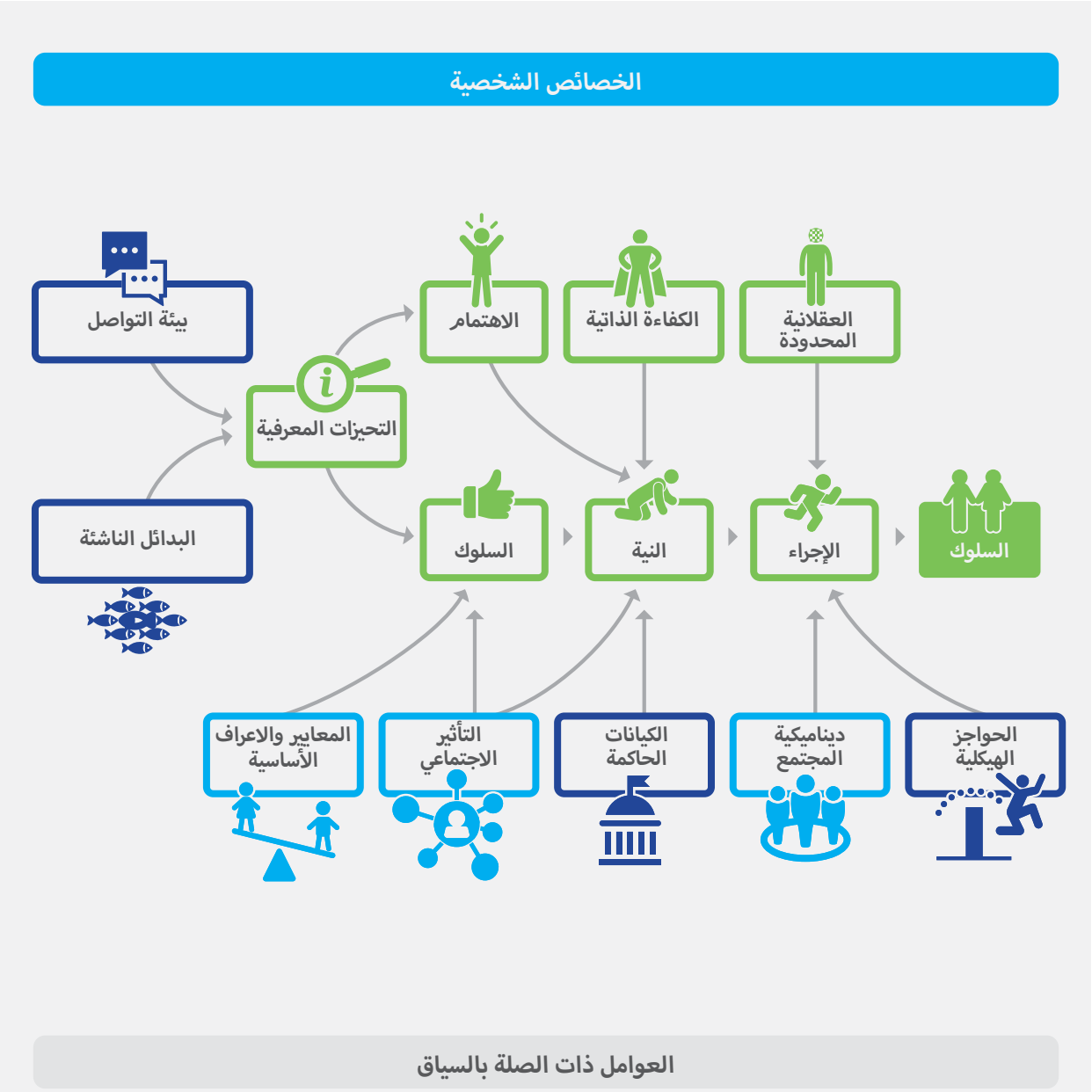

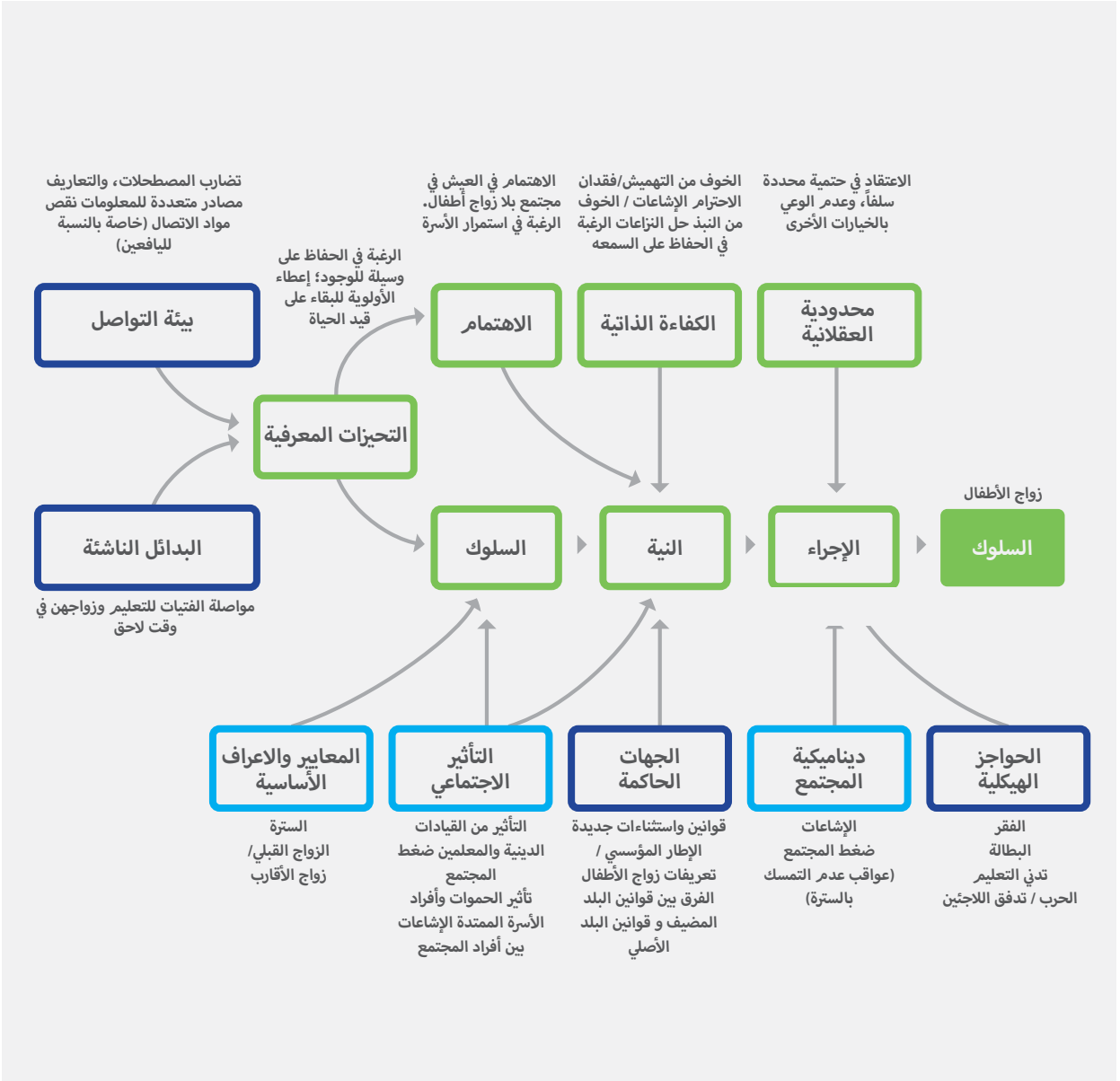

يرتبط كل من العوامل الموجودة في المسار بالتدخلات الأكثر فعالية في معالجة العوامل الرئيسية - ومن المفترض أن تمثل هذه التدخلات معاً جزءاً من خطة الحد من زواج الأطفال.

التدخلات متعددة القطاعات

تم توظيف إطاري العمل هذين لوضع التدخلات متعددة القطاعات التي تعالج الدوافع الرئيسية لزواج الأطفال وتدعم مخرجات ونتائج خطة العمل الوطنية للحدمن زواج من هم دون سن 18 سنة للاعوام (2018-2022) التي اعدها المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع الجهات المعنية والتي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء. من أجل القيام بذلك، تم عرض البيانات باستخدام إطار عمل INSPIRE (انظر الجدول أدناه، للحصول على الإصدار الكامل، انظر الجدول 4.2 في نهاية هذا التقرير) - وهو مجموعة من التدخلات التي من المثبت أو من المرجح جداً أن تمنع العنف ضد الأطفال (والذي يظهر أيضاً العوامل التي يزيد فيها زواج الأطفال من تعرض الأطفال لخطر العنف)، وقد قامت منظمة الصحة العالمية واليونيسف ومركز مكافحة الأمراض (CDC) ومنظمة معاً من أجل الفتيات ومنظمة PEPFAR وغيرهم من الأطراف المعنيين بوضع إطار هذا العمل(منظمة الصحة العالمية، 2016). وقد وضعت خطة العمل المتعددة القطاعات بناءً على نتائج الدراسة وتم فحصها والتحقق من صحتها مع خطة العمل الوطنية الحالية التي وضعها مكتب رئيس الوزراء لضمان أخذ جميع التدخلات في الاعتبار.

إستراتيجية INSPIRE	عوامل الخطر والوقاية المحددة في الدراسة	الأدلة والتوصيات المرتبطة بها من الدراسة	القطاعات	المخرجات والنتائج المقابلة من خطة العمل الوطنية للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة
تطبيق وإنفاذ القوانين	**عوامل الخطر على مستوى المجتمع** • الثقافة العشائرية/ زواج الأقارب **عوامل الخطر على مستوى العلاقات الشخصية** • الخلافات بين الزوجين في المنزل • غياب الأب أو ممارسته للعنف **عوامل الخطر على المستوى المؤسسي** • عادة عدم تسجيل الزواج بين فئات معينة	• تطبيق وإنفاذ القوانين التي تحد من الزواج دون الثامنة عشرة • تحسين عمليات تسجيل الزواج (لا سيما بين الفئات التي تشهد تدنياً في التسجيل إلى جانب برامج التوعية/ التثقيف) • التنسيق بين إعداد الأطر متعددة القطاعات وتعريفات زواج الأطفال بحيث يصبح التواصل الخارجي واضحاً	العدل	المخرج 1: تشريعات داعمة للحد من زواج الأطفال دون سن الثامنة عشرة المخرج 1: تعديل القوانين والتشريعات للحد من زواج الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الأردن المخرج 2: بيانات محددة وشاملة حول أعداد زواج الأشخاص دون الثامنة عشرة من أجل دعم القرارات والتشريعات وتيسير الرصد والتقييم
الأعراف والقيم	**عوامل الخطر على مستوى الأفراد - الارتكاب:** • نعيقات متعلقة بالتوجهات نحو التعليم **عوامل الخطر على مستوى العلاقات الشخصية** • المعتقدات والقيم الموروثة • الثقافة العشائرية/ زواج الأقارب **عوامل الخطر على مستوى المجتمع** • ثقافة العيب • الأعراف الجنسانية	• مناقشة الأعراف بين الأجيال (لا سيما التي تشمل كبار السن والأجداد) والاستفادة من العوامل الإيجابية في المعتقدات والقيم الموروثة للحد من زواج الأطفال (إعادة تشكيل الأعراف الحالية). • البرامج/ الحملات المتعلقة بالأعراف لتناول ثقافة العيب← تغيير التصورات حول العقوبات المحتملة من قبل الآخرين في حال عدم الالتزام بالمعتقدات والقيم الموروثة • البرامج/ الحملات لتناول الأعراف المتعلقة بزواج الأقارب وبث رسائل مختلفة لكل من النساء والرجال • برامج / حملات تتناول الأعراف المتعلقة بالسترة ← التغيير نحو النفوذ الإيجابي للحد من زواج الأطفال • برامج/ حملات بشأن الأعراق لمحاولة تغيير التوجهات والمواقف تجاه تعليم الفتيات (بين الأهل واليافعين). • برامج بشأن الأعراف تستهدف اللاجئين والمجتمعات الأردنية المهمشة (لا سيما الذكور). • تسخير نفوذ القيادات الدينية والمعلمين - لا سيما من خلال قنوات الاتصال المعتادة بالنسبة لهم (خطبة الجمعة، وما إلى ذلك).	الصحة التعليم التنمية الاجتماعية الشباب الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	المخرج 3: التغيير الإيجابي في تصورات وسلوكيات أفراد المجتمع من أجل الحد من الزواج دون سن الثامنة عشرة المخرج 1: تعزيز ثقافة الحماية من زواج الأطفال دون سن الثامنة عشرة والمعرفة بشأنه لإيجاد مجتمع واع بعواقب هذا الزواج. المخرج 2: إدراج مفاهيم وقيم وطرق الحد من الزواج دون سن الثامنة عشرة في البرامج التعليمية والمناهج المدرسية على جميع المستويات.

إستراتيجية INSPIRE	عوامل الخطر والوقاية المحددة في الدراسة	الأدلة والتوصيات المرتبطة بها من الدراسة	القطاعات	المخرجات والنتائج المقابلة من خطة العمل الوطنية للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة
البيئات الآمنة	**عوامل الخطر على مستوى العلاقات الشخصية** الثقافة العشائرية/ زواج الأقارب	• إدخال طرق جديدة لحل النزاعات (من أجل معالجة هذا العامل بوصفه دافعاً لزواج الأقارب). • تحسين القدرات والموارد المؤسسية لتنفيذ الإستراتيجية متعددة القطاعات	الداخلية التخطيط العدل	المخرج 2 (المندرج ضمن النتيجة 2): تهيئة بيئة صحية واجتماعية للحد من نسبة وعواقب زواج من هم دون الثامنة عشرة، وتحسين القدرات المؤسسية والبشرية وتأمين مصادر التمويل اللازم لضمان الوصول إلى أفضل الخدمات وتطبيق خطة العمل الوطنية بكفاءة وفاعلية.
دعم الأهل ومقدمي الرعاية	**عوامل الخطر على مستوى العلاقات الشخصية** التوترات الأسرية الناجمة عن كبر حجم الأسرة جودة العلاقات الأسرية والتواصل بين أفرادها **عوامل الخطر على مستوى المجتمع** الفقر **عوامل الوقاية** تأثير الأجداد	• تطوير مهارات القابلية للتوظيف واستراتيجيات إيجاد فرص العمل لليافعين الأكبر سناً والراشدين الشباب • تحليل سياسات قطاع العمل الحالية في توليد فرص العمل ومواجهة البطالة وتتبع ورصد (واستهداف) الأسر الأكثر تعرضاً لخطر زواج الأطفال. • تحسين برامج الحماية الاجتماعية، لا سيما بالنسبة للاجئين وغيرهم من الفئات الأكثر هشاشة.	المالية العمل	المخرج 2 (المندرج ضمن النتيجة 2): تهيئة بيئة صحية واجتماعية للحد من نسبة وعواقب زواج من هم دون الثامنة عشرة، وتحسين القدرات المؤسسية والبشرية وتأمين مصادر التمويل اللازم لضمان الوصول إلى أفضل الخدمات وتطبيق خطة العمل الوطنية بكفاءة وفاعلية.
الدخل والتعزيز الاقتصادي	**عوامل الخطر على مستوى الفرد والمجتمع** **الحواجز المتعلقة بالتوجهات والمواقف إزاء التعليم (بسبب الحاجة لمنح الأولوية لسبل الصمود لا سيما بين اللاجئين)** **عوامل الخطر على مستوى العلاقات الشخصية** التوترات الأسرية بسبب الفقر الفقر الناجم عن البطالة **عوامل الخطر على مستوى الهيكلي** الفقر	• المعلومات وإدارة الحالات المقدمة لليافعين حول التدخلات للحد من زواج الأطفال • خدمات الاستجابة والدعم لمواجهة العنف الأسري في المنزل (بوصفه دافعاً لترك الأطفال لمنازلهم ودافعاً للنزاع بين الزوجين الذي يؤدي إلى التفكك الأسري) • خدمات الاستجابة والدعم لليافعين المعرضين للعنف من قبل الشريك الحميم. • تحسين برامج الحماية الاجتماعية، لا سيما للاجئين وغيرهم من الفئات الأكثر هشاشة.	الصحة العدل الرعاية الاجتماعية	المخرج 2: خدمات الصحة والإرشاد المتاحة لدعم الحالات وتنفيذ برامج الحد من زواج من هم دون الثامنة عشرة المخرج 1: برامج إدارة الحالات للأشخاص المزمع زواجهم والفتيات المتزوجات ممن هم دون سن الثامنة عشرة. المخرج 2: تهيئة بيئة صحية واجتماعية للحد من نسبة وعواقب زواج من هم دون الثامنة عشرة، وتحسين القدرات المؤسسية والبشرية وتأمين مصادر التمويل اللازم لضمان الوصول إلى أفضل الخدمات وتطبيق خطة العمل الوطنية بكفاءة وفاعلية.

إستراتيجية INSPIRE	عوامل الخطر والوقاية المحددة في الدراسة	الأدلة والتوصيات المرتبطة بها من الدراسة	القطاعات	المخرجات والنتائج المقابلة من خطة العمل الوطنية للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة
 خدمات الاستجابة والدعم	**عوامل الخطر على مستوى العلاقات الشخصية** • العنف الأسري في المنزل **عوامل الخطر على مستوى المجتمع** • نقص المعلومات حول البرامج الحالية لليافعين والحاجة لزيادة إدارة الحالات **عوامل الخطر على مستوى الهيكلي** الفقر	المعلومات وإدارة الحالات المقدمة لليافعين حول التدخلات للحد من زواج الأطفال • خدمات الاستجابة والدعم لمواجهة العنف الأسري في المنزل (بوصفه دافعاً لترك الأطفال لمنازلهم ودافعاً للنزاع بين الزوجين الذي يؤدي إلى التفكك الأسري) • خدمات الاستجابة والدعم لليافعين المعرضين للعنف من قبل الشريك الحميم. • تحسين برامج الحماية الاجتماعية، لا سيما للاجئين وغيرهم من الفئات الأكثر هشاشة.	الصحة العدل الرعاية الاجتماعية	المخرج 2: خدمات الصحة والإرشاد المتاحة لدعم الحالات وتنفيذ برامج الحد من زواج من هم دون الثامنة عشرة المخرج 1: برامج إدارة الحالات للأشخاص المزمع زواجهم والفتيات المتزوجات ممن هم دون سن الثامنة عشرة. المخرج 2: تهيئة بيئة صحية واجتماعية للحد من نسبة وعواقب زواج من هم دون الثامنة عشرة، وتحسين القدرات المؤسسية والبشرية وتأمين مصادر التمويل اللازم لضمان الوصول إلى أفضل الخدمات وتطبيق خطة العمل الوطنية بكفاءة وفاعلية.
 التعليم والمهارات الحياتية	**عوامل الخطر على مستوى الأفراد - الارتكاب:** • الافتقار للتعليم • الحواجز المتعلقة بالمواقف والتوجهات إزاء التعليم بين الأهل واليافعين **عوامل الوقاية** الحضور المدرسي والانتقال من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية بالنسبة للفتيات	التدخلات من أجل تحسين الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية لا سيما بالنسبة للفتيات • تدخلات المهارات الحياتية للفتيات والفتيان المراهقين حول صنع القرار والتفاوض والتفكير الاستراتيجي. تهدف التدخلات إلى ضمان بيئة مواتية للفتيان والفتيات على حد سواء لدراسة ما يريدونه بدلاً من ما يتوقع منهم القيام به وفقًا للقوالب النمطية الجنسانية، وذلك عن طريق التفحص الأولي للحصص الدراسية/ الموضوعات التي يتم تعليم الأولاد والبنات أو تشجيعهم على التخصص فيها وما إذا كانت هذه التخصصات قد تحد من فرص العمل والفرص للشباب. • إدخال التوعية والمهارات للحد من زواج الأطفال دون الثامنة عشرة في المناهج المدرسية • الحملات المجتمعية لتغيير المواقف والتوجهات إزاء التعليم بين كل من الأهل واليافعين.	التربية والتعليم الشباب	المخرج 2 (المندرج ضمن النتيجة 2): تهيئة بيئة صحية واجتماعية للحد من نسبة وعواقب زواج من هم دون الثامنة عشرة، وتحسين القدرات المؤسسية والبشرية وتأمين مصادر التمويل اللازم لضمان الوصول إلى أفضل الخدمات وتطبيق خطة العمل الوطنية بكفاءة وفاعلية. المخرج 2 (المندرج ضمن النتيجة 3): إدراج مفاهيم وقيم وطرق الحد من الزواج دون سن الثامنة عشرة في البرامج التعليمية والمناهج المدرسية على جميع المستويات.

كما تم التركيز على ذلك من قبل المشاركين، إن الغالبية العظمى من الأردنيين يعيشون في مجتمع لم يعد فيه زواج الأطفال واقعاً، كما أن جميع المشاركين منحوا وقتهم وجهدهم للمساعدة في تحديد الأسباب الجذرية على مستويات متعددة من أجل تحقيق التغيير. وللمرة الأولى، أصبح الحد من زواج الأطفال والقضاء عليه من أولويات أهداف جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، وأمام الأردن فرصة لقيادة المنطقة في التغيير السلوكي والاجتماعي القائم على الأدلة والبراهين من أجل الحد من زواج الأطفال باستخدام برامج قائمة على الأدلة ومحددة السياق.

1. مقدمة

تُظهر البيانات الممثلة على المستوى الوطني لأحدث مسح السكان والصحة الاسرية أن زواج الأطفال الذي كان يتراجع على مدى عدة عقود عاد للارتفاع من جديد. ما الأسباب الكامنة وراء هذه الحالة؟ تم القيام بإعداد هذه الدراسة من قبل مكتب اليونيسف في الأردن لتحديد الأعراف الاجتماعية والأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى زواج الأطفال وذلك من أجل وضع خطة متعددة القطاعات لمعالجة تلك العوامل.

2. المنهجية

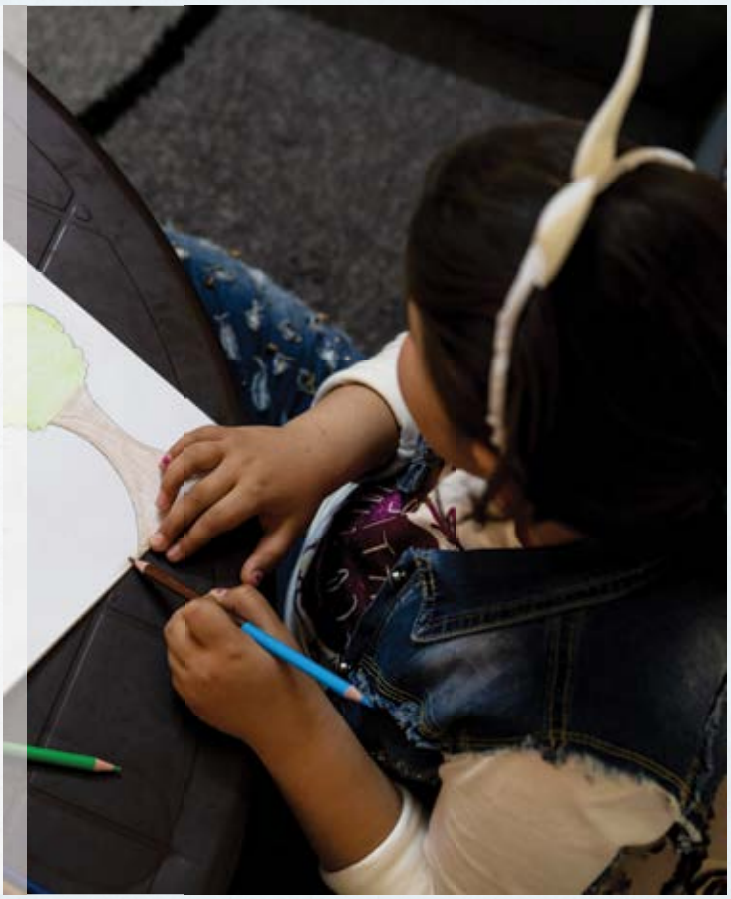

السلوكية الأساسية والأسباب الاقتصادية الكامنة التي تؤدي إلى زواج الأطفال في الأردن، وما الذي يمكن القيام به من أجل معالجة هذه المسألة؟ وكيف تؤثر المعتقدات والتوقعات على زواج الأطفال بين مختلف المجموعات، وتحت أي ظروف؟

من أجل تناول هذه الأسئلة، تم تطوير دراسة متعددة المنهجيات تحت قيادة اللجنة الوطنية للحد من زواج الأطفال. يُوضح هذا التقرير نتائج هذه الدراسة متعددة المنهجيات والتي تضمنت المكونات التالية:

1. مراجعة منهجية للدراسات الأكاديمية السابقة ، بما في ذلك 29 دراسة حول عوامل الخطر والوقاية، من أجل تحليل الوضع والأسباب الجذرية التي تساهم في زواج الأطفال في الأردن.
2. تحليل ثانوي لمجموعات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية ، لاربع سنوات منفصلة، من أجل تثليث هذه البيانات مع نتائج مراجعة الدراسات السابقة حول عوامل الخطر والوقاية التي تساهم في زواج الأطفال.
3. دراسة نوعية حول الدوافع الاجتماعية والسلوكية لزواج الأطفال

سيتم استكشاف المزيد حول كل عنصر من هذه المكونات ضمن الأقسام التالية.

المراجعة المنهجية

شملت هذه الدراسة مراجعة منهجية للدراسات الأكاديمية السابقة للأدلة الموجودة، لتحليل الوضع والأسباب الجذرية التي تساهم في زواج الأطفال في الأردن. اتبعت هذه المنهجية نهج «دراسة متعددة البلدان حول دوافع العنف» والتي تم إعدادها من قبل ميرتنوسكا وفري[1].

استراتيجية البحث

تم إجراء بحثين منفصلين باللغتين العربية والإنجليزية. تم البحث عن الدراسات الأكاديمية السابقة باللغة الانجليزية من خلال البحث في قواعد البيانات العالمية التالية:

PubMed, PsycINFO, CINAHL-ebsco, ERIC, EmBase, SocIndex,

تم إجراء عمليات بحث أولية عن قواعد البيانات للبحث باللغة العربية دون الحصول على نتائج كافية. ومن ثم تم استخدام استراتيجيات البحث البديلة للدراسات الأكاديمية السابقة باللغة العربية من خلال البحث في:

موقع "Research Gate" وموقع «Google» و"Google Scholar" وقاعدة بيانات "Almanhal" وقواعد بيانات الجامعات (جامعة آل البيت والجامعة الأردنية). إضافة إلى البحث اليدوي ضمن المجلة الأردنية في العلوم التربوية، والمجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، والمجلة الأردنية الطبية، ومجلة دراسات (الجامعة الأردنية).

إضافة إلى البحث على المواقع الالكترونية ذات الصلة مثل: (مكتب اليونيسف، الأردن، والمكتب الإقليمي لليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ووزارة التنمية الدولية البريطانية DFID))، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن.

تم تضمين كل من الدراسات الإدارية (مثل بيانات الخدمة / النظام) والدراسات البحثية الأولية. شملت هذه المراجعة المنهجية تقارير قضاة المحكمة العليا السنوية بالإضافة إلى بيانات إدارية مهمة أخرى.

استخدمت المراجعة كلاً من النص الحر والمفردات الضابطة في عمليات البحث عن عناوين المواضيع والكلمات الرئيسية من أجل اختيار المقالات والدراسات السابقة غير الرسمية عن طريق قواعد البيانات الإلكترونية.

ولغايات تحقيق التغطية الأوسع للدراسات والتقارير، ضمت مفردات البحث المبدئي بشكل عام ما يلي: (اليافعون أو الشباب أو الفتيات أو الطفل)، و(زواج الأطفال أو الزواج المبكر أو الزواج القسري أو الزواج)، و(الأردن). لم تسفر سلاسل البحث المحددة للفئات المختلفة في الأردن (كالفئات المهمشة واللاجئين السوريين واللاجئون الفلسطينيون) عن أي نتائج إضافية.

اختيار الدراسات السابقة

تمت دراسة جميع الملخصات (للمقالات المنشورة في المجلات والتي تم تقييمها من قبل النظراء) والملخصات التنفيذية للدراسات غير الرسمية لتحديد فيما إذا كانت تلبي معايير الإدراج الموضوعة للدراسة (انظر الشكل 2.1). في حالة استيفاء معايير الإدراج، يتم استرجاع النسخ الورقية والإلكترونية الكاملة للوثائق ومراجعتها مرة أخرى وفقًا لمعايير الإدراج.

المربع 2.1: معايير الإدراج

- في حال كانت دراسات بحثية حول زواج الأطفال في الأردن وتتضمن معلومات حول انتشار تلك الظاهرة وأسباب وعوامل خطر زواج الأطفال.
- تم نشرها بين عامي 2000 و2018.
- دراسات تم نشرها في مجلات- سواء تم تقييمها أو لم يتم تقييمها من قبل النظراء- كمقالات صحفية، أو تقارير بحوث أو دراسات أخرى غير رسمية بين عامي 2000 و2018.
- أن يكون التركيز الجغرافي على الأردن.
- أن تكون الأبحاث منشورة باللغتين العربية والإنجليزية.

في حال لم يقدم الملخص الموجز أو التنفيذي معلومات كافية لتحديد الإدراج، يتم استرجاع المقالة كاملة لمزيد من البحث.

1 Maternowska, M.C, and Fry, D. (2015). فهم دوافع العنف. دليل خطوة بخطوة لإجراء البحوث الأولية حول ما يدفع العنف. فلورنسا: مكتب أبحاث اليونيسف - إينوشنتي. تم الاسترجاع من: <www.unicef-irc.org/research/pdf/440-TOOLKITstep-by-step_28Sept2016_OK.pdf>.

كما تمت مراجعة المقالات والوثائق الأخرى التي استوفت معايير الإدراج في النهاية، وتم استخلاص المتغيرات الرئيسية للمعلومات (انظر أدناه). بالإضافة إلى ذلك، تمت دراسة قوائم المراجع لجميع المقالات المُدرجة، وكذلك مقالات المراجعة ذات الصلة، كإجراء إضافي لضمان تحديد موقع جميع المقالات التي تفي بمعايير الإدراج. تم تضمين ما مجموعه 29 دراسة في المراجعة (منها 14 مقالة باللغة الإنجليزية، و15 مقالة باللغة العربية).

عملية استخلاص البيانات

بالنسبة لجميع الدراسات المُدرجة، قمنا باستخلاص البيانات بناءً على معلومات النشر/ البحث الرئيسية في ملف Excel. حيث تشتمل المعلومات المستخلصة على: تاريخ النشر؛ والمؤلفون؛ ولغة النشر الأصلية، المنطقة الجغرافية للدراسة، وأسئلة البحث، وتصميم الدراسة، والمنهجيات/ تحديد وسائل جمع البيانات، والمدة الزمنية لجمع البيانات، والنموذج/ النظرية: معايير أهلية الدراسة، وحجم عينة الدراسة، ومجتمع الدراسة، ومحددات/ مكامن الضعف التي ذكرها المؤلف في تصميم الدراسة وأساليبها. متغيرات النتائج وتتضمن: 1. انتشار زواج الأطفال (في حال تم الإشارة إلى ذلك)، 2. عوامل الخطر بالنسبة لزواج الأطفال، 3. عوامل الوقاية من زواج الأطفال. 4. الأعراف الاجتماعية المتعلقة بزواج الأطفال، 5. العوامل الاقتصادية المتعلقة بزواج الأطفال. 6. العوامل المثيرة للالتباس أو العوامل الجزئية (المتغيرات الوسيطة التي تؤثر على زواج الأطفال). 7. تعريفات متعلقة بزواج الأطفال. 8. أي معلومات أخرى متعلقة بتصميم الدراسة أو مجتمع الدراسة.

تقييم الجودة للدراسات السابقة

تشتمل عملية تقييم الجودة للدراسات المُدرجة التحقق من خمس مجالات رئيسية في عملية البحث وكتابة التقرير، وهي:
الاستدلالات، والمنهجيات، والتمثيل، وطبيعة مجتمع الدراسة، والتحيز في إعداد التقارير.
يتيح ذلك الفرصة لدراسة كل مجال عن طريق طرح 17 سؤالاً حول الطرق التي جرى من خلالها هيكلة المعلومات والأبحاث وتنفيذها وتسجيلها وتطبيقها وإعداد التقارير بشأن تلك المجالات. وسيتم جمع النتائج، حيث تعتبر النتيجة 7 الحد الأدنى المطلوب لاختيار الدراسة، وستكون أداة التقييم هذه مبنية على أدوات سابقة تم توظيفها في دراسات بحثية لاستطلاع العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الأطفال، فضلاً عن القواعد الإرشادية في تقييم دراسات الانتشار والدراسات النوعية[2]

تجميع النتائج

تم بعد ذلك إجراء عملية مسح باستخدام البيانات المحددة من خلال مراجعة الدراسات السابقة بهدف تحليل المعلومات بناء على: 1) العمر والجنس، 2) المجتمع (المجتمع العام، االفئات المهمشة، اللاجئون السوريون، اللاجئون الفلسطينيون)، 3) المنطقة/ المحافظة. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت هذه الدراسة النظرية كذلك إطار عمل الأداة الإرشادية لقياس الدوافع الاجتماعية والسلوكية لقضايا حماية الطفل لتحديد النطاق الكامل للعوامل المحتملة التي تؤثر على صنع القرار فيما يتعلق بزواج الأطفال (مكتب اليونيسف الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2018) - تم تسليط الضوء على النتائج الرئيسية ذات الصلة بإطار العمل هذا في أقسام المناقشة ضمن هذا التقرير. يحدد هذا الإطار ثلاثة مجالات واسعة، بالإضافة إلى فئاتها الفرعية، والتي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند إجراء أي دراسة تتعلق بفهم السلوكيات الفردية والمجتمعية:

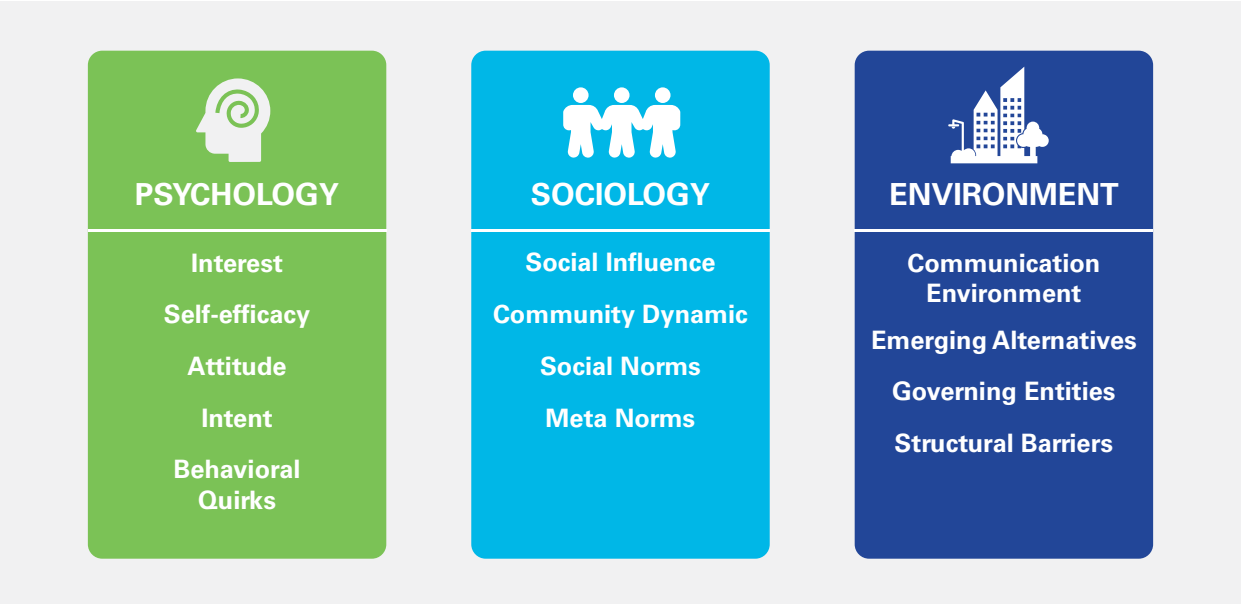

المصدر: اليونيسف، الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2018 [3]

2 انظر المرجع السابق.
3 اليونيسف، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «الإتصال من أجل التنمية «(C4D) وحماية الطفل. قياس الدوافع الاجتماعية والسلوكية لقضايا حماية الطفل: أداة التوجيه. مكتب اليونيسف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يناير 2018.

ضمن هذا الإطار المفاهيمي، تعتبر عملية صنع القرار متعددة الجوانب، وتشمل العديد من العناصر بما في ذلك التأثيرات والعوامل الاجتماعية. يتمثل العنصر الرئيسي في الدراسة الحالية في فهم كيفية عمل هذه العوامل معًا على مسارات مختلفة لتشكيل الدوافع خلف زواج الأطفال.

التحليل الثانوي لبيانات مسوح السكان والصحة الاسرية

تم استكمال المراجعة المنهجية للدراسات السابقة بتحليل ثانوي لمجموعات بيانات المسوحات الديموغرافية والصحية. تتوفر مسوحات الدراسات الديموغرافية والصحية في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (LMIC) على مستوى العالم بما في ذلك الأردن. بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تعمل مسوحات الدراسات الديموغرافية والصحية على جمع البيانات التي تمثل المستوى الوطني في عدد من المجالات ذات الصلة بالصحة، بما في ذلك صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وبالرغم من الاختلافات الطفيفة بين البلدان فيما يتعلق بالطبيعة الدقيقة لتصميم المسح وإطار أخذ العينات، فإن جميع هذه الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسرة تستخدم نظام أخذ العينات المركب والطبقي.

باستخدام النتائج المنبثقة عن مراجعة الدراسات السابقة، تم تطوير واختبار الفرضيات من خلال التحليلات الثانوية وذلك بهدف تحديد العلاقات بين المتغيرات. على وجه التحديد، تم إجراء تحليلات لمجموعات بيانات الدراسات الديموغرافية والصحية للأعوام 2007 2010و2012 و2017/2018 (وذلك لاستكشاف حجم ظاهرة زواج الأطفال، والعوامل التي أدت إلى زواج الأطفال (استكشاف العوامل الرئيسية كالوضع التعليمي والوضع المالي والعرق والإنصياع للأعراف والتقاليد الاجتماعية السلبية وما إلى ذلك، بالإضافة إلى إجراء تحليل للاتجاهات السائدة فيما يتعلق بزواج الأطفال وما إذا كان انتشاره قد تغير مع مرور الوقت.

لقد كانت جميع التحليلات المسؤولة عن مخطط اختيار العينات والتصنيف الطبقي المستخدم في المسح من أجل إنتاج الأخطاء المعيارية المُصححة للتصميم. تم استخدام الأوزان المتعلقة باحتمالية الاختيار عند توافرها لتوليد تقديرات موضعية تعكس معدلات الانتشار والتقديرات الأخرى. استخدمت جميع التحليلات الثانوية لهذا التقرير بيانات مسح السكان والصحة . وقد أجريت هذه التحليلات خصيصا لهذه الدراسة. تم تثليث بيانات التحليل الثانوي مع نتائج المراجعة المنهجية من أجل توليد فرضيات تم مناقشتها مع اللجنة الوطنية للقضاء على زواج الأطفال في شهر أيلول 2018 والتي تم استطلاعها لاحقاً في البيانات النوعية.

الدراسة النوعية

من أجل ضمان التغطية الجغرافية، ومدى عمق واتساع المقابلات، تم وضع إطار عمل لاختيار العينات وتمت الموافقة عليه من قبل منظمة اليونيسف والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية التابعة للجنة الوطنية للحد من زواج الأطفال. وبناءً على هذه المناقشات، تم اختيار المحافظات السبع (انظر الجدول 2.1) كمواقع للعمل الميداني النوعي لعدد من العوامل بما في ذلك:

- انتشار ظاهرة زواج الأطفال
- النسبة المئوية لمجتمع الدراسة الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني
- عدد الأشخاص المسجلين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين
- عدد اللاجئين السوريين المسجلين
- التجمعات السكانية المعروفة أو المبلغ عنها للفئات المهمشة (Dom).
- التوزيع الجغرافي عبر المناطق الثلاث (الشمال والوسط والجنوب)، واستهداف المناطق الحضرية/ والريفية/ والبادية

الجدول1.1: المعلومات الديموغرافية للمحافظات المختارة

	السكان (٪ من إجمالي السكان)	٪ المناطق الحضرية	٪ يعيشون تحت خط الفقر الوطني	عدد الأشخاص المسجلين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين[4]	عدد السورين المسجلين[5] (في المناطق الحضرية أو في المخيمات)	مناطق تركيز المجتمعات الأردنية المهمشة؟[6]	عدد الزيجات بين الذين تقل أعمارهم عن 18 عام 2016[7]
المناطق الشمالية							
اربد	1,137,100 (18%)	83%	15%	53,000	139,905 المناطق الحضرية	Y	2,332 (الفتيات 97%)
المفرق	300,300 (4.7%)	39%	32%		161,981 في المناطق الحضرية وفي مخيم الزعتري	Y	1,370 (الفتيات 96%)
المناطق الوسطى							
عمان	2,473,400 (38.5%)	94%	8%	150,000	194,630 المناطق الحضرية	Y	3,420 (الفتيات 97%)
الزرقاء	951,800 (14.9%)	95%	11%	20,000	96,580 في المناطق الحضرية المخيمات	Y	2,121 (الفتيات 96%)
المناطق الجنوبية							
الكرك	249,100 (3.9%)	33%	17%		8,941 المناطق الحضرية	Y	267 (الفتيات 96%)
معان	121,400 (1.9%)	55%	24%		7,755 المناطق الحضرية		155 (الفتيات 97%)

حجم العينة

شارك ما مجموعه 526 فرداً في هذه الدراسة النوعية من 7 محافظات مختلفة (المفرق، والزرقاء، واربد، وعمان، والكرك، ومعان وجرش) تم اختيارها بالتشاور مع اللجنة الوطنية للحد من زواج الأطفال. من بين هؤلاء، شارك ما يقارب 350 مجيبا، بما فيهم 170 من اليافعين و83 من أولياء الأمور و42 من أفراد الأسرة الممتدة و55 لاجئ، في مناقشات مجموعات التركيز، على النحو المبين في الجدول 2.2.

4 الأرقـام الرسـمية للأونـروا مـن 1 كانـون الأول 2016. انظـر <www.unrwa.org/where-we-work/jordan>. انظـر أيضًـا <www.unrwa.org/sites/default/files/insights_into_the_socio-economic_conditions_of_palestinian_refugees_in_jordan.pdf> لمزيـد مـن المعلومـات حـول وضـع الأشـخاص الذيـن يعيشـون في مخيمـات اللاجئـين الفلسـطينيين.

5 الأرقام الرسمية للمفوضية في 31 أيار 2018. انظر: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/63935.pdf>.

6 كما هو محدد في دراسة اليونيسف لعام 2016 مع مجتمعات بني مرة والتركمان: <www.unicef.org/jordan/Report_on_Dom_Children_Feb2017-ENG.pdf>

7 سيتم تحديث الأرقام لعام 2017 التي تم إصدارها مؤخرًا؛ الترجمة جارية حاليا.

الجدول1.2: معلومات المشاركين في مناقشات مجموعات التركيز

	المرجع	تفاصيل المجموعة		عدد المشاركين	
الشباب	FGY1	7	12-14 فتى	المفرق	
	FGY2	7	15-17 فتى	المفرق	
	FGY3	7	12-14 فتى	الزرقاء	
	FGY4	7	15-17 فتى	الزرقاء	
	FGY5	7	12-14 فتاة	المفرق	
	FGY6	7	15-17 فتاة	المفرق	
	FGY7	7	12-14 فتاة	الزرقاء	
	FGY8	7	15-17 فتاة	الزرقاء	
	FGY9	7	2-14 فتى	إربد	
	FGY10	7	15-17 فتى	إربد	
	FGY11	7	12-14 فتى	عمان	
	FGY12	7	15-17 فتى	عمان	
	FGY13	8	12-14 فتاة	إربد	
	FGY14	7	15-17 فتاة	إربد	
	FGY15	7	12-14 فتاة	عمان	
	FGY16	7	15-17 فتاة	عمان	
	FGY17	7	12-14 فتاة	الكرك	
	FGY18	7	12-14 فتى	الكرك	
	FGY19	7	15-17 فتاة	الكرك	
	FGY20	7	15-17 فتاة	الكرك	
	FGY21	6	12-14 فتاة	معان	
	FGY22	7	15-17 فتاة	معان	
	FGY23	7	12-14 فتاة	معان	
	FGY24	8	15-17 فتى	معان	
الأهل	FGP1	7	الأمهات	عمان	
	FGP2	7	الآباء	إربد	
	FGP3	7	الأمهات	إربد	
	FGP4	7	الأمهات	الزرقاء	
	FGP5	7	الآباء	الزرقاء	
	FGP6	7	الأمهات	المفرق	
	FGP7	6	الآباء	عمان	
	FGP8	7	الآباء	المفرق	
	FGP9	7	الآباء	الكرك	
	FGP10	7	الآباء	عمان	
	FGP11	7	الأمهات	الكرك	
	FGP12	7	الأمهات	معان	

	المرجع	تفاصيل المجموعة	عدد المشاركين		
أفراد العائلة الممتدة	FGE1	7	العائلة الممتدة	المفرق
	FGE2	7	العائلة الممتدة	الزرقاء
	FGE3	7	العائلة الممتدة	عمان
	FGE4	7	العائلة الممتدة	اربد
	FGE5	7	العائلة الممتدة	الكرك
	FGE6	7	العائلة الممتدة	معان
اللاجئين	FGR1	7	الفلسطينين/ الذكور	اربد
	FGR2	7	الفلسطينين/ الإناث	اربد
	FGR3	7	الفلسطينين/ الذكور	الزرقاء
	FGR4	6	الفلسطينين/ الإناث	الزرقاء
	FGR5	7	السوريين/ الإناث	المفرق
	FGR6	7	السوريين/ الذكور	المفرق
	FGR7	7	السوريين/ الإناث	Jerash/ Am
	FGR8	7	السوريين/ الذكور	Jerash/ Am

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلات متعمقة مع المجيبين الرئيسيين بما في ذلك المهنيين (عدد= 3) وصانعي السياسات (عدد= 5) والشيوخ ورجال الدين وقادة المجتمع (عدد = 9) واللاجئون (عدد = 4) وأفراد المجتمعات/ الأقليات المهمشة (عدد = 5). تم تقديم المزيد من المعلومات في الجدول 2.3.

الجدول1.3: معلومات المشاركين في المقابلات المتعمقة

	# IDI	المرجع	نوع المستجيبين
المهنيين	1	IDP1	الرعاية الصحية
	2	IDP2	الشرطة
	3	IDP3	الرعاية الصحية
صانعي السياسات	4	IDPM1	المجالس الوطنية
	5	IDPM2	القضاة
	6	IDPM3	المجلس الأعلى للسكان
	7	IDPM4	مجالس المرأة
	8	IDPM5	وزارة التنمية الإجتماعية
الشيوخ و رجال الدين وقادة المجتمع	9	IDS1	المعلمين الإناث
	10	IDS2	المعلمين الذكور
	11	IDS3	الشيخ
	12	IDS4	المعلمين / المرشدين، إناث
	13	IDS5	المعلمين، إناث
	14	IDS6	الشيخ
	15	IDS7	المعلمين، إناث
	16	IDS8	القادة الدينيين
	17	IDS9	مستشار حماية الأسرة

اللاجئين	18	IDR1	السوريين
	19	IDR2	السوريين
	20	IDR3	الفلسطينين
	21	IDR4	الفلسطينين
الأقليات المهمشة	22	IDD1	قبائل بني مرة
	23	IDD2	قبائل بني مرة
	24	IDD3	قبائل بني مرة
	25	IDD4	قبائل الغزاوي
	26	IDD5	قبائل الغزواي

في النهاية، تم توزيع مسوحات قصيرة حول الأعراف الاجتماعية خلال مناقشات مجموعات التركيز (FGDs) لإتاحة جمع معلومات المجيبين بشكل فردي جنبًا إلى جنب مع نتائج مناقشات المجموعات حول التوقعات والمعتقدات الاجتماعية المتعلقة بزواج الأطفال. قام كل من شارك في مناقشات مجموعات التركيز (عدد = 350) أيضًا بتعبئة استبيان الأعراف الاجتماعية. كما قام 150 فردًا إضافيًا بتعبئة استبيان الأعراف الاجتماعية،بمعلومات أساسية حول نوع المجيب وموقعه كما هو موضح في الجدول 2.4. في المجموع، تم الانتهاء من 500 استبيان للأعراف الاجتماعية.

الجدول1.4: معلومات المستجيبين، المسوحات

المستجيبين	المحافظة	الجنس	التفاصيل	# عدد الاستمارات ت التي تم تعبئتها في مجموعات التركيز	#عدد الاستمارات التي تم تعبئتها (الإضافية)
الشباب	**المفرق**	ذكور	12-17 سنة	14	1
		إناث	12-17 سنة	14	1
	إربد	ذكور	12-17 سنة	14	1
		إناث	12-17 سنة	15	
	عمان	ذكور	12-17 سنة	14	3
		إناث	12-17 سنة	14	4
	الزرقاء	ذكور	12-17 سنة	14	1
		إناث	12-17 سنة	14	3
	معان	ذكور	12-17 سنة	13	1
		إناث	12-17 سنة	15	1
	الكرك	ذكور	12-17 سنة	14	1
		إناث	12-17 سنة	14	5
الأهل	**المفرق**	ذكور	الآباء	7	
		إناث	الأمهات	7	2
	إربد	ذكور	الآباء	7	4
		إناث	الأمهات	7	3
	البلقاء	ذكور	الآباء		1
	عمان	ذكور	الآباء	6	7
		إناث	الأمهات	7	11
	الزرقاء	ذكور	الآباء	7	3
		إناث	الأمهات	7	4
	معان	ذكور	الآباء	7	2
		إناث	الأمهات	7	6
	الكرك	ذكور	الآباء	7	2
		إناث	الأمهات	7	6

المستجيبين	المحافظة	الجنس	التفاصيل	# عدد الاستمارات ت التي تم تعبئتها في مجموعات التركيز	#عدد الاستمارات التي تم تعبئتها (الإضافية)
أفراد العائلة الممتدة (الأجداد، العمات، الأعمام، الأخوة)	**المفرق**	مختلط	مختلط	7	
	البلقاء	مختلط	مختلط		3
	عجلون	مختلط	مختلط		1
	جرش	مختلط	مختلط		3
	اربد	مختلط	مختلط	7	9
	عمان	مختلط	مختلط	7	25
	الزرقاء	مختلط	مختلط	7	7
	الطفيلة	مختلط	مختلط		1
	معان	مختلط	مختلط	7	4
	الكرك	مختلط	مختلط	7	3
اللاجئين	**المفرق**	ذكور	السوريين	7	2
		إناث	السوريين	7	2
	اربد	ذكور	الفلسطسنين	7	1
		إناث	الفلسطينين	7	4
	جرش	ذكور	السوريين	3	1
		إناث	السوريين	4	2
	عمان	ذكور	السوريين	4	4
		إناث	السوريين	3	3
	الزرقاء	ذكور	مخيمات اللاجئين الفلسطينيين	7	
		إناث	مخيمات اللاجئين الفلسطينيين	7	2
المجموع				350	150

البحث الميداني

تولت مؤسسة الأبحاث الوطنية Analyseize مهام العمل الميداني؛ حيث اشتمل ذلك على العمل مع منظمة اليونيسف والجهات المعنية في المناطق لتحديد وتوظيف المشاركين وفقًا للسمات اللازمة لكل مجموعة تركيز وكل مقابلة معمقة. بالإضافة إلى ذلك، قامت مؤسسة Analyseize بتحديد المشاركين في البحث وحشدهم من أجل الدراسة، كما تم توفير أماكن لإجراء الدراسة، وطلب الحصول على تصاريح من الإدارات المحلية لإجراء البحث، كما قامت المؤسسة بالعمل كحلقة وصل بين فريق البحث والإدارة المحلية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة في ترتيبات النقل الخاصة بالمشاركين في البحث، وكذلك إجراء المقابلات المعمقة ومجموعات التركيز، والمساعدة بالربط مع إدارة الحالات/ والمسارات المرجعية ذات الصلة بالقضايا الأخلاقية حسب الحاجة.

حصلت الدراسة على الموافقات الأخلاقية اللازمة من كل من جامعة أدنبرة واليونيسف قبل البدء بعمليات جمع البيانات.

مناقشات مجموعة التركيز التشاركية

لقد استفاد البحث التشاركي النوعي من الأنشطة التشاركية التي تم تفحصها بدقة باستخدام عناصر أثبتت فعاليتها في قياس الأعراف الاجتماعية والعوامل الأخرى التي تدفع وتحرك السلوكيات.[8] استخدمت مناقشات مجموعات التركيز التشاركية (FGDs) عملية تكرارية، من خلال طلب مساهمات متتالية من كل مشارك وكذلك من خلال تشجيع المساهمات من جميع المشاركين في المجموعة، مما يتيح لكل مشارك فرصة متساوية للتعبير عن آرائه، ومما يتيح له أيضا المساحة لعرض أفكاره دون التأثر غير المسوغ له من قبل الأفراد الحازمين بصورة مفرطة.

8 Fry، D.، Casey، T.، Hodzi، C. and Nhenga، T. «استكشاف محددات العنف في مرحلة الطفولة: منهجية البحث عن الأعراف الاجتماعية ومنع العنف في زيمبابوي.» فهم العنف ضد الأطفال في سلسلة زمبابوي ، رقم 4. هرارى: اليونيسف، 2016.

تم تصميم المكون النوعي للدراسة لتفكيك الروابط بين عوامل الخطر المحتملة لزواج الأطفال والمحددة في المراجعة المنهجية للدراسات السابقة وكذلك لاستكشاف الموضوعات الناشئة الجديدة التي قدمها المشاركون بشكل مباشر.

لقد اشتملت مناقشات **مجموعات التركيز التشاركية (FGDs)** على أنشطة بحثية تشاركية نوعية مترابطة تم توضيحها أدناه:

1. نشاط إعداد القوائم والتصنيف مع مناقشة مسارات الدوافع
2. الأبحاث الموجزة والمسوحات المتعلقة بالمعايير الاجتماعية

نمط مناقشات مجموعة التركيز

تألفت كل مجموعة من مجموعات التركيز من 5-8 مشاركين وبدأت من خلال طرح مقدمة، ومن ثم إجراءات الموافقة المستنيرة ونشاط القواعد الأساسية قبل البدء في أنشطة البحث التشاركية.

كذلك تم الحصول على موافقة أولياء الأمور لجميع المشاركين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا. كما طلب من اليافعين تعبئة نماذج الموافقة. تم التسجيل الصوتي لجميع المجموعات بعد الحصول على موافقة المشاركين، كما اعتمدت جميع الأنشطة التشاركية على تدوين الملاحظات باستخدام اللوح الورقي القلاب وذلك للسماح بالتدوين الكامل للملاحظات. تم تصميم نموذج تقرير الميسر، استنادًا إلى الأنشطة التشاركية التي أنجزها كل ميسر خلال الأسبوع التالي لجمع البيانات مع مجموعة محددة.

الأداة التشاركية: نشاط إعداد القوائم والتصنيف

تم استخدام الإدراج والترتيب على نطاق واسع في التقييم الحضري القائم على المشاركة (PUA) ومشاريع أبحاث العمل التشاركي. حيث يتضمن النشاط العصف الذهني وتسجيل الإجابات على سؤال محدد، ثم تجميع أي إجابات مماثلة قبل أن يصوت كل فرد في المجموعة بشكل فردي على أهم ثلاث إجابات. تم استخدام هذا التمرين في العديد من الدراسات السابقة بقيادة فريق البحث بما في ذلك: دراسة العالمية إلى المحلية: استخدام البحوث التشاركية لمعالجة العنف الجنسي ضمن مجتمعات المهاجرين في مدينة نيويورك[9] ودراسات البحث في السياسات والممارسات العملية في باراغواي وسوازيلاند ودراسة الأعراف الاجتماعية في زيمبابوي.

تضمن مكون الإدراج في النشاط التفكير في أسباب حدوث زواج الأطفال في مجتمعهم، حيث قام الميسر بتسجيل إجاباتهم على لوح الورق القلاب على السؤال التالي:

ما الذي يؤثر على **زواج الأطفال في مجتمعك؟**

تم استخدام تحقيقات مقتبسة من الدراسة الاستقصائية لليونيسف حول العوامل الاجتماعية والسلوكية المتعلقة بزواج الأطفال لمساعدة المشاركين في جلسة العصف الذهني. بمجرد انتهاء المشاركين من العصف الذهني و»تسجيل» إجاباتهم، سأل الميسر عما إذا كان يمكن تجميع أي من الإجابات المدرجة معًا وتم إعداد قائمة جديدة تضم جميع البنود النهائية للتصويت عليها. صوت المشاركون بشكل مستقل لأهم ثلاثة «دوافع» لزواج الأطفال. وقام المشاركون بعد ذلك باستكشاف السبب وراء حدوث هذه الدوافع المحتملة لكل دافع محتمل تم تحديده في نشاط إعداد القوائم والتصنيف.

الأداة التشاركية: موجز الأعراف الاجتماعية

موجز ومسوحات الأعراف الاجتماعية قائم على أنشطة تشاركية تم اختبارها بشكل دقيق باستخدام منهجية مناقشة مجموعات التركيز التي أثبتت فعاليتها في قياس الأعراف الاجتماعية[10] .تم استخدام موجز ومسوحات الدراسة الاستقصائية لليونيسف حول العوامل الاجتماعية والسلوكية المتعلقة بزواج الأطفال.

الآن، سأروي لكم قصة فتاة تعيش في هذه المنطقة / المقاطعة. سوف أطلق عليها اسمها سنية، بالرغم من أن هذا ليس اسمها الحقيقي. أود منكم الاستماع بعناية إلى قصتها. سنية فتاة في الرابعة عشرة من عمرها. تعيش مع والديها، عائشة وأحمد (ليست أسماؤهم الحقيقية)، ولديها شقيقان: أخت أصغر وأخ أكبر عمرا. تذهب سنية إلى المدرسة وتساعد والدتها في الأعمال المنزلية. في أحد الأيام، تأتي منية، ابنة عم سنية، لزيارة عائلة سنية.
هما تقريبا في نفس العمر. تعلن والدة منية خطوبة منية وأنها ستتزوج في غضون شهر. كما تقترح بشدة على عائشة أن تزوج سنية في أقرب وقت لأنها قد تكبر على الزواج. تقول والدة منية أنها تعرف أيضًا شخصًا من قريتهم مهتم بالزواج من سنية.

9 Paz, M. and Fry, D. Bringing the Global to the Local: Utilizing Participatory Research to Address Sexual Violence with Immigrant Communities in NYC. New York: The New York City Alliance Against Sexual Assault, 2007.

10 Mackie، G.، Moneti، F.، Shakya، H. and Denny. ما هي الأعراف الاجتماعية؟ كيف يتم قياسها؟ اليونيسيف، 2015.

بعد ذلك، اطُلب من المشاركين الإجابة عن مجموعة من الأسئلة بشكل مستقل حول ماذا يعتقدون أن يفعل الآخرين في موقف مماثل، ومدى تكرار هذا السيناريو برأيهم في مجتمعهم. بعد الانتهاء من هذا الاستطلاع، سوف يشارك المشاركون مجتمعين في مناقشات حول مختلف الأطراف الفاعلة وتوقعاتهم.

المقابلات المعمقة

تم إجراء مقابلات معمقة كذلك مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، بما في ذلك المهنيين (رجال الشرطة والعاملون في مجال الرعاية الصحية) الشيوخ ورجال الدين ووقادة المجتمع واللاجئون وأفراد المجتمعات المهمشة وصانعي السياسات المحليين العاملين في قضايا ذات صلة. وتم تحديد مقدمي المعلومات هؤلاء بمساعدة من اليونيسف والفريق الاستشاري للدراسة. وتطلب دليل المقابلة مع هذه الأطراف أيضاً سؤال المشاركين حول أفكارهم بشأن بعض من عوامل الخطر والحماية الرئيسية المتعلقة بزواج الأطفال، وتم أيضا تقصي أفكارهم بشأن كيفية تحسين الإطار السياسي والتشريعي والتدخلات فضلاً عن الإستراتيجيات التي من الممكن توظيفها لمنع زواج الأطفال.

تدريب المكلفين بإجراء المقابلات والاختبار القبلي

تلقى المكلفون بإجراء المقابلات لأغراض البحث تدريباً مخصصا حول منهجية الدراسة والقضايا الموضوعية بإشراف جامعة إدنبرة، كما اشتمل التدريب على المناقشات حول المجالات التالية: 1. معلومات عامة حول الهدف من الدراسة وجمع البيانات والتصميم، 2. مراجعة تشاركية لأدوات مجموعات التركيز والمقابلات المعمقة، 3. الحماية ومسارات الإحالة الحماية، 4. إجراءات وأهمية الحفاظ على السرية، 5. أهمية ضمان القواعد الأساسية خلال مناقشات مجموعات التركيز والالتزام بها، 6. خدمات الإرشاد و»تسجيل الحضور» للمشاركين خلال المقابلات ومجموعات التركيز، 7. لوجستيات وضع البرامج الزمنية وتنسيق فعاليات مجموعات التركيز والمقابلات المعمقة، 8. ضمان وضبط الجودة بالإضافة إلى إجراءات التوثيق، 9. خطط الترجمة.

تم تنفيذ اختبار قبلي لأدوات البحث مع كل مجموعة مشاركة رئيسية في عمان بعد عقد التدريب للمكلفين بإجراء المقابلات. بعد تنفيذ الاختبار القبلي، عمل الباحثون على إجراء أية تعديلات لازمة على الأدوات بما في ذلك تقصير الأدوات. وتم إعلام لجنة الأخلاقيات المعنية بجميع التعديلات التي جرى تطبيقها على أدوات البحث نتيجة للاختبار القبلي.

إدارة البيانات وضمان الجودة

تم حذف أسماء من يقومون بمعالجة البيانات واستبدالها بأسماء مستعارة.، باستثناء المكلفين بإجراء المقابلات مع صانعي السياسات الرئيسيين، حيث سُئل المشاركون فيما إذا كان يمكن التعريف عنهم من خلال اسم الشركة. يمتثل الباحثون لسياسات حماية البيانات عند تخزين البيانات وعمل النسخ الاحتياطية لها، حيث تم التحقق من البيانات الاحتياطية كل أسبوعين وتحديثها لضمان قابلية استخدامها وضبط النسخ.

تم الاحتفاظ بالبيانات الأولية، وهي تمثل التسجيلات الصوتية فقط لأغراض هذه الدراسة، داخل الأردن، وتم تدوينها وترجمتها إلى بيانات غير أولية لأغراض التحليل. تماشياً مع سياسة جامعة إدنبرة لحفظ البيانات، وتم تخزين البيانات الأولية (التسجيلات الصوتية) بشكل آمن من ثم سيتم إتلافها بعد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء عملية جمع البيانات.

تم العمل على ضمان الجودة من خلال الرصد الروتيني من قبل الباحثين والتقييم الدوري وفقاً للبروتوكولات. حيث تحقق منسق العمل الميداني من تماشي كل تسجيل مع دليل الميسر. أما بالنسبة للترجمة، فيقوم متكلم فصيح بمقارنة التسجيل النصي بالتسجيل الصوتي الأصلي لضمان الجودة.

الحماية والإعتبارات الأخلاقية

على الرغم من أن الدراسة لا تُعنى بسؤال المشاركين حول تجاربهم الخاصة، إلا أن الموضوع قد يسبب شعورًا بعدم الارتياح لبعض المشاركين، حيث تم شرح خطر المشاركة المحتمل هذا بوضوح في بداية مجموعات التركيز/ المقابلات كما تم تكرار ذلك خلال عملية جمع البيانات. تم إبلاغ المشاركين خلال عملية الموافقة عن طبيعة الدراسة وتم تشجيعهم على تخطي أي أسئلة تشعرهم بعدم الارتياح. كان هناك أسئلة/ أنشطة تمهيدية (للإحماء) وأخرى للتهدئة، كما كانت جميع الأسئلة ملائمة للشباب وذلك ضمن المجموعات الخاصة باليافعين. تم تطوير أدوات البحث بالتماشي مع الدراسات السابقة المتعلقة بالتغير السلوكي والاجتماعي، كما تم استخدام عدة أنشطة تشاركية تم التحقق من فعاليتها خلال دراسات سابقة. جرى تدريب المعنيين بإجراء المقابلات على ملاحظة علامات التوتر وعدم مواصلة المقابلة في حال شعر المشارك بالانزعاج. فضلاً عن ذلك، حرص الباحثون على ضمان تزويد المشاركين بالمعلومات حول خدمات الإرشاد المحلية التي يمكنهم الوصول إليها. كما سعى الباحثون لضمان تأمين أماكن آمنة لعقد مناقشات مجموعات التركيز وكذلك التأكيد على القواعد الأساسية في بداية كل جلسة لمجموعات التركيز.

اشتمل تدريب المعنيين على إجراء المقابلات حول التعرف والتعامل مع الإفصاح الذي ينطوي عليه احتمال تعرض الطفل لخطر الأذى. تم التعامل مع جميع البيانات بسرية وفقاً لقوانين الدولة، كما تم إبلاغ جميع المشاركين بمحددات السرية قبل المشاركة في الدراسة (كاحتمال تعرض الطفل لخطر الأذى). كان هناك اعتبارات أخلاقية محتملة حول الخصوصية وإخفاء هوية المشاركين، وخاصة في مخيمات اللاجئين. ووفقًا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن إجراء البحوث في السياقات الإنسانية، تم عقد جميع المقابلات ومجموعات التركيز في مكان آمن، ومكان لا يسترعي انتباهًا غير ضروري، وفي مكان حيث لا يمكن سماع حديث المشاركين.

ساعد الحصول على موافقة أولياء الأمور كذلك على ضمان إدراكهم لطبيعة البحث (على سبيل المثال، عدم مناقشة التجارب الشخصية، تقديم المكافآت للمشاركين، وأن هذه المشاركة لن تؤثر على أي خدمات، وغيرها). كما تم إطلاع المشاركين على الحاجة إلى السرية والضمانات التي سيتم تبنيها لحماية خصوصيتهم (كإخفاء هوية المشاركين). تم ذلك في بداية الاجتماع وتم تكراره في النهاية كذلك. كما تضمنت الموافقة المسبقة الإقرار بأن السرية في مناقشات مجموعات التركيز هي مسؤولية جميع أفراد المجموعة، بما في ذلك طبيعة المناقشة (على سبيل المثال: ما تم مناقشته) وكذلك ما قيل ومن كان حاضرا. من المهم أيضًا فهم السياق الثقافي وحساسيته، حيث يمتلك الفريق ا خبرة واسعة في إجراء البحوث مع مختلف مجموعات المشاركين حول موضوع زواج الأطفال.

تحليل البيانات

يشتمل المكون النوعي من هذه الدراسة على نوعين من النتائج:
نتائج الأنشطة التشاركية التي تشمل الأنشطة المنجزة باستخدام لوح الورق القلاب للإجابة على أسئلة محددة، 2) إجابات سردية بشكل أكبر خلال المقابلات. تقدم الأدوات التشاركية والتي تم تفصيلها في القسم السابق (إعداد القوائم والتصنيفات، ومسارات الدوافع، وملخصات ومسوحات الأعراف الاجتماعية) أطراً واضحة للتوثيق. بعد أن تم تنظيم جميع أوراق لوح الورق القلاب وتدوينها، يتم تحليل البيانات المستقاة من مجموعات التركيز على النحو التالي:

إعداد القوائم والتصنيفات (بيانات مجموعات التركيز): تم تقصي جميع الإجابات المدرجة في نشاط إعداد القوائم والتصنيفات ومن ثم تجميعها ضمن مواضيع محددة. تم حساب أهم ثلاث إجابات لأسئلة نشاط إعداد القوائم والتصنيفات واستكشافها ضمن تقرير يرافق البيانات الأخرى. تم عقد ما مجموعه 50 مجموعة تركيز. اتفق الميسر ضمن كل مجموعة مع المشاركين على أهم ثلاثة دوافع لزواج الأطفال بعد إجراء التصويت. مما يعني أنه ضمن الـ50 مجموعة، كان هناك 150 دافعا رئيسيًا مسجلاً. كشف الفحص المرئي لبيانات مجموعة التركيز عن نسبة عالية من الإجماع فيما يتعلق بهذه الدوافع الرئيسية، وذلك على وجه التحديد ضمن مجموعات التركيز المنعقدة مع البالغين (حيث قدم اليافعون مجموعة واسعة من الدوافع).

تم إنشاء قاعدة بيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتسجيل حالات التكرار لدوافع محددة والتي تمت الإشارة إليها خلال جميع مجموعات التركيز. كان هناك أربعة عشر اختيارًا للدوافع المحتملة كما تم تحديده نتيجة الفحص المرئي لتقارير ميسر مجموعة التركيز. كما هو موضح بمزيد من التفصيل في نص هذا التقرير، ومن هذا التحليل الأولي، تقرر المضي قدمًا لإجراء تحليل للدوافع الثلاثة الرئيسية التي تم ذكرها خلال جميع المجموعات وهي:

- العادات والتقاليد (33 صوت)
- الفقر (31 صوت)
- التفكك الأسري (14 صوت)

تم أيضًا إنشاء قاعدة بيانات SPSS لكل من دوافع المستوى الثاني (الأسباب الكامنة خلف تلك الدوافع) التي يتم بحثها: «العادات والتقاليد» و»الفقر» و»التفكك الأسري». فيما يتعلق بكل موضوع، بدأت هذه العملية عن طريق الفحص المرئي لجميع مجموعات التركيز التي أدرجت دوافع المستوى الثاني بالتحديد قيد الدراسة. تم إدخال جميع الدوافع المدرجة لكل دافع من المستوى الثاني على شكل قائمة في وثائق منفصلة. كشفت المراجعة الفردية لهذه المستندات (والتي تكون طويلة أحيانًا) لكل دافع من المستوى الثاني عن نمط من الأسباب الأساسية المحددة لكل دافع من المستوى الثاني، حيث يمكن بعد ذلك إعداد قاعدة بيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS بإنشاء حقل لكل دافع.
أتاحت قاعدة بيانات SPSS تسجيل تكرار هذه الدوافع المقترحة [سواء الفقر/ أو العادات والتقاليد/ أو التفكك الأسري]، وتحليل الدوافع المقترحة مقابل نوع المجموعة (كأولياء الأمور، وأفراد الأسرة الممتدة، واللاجئون، واليافعون)، وكذلك مقابل العمر والمنطقة الجغرافية للأردن.

سجلت قاعدة بيانات برنامج SPSS الخاصة بـ «العادات والتقاليد» حالات التكرار والتي تم خلالها ذكر 27 دافعا مختلفًا، بما في ذلك فئة «أخرى» للدوافع الذين تم ذكرها مرة واحدة فقط. كما سجلت قاعدة بيانات برنامج SPSS الخاصة بـ «الفقر» حالات التكرار والتي تم خلالها ذكر 22 دافعا مختلفًا، بما في ذلك فئة «أخرى» للدوافع الذين تم ذكرها مرة واحدة فقط. كذلك سجلت قاعدة بيانات برنامج SPSS الخاصة بـ «التفكك الأسري»

حالات التكرار والتي تم خلالها ذكر 19 دافعا مختلفًا، بما في ذلك فئة «أخرى» للدوافع الذين تم ذكرها مرة واحدة فقط. مكّنت هذه التحليلات من تحديد ال 9 دوافع من المستوى الثاني الأكثر تكرارا (3 لكل دافع من المستوى الثاني). تم استكمال هذه العملية للدوافع من المستوى الثالث، بحيث يمكن دراسة المسارات المؤدية للدوافع الرئيسية. كشفت مراجعة هذه القوائم المكتملة عن مسارات التكرار وأيضًا القواسم المشتركة للموضوع. شكل الجمع بين التكرار والتحليل المواضيعي محتوى هذا التقرير ومكّن من التعرف على 27 دافعا من دوافع المستوى الثالث لزواج الأطفال في الأردن.

مسوحات الأعراف الاجتماعية: تم إدخال جميع الاستبيانات إلى برنامج إكسل MS Excel وتم نقلها إلى برنامج SPSS الإصدار 21 بهدف تحليلها. وتم إجراء التحليلات الأحادية والتحليلات ذات المتغيرين. كما تم تصنيف البيانات حسب السؤال إلى نوع المجيب والجنس والموقع الجغرافي.

المقابلات: اشتملت المقابلات على مناقشات سردية بشكل أكبر. كما جرى تسجيل المقابلات المعمقة رقمياً بموافقة المشاركين، وسيتم استخدام نماذج لكتابة الملاحظات المفصلة للمكلفين بإجراء المقابلات. كما تم إدخال جميع البيانات في برنامج تحليل البيانات NViVo، وجرى تحليلها باستخدام الترميز الموضوعي الاستقرائي (ريتشي وسبنسر، 1994). كما تمت قراءة التسجيلات بدقة ومنهجية وترميزها وذلك لإبراز المواضيع الرئيسية. كما تم كذلك استكشاف أوجه التشابه والاختلاف بين المجموعات الفرعية والمواقع.

ينطوي هذا التحليل الاستقرائي على عدة فرضيات أساسية (توماس، 2003):

- يتحدد تحليل البيانات بكل من أهداف البحث (استنتاجي) وعدة قراءات وتفسيرات للبيانات الأولية (استقرائي). لذلك، يتم استقاء النتائج من كل من أهداف البحث المحددة من قبل الباحث (أو الباحثين) والنتائج المنبثقة بشكل مباشر عن تحليل البيانات الأولية.
- تتمثل الطريقة الأساسية للتحليل في تطوير فئات من البيانات الأولية في نموذج أو إطار عمل يعكس المواضيع والعمليات الرئيسية وفقًا للأطر المفاهيمية التي وافقت عليها المجموعة الاستشارية للدراسة.
- تم تقييم صحة النتائج من خلال مجموعة من التقنيات مثل: (أ) المقارنة مع نتائج الدراسات السابقة من خلال المراجعة المنهجية، (ب) التثليث ضمن الدراسة مع أشكال أخرى من جمع البيانات، (ج) التغذية الراجعة من صناع القرار والممارسين ومستخدمي نتائج البحث من خلال عمليات التحقق.

3. النتائج

المراجعة المنهجية والتحليل الثانوي للبيانات الموجودة

انتشار زواج الأطفال

على مدار الستين عامًا الماضية، ارتفع سن الزواج الأول في الأردن (جبل وهين، 2016). وفي الفترة ما بين عام 1998 إلى عام 2004، انخفض معدل انتشار زواج الأطفال في الأردن من 20% لجميع الزيجات إلى 15%، رغم أنه ارتفع في السنوات الأخيرة (HPC، 2017). في عام 2016، كان هناك 11241 زواجًا مسجلًا للفتيات والفتيان دون سن 18 عامًا (10907 فتاة و334 فتى)، وهو ما يمثل 13.8٪ من جميع عقود الزواج في تلك السنة (دائرة قاضي القضاة، 2016). يعتبر زواج الأطفال أكثر شيوعًا في عمان والمفرق والزرقاء وإربد (HPC ، 2017): انظر أيضًا الجداول 3.1 و 3.2).

عند المقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة (مصر ولبنان والمغرب والسودان واليمن)، نجد إن معدل انتشار زواج الأطفال منخفض نسبياً، لا سيما بين الفتيات الأصغر سناً (اليونيسيف، 2018). وفقًا لبيانات مسوح السكان والصحة الاسرية، فإن النسبة المئوية للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا والمتزوجات قبل سن 15 عامًا في الأردن هي الأقل في المنطقة (0.3٪ مقارنة بالنسبة المرتفعة 11.9٪ في السودان).

الجدول 1-3: عدد عقود الزواج التي حدثت في عام 2016 لمن تقل أعمارهم عن 18 عامًا

المحافظة	الذكور	الإناث
عمان	102	3318
اربد	67	2265
الزرقا	38	2083
البلقاء	31	536
الكرك	10	257
معان	4	151
المفرق	52	1318
الطفيلة	0	51
مادبا	14	231
عجلون	6	223
العقبة	2	177
جرش	8	297
المجموع	334	10,907
النسبة المئوية لعقود الزواج دون سن 18 الى مجمل العقود 2016	0.41%	13.4%

الطلاق	الذكور	الإناث
عدد حالات الطلاق التي حدثت في عام 2016 لأولئك الذين تقل أعمارهم عن 18	21	893
النسبة المئوية لجميع حالات الطلاق التي حدثت في عام 2016	0.1%	4.06%

المصدر: دائرة قاضي القضاة، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2016.

الجدول 3.2: عدد حالات الزواج التي حدثت في عام 2017 بالنسبة لمن تقل أعمارهم عن 18 عامًا

المحافظة	الذكور	الإناث
عمان	84	3075
اربد	41	2041
الزرقا	53	2197
البلقاء	21	471
الكرك	6	218
معان	3	159
المفرق	55	1227
الطفيلة	2	49
مادبا	11	235
عجلون	1	226
العقبة	4	193
جرش	18	343
المجموع	299	10,434
النسبة المئوية لعقود الزواج دون سن 18 الى مجمل العقود في عام 2017	0.38%	13.4%

المصدر

الطلاق	الذكور	الإناث
عدد حالات الطلاق التي حدثت في عام 2017 لمن تقل أعمارهم عن 18 عامًا	16	976
النسبة المئوية لجميع حالات الطلاق التي حدثت في عام 2017	0.1%	4.6%

المصدر: دائرة قاضي القضاة، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2017.

ومع ذلك، من المحتمل أن تعطي هذه البيانات تقديرًا أقل من الانتشار الحقيقي لزواج الأطفال: حيث تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015 الممثلة على المستوى الوطني إلى ارتفاع معدل الانتشار بالنسبة للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 13 عامًا وما فوق ممن تزوجن دون سن 18 عامًا مقارنةً ببيانات دائرة قاضي القضاة (18.2٪ مقابل 13.4٪ في عام 2015، على سبيل المثال، 2017 ، HPC).

الشكل 3.1a : انتشار زواج الأطفال عند أو قبل سن 18 عامًا في الأردن بين ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و22 عامًا، بالرجوع لمجموعات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية (لجميع السنوات)

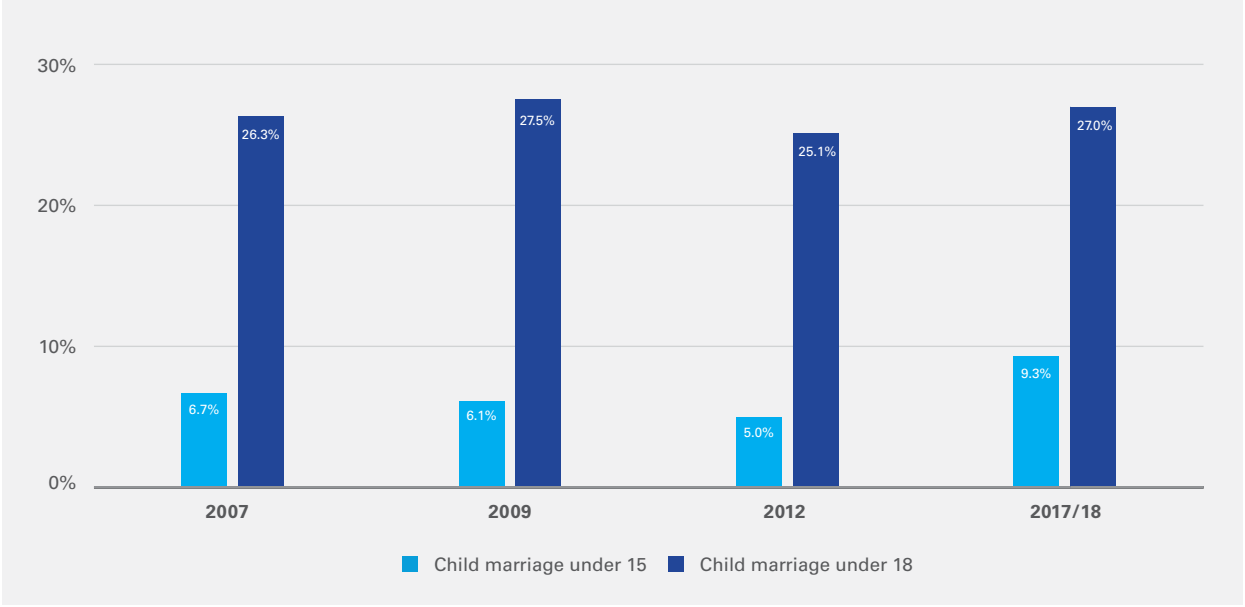

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسوح السكان والصحة الاسرية/1990، 1997، 2002،2007، 18/2017

الشكل 3.1b: انتشار زواج الأطفال عند أو قبل سن 15 عامًا في الأردن بين ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و 22 عامًا، بالرجوع لمجموعات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية (لجميع السنوات)

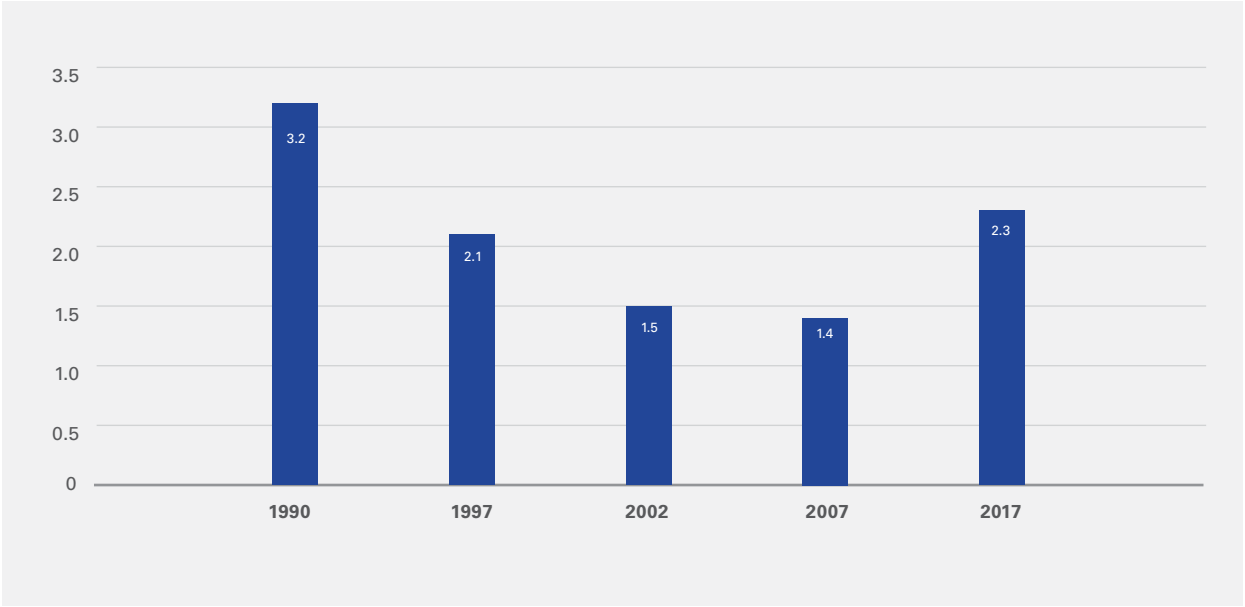

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسوح السكان والصحة الاسرية/1990، 1997، 2002،2007، 18/2017

الشكل 3.1c: انتشار زواج الأطفال عند أو قبل سن 18 عامًا في الأردن ممن تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عامًا حسب الجنسية

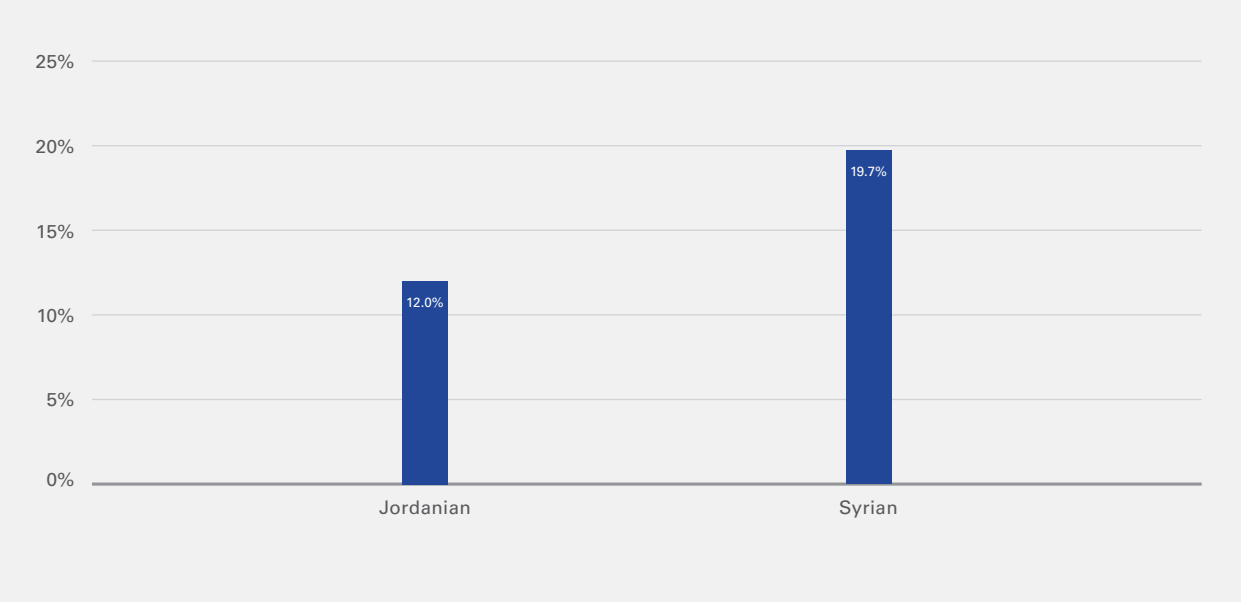

تُظهر بيانات الدراسات الديموغرافية والصحية اتجاهًا تنازليًا تدريجيًا لحالات زواج الأطفال لمن تقل أعمارهم عن 18 عامًا، وانخفاضًا أقل بالنسبة لحالات الزواج لمن تقل أعمارهم عن 15 عامًا وذلك خلال عامي 2007 و2012. ومع ذلك، ظهر ارتفاع في حالات الزواج لكل من تقل أعمارهم عن 15 ومن هم دون 18 ومن هم بين 18 22- عامًا في مسح السكان والصحة الاسرية 2017/2018 (انظر الأشكال 3.1 أ و 3.1 ب).

يستكشف المؤشر المستخدم لرصد هدف التنمية المستدامة المتمثل في الحد من زواج الأطفال النسبة المئوية للنساء ممن تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة والمتزوجات دون سن 15 ودون سن 18 عامًا. يتتبع الجدول أدناه هذا المؤشر بمرور الوقت خلال العقدين الأخيرين وذلك بالرجوع لمجموعات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية

النسبة المئوية من النساء الذين تتراوح أعمارهن بين 24-20 سنة والذين كانوا متزوجين قبل سن 15 وقبل سن 18

	2002	2007	2009	2012	2018/2017
الأطفال المتزوجين دون سن 15	0.9%	1.1%	0.7%	0.3%	1.5%
الأطفال المتزوجين دون سن 18	11.1%	9.6%	10.2%	8.4%	9.7%

المصدر

على الرغم من أن السن القانوني للزواج هو 18 عامًا، إلا أنه يمكن للقضاة السماح بزواج القاصرين اذا كان في ذبك منفعة ودراء لمنفسدة دون الحاجة إلى موافقة دائرة قاضي القضاة (جمعية معهد تضامن النساء، 2016 انظر قسم السياسات والتشريعات لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع). هناك أيضًا زيجات غير رسمية غير مسجلة لدى السلطات الأردنية، خاصة بين اللاجئين السوريين (جمعية تنمية وتعزيز المرأة، 2013). وقد أشارت النساء اللائي تمت مقابلتهن لتحليل الوضع في اليونيسف (2007) إلى أن أولياء الأمور يجدون طرقًا للتهرب من القانون المدني فيما يتعلق بالسن عند الزواج، مثل تسجيل سن أعلى من العمر الفعلي، أو ترتيب عقد الزواج في سوريا، أو استخدام علاقاتهم لحصول على موافقة القاضي لاستدعاء شرط الاستثناء.

العوامل الاقتصادية المتعلقة بزواج الأطفال

تم ذكر الدخل المنخفض والفقر كسبب رئيسي لزواج الأطفال في العديد من الدراسات المحددة في المراجعة المنهجية لكل من الذكور والإناث (الزيود، 2012؛ فهمي وإبراهيم، 2013؛ غزاوي، 2007). يظهر التحليل الثانوي لمجموعات الدراسات الديموغرافية والصحية أن معدل انتشار زواج الأطفال يتراجع بشكل عام مع تحسن الوضع المادي- أقل معدل انتشار لزواج الأطفال في الخُمس الأغنى- مقارنة بأولئك ضمن الخُمس الأقل ثراءً على مدار الوقت (انظر الشكل 3.2). وتظهر أحدث البيانات لعام 2017/2018 إلى ازدياد الفجوة بين الخُمس الأكثر فقراً والخُمس الأوسط والأغنى فيما يتعلق بزواج الأطفال.

الشكل 3.2: النسبة المئوية لزواج الأطفال مقابل مؤشر الوضع المادي، بناء على مجموعات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية للأعوام (2007-2017)

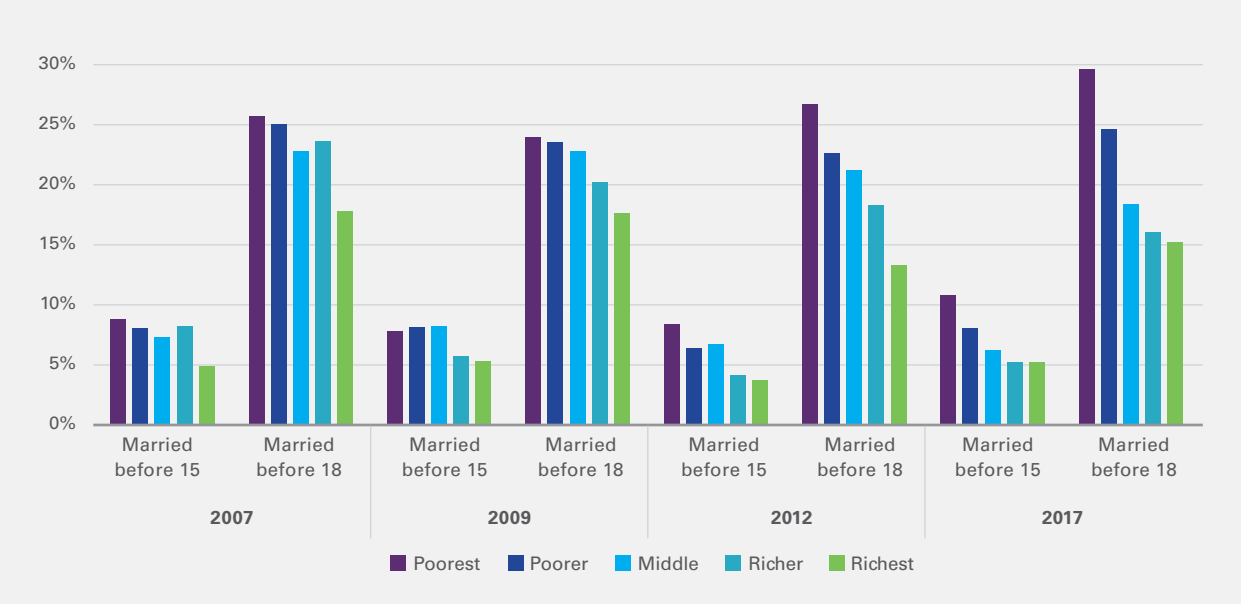

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسوح السكان والصحة الاسرية/2007، 2009، 2012، 18/2017

ويرتبط هذا على الأرجح بالمعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي، حيث أن الفتيات يتزوجن مبكرًا من أجل تخفيف الضغط على دخل الأسرة المحدود (تحليل الوضع، 2007، الزيود، 2012).

كما يوضح تحليل الاتجاهات لبيانات مسوح السكان والصحة الاسرية أن معدل انتشار زواج الأطفال يزيد في الأسر التي تضم ستة أفراد أو أكثر(انظر الشكل 3.3).

الشكل 3.3: النسبة المئوية لزواج الأطفال مقابل عدد أفراد الأسرة، حسب بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية للأعوام (2007-2017)

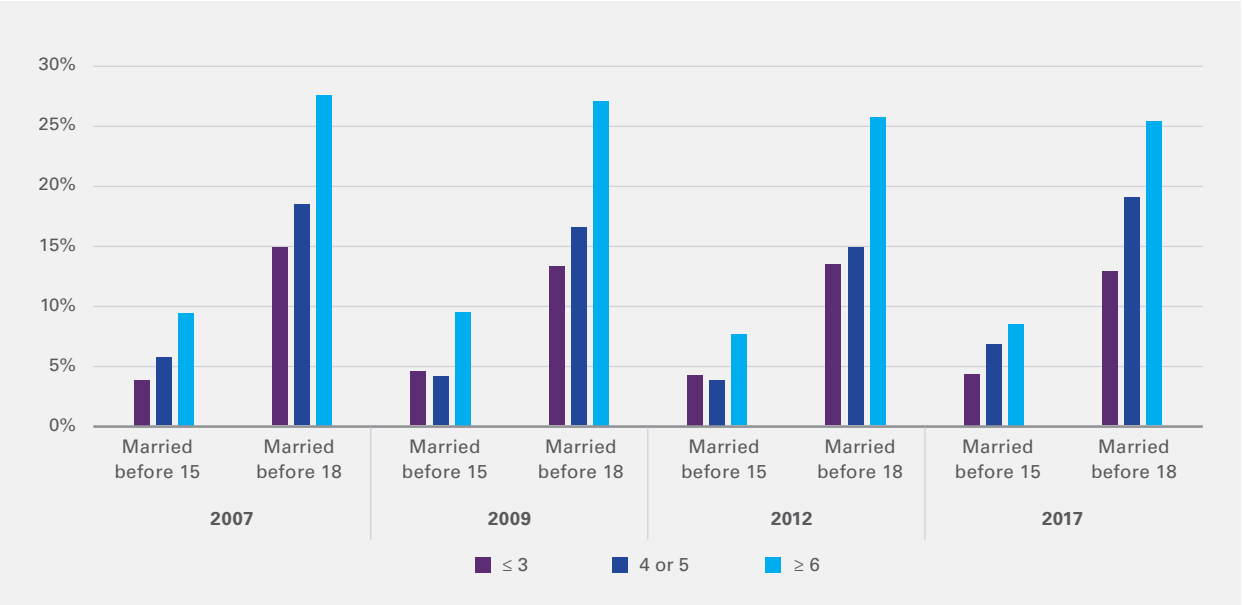

المصدر: المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسوح السكان والصحة الاسرية /2007، 2009، 2012، 18/2017

يُعتقد أن زواج الأطفال لا يخفف العبء الاقتصادي على الأسر فحسب، بل يتم النظر إليه أيضًا على أنه وسيلة لتوفير الاستقرار المالي والأمان، وهو ما يعرف بمفهوم» السترة» (الشتيوي والكرادشة، 2013). عادة ما يكون لدى العائلات توقعات مختلفة للفتيات والفتيان من حيث الأدوار المستقبلية. ومن ناحية نمطية، يكون للفتيات والنساء فرص تعليمية وفرص عمل أقل. على الرغم من أن هذا الأمر غير ثابت ومتغير، إلا أنه لا يزال يمثل مشكلة ضمن فئات معينة، بما في ذلك الفئات الأقل تعليماً، وأولئك الذين يعيشون في حالات فقر/ صعوبات وبين بعض اللاجئين. إن الاعتقاد الثقافي بأن زواج الأطفال يوفر الأمن والحماية من المشقة هو عامل خطر كبير لزواج الأطفال لهؤلاء الفتيات (اليونيسف، 2014).

الأعراف والمعتقدات الاجتماعية المتعلقة بزواج الأطفال

تم تحديد العديد من الأعراف والمعتقدات الثقافية خلال المراجعات المكتبية على أن لها دور مساهم في زواج الأطفال. وفي دراسة اشتملت على 462 مشاركًا، اعتقد 67٪ أن زواج الأطفال يعتبر شيئًا إيجابيًا في المجتمع الأردني (الزيود، 2016). ثمة **قيمة اجتماعية عالية للزواج** (اليونيسف، 2007) حيث يُنظر إلى الزواج على أنه إنجاز أو علامة على الوضع الاجتماعي (اليونيسف، 2014).
كما هو الحال في معظم دول الشرق الأوسط، تعتبر **المعتقدات الدينية والعادات** جزءًا مهمًا من الحياة في المجتمع الأردني (بوادي والحمدان، 2017). الدين الرسمي هو الإسلام، 92٪ من الناس مسلمون، معظمهم من السنة (دائرة الإحصاءات العامة، 2016). وتبيح الشريعة للأطفال دون سن 18 عامًا بالزواج (بالتقيد ببعض الشروط والقواعد؛ النداف والكردي، 2013). هناك أيضًا وجهة نظر ثقافية مفادها أن زواج الأطفال يساعد في الحفاظ على عفة الفتاة (تحليل الوضع، اليونيسف، 2007، الزيود 2012).
الأسرة هي أساس المجتمع الأردني ويعتقد أنها مفتاح التضامن الاجتماعي (بوادي والحمدان، 2017). تحتكم الهياكل والأدوار الأسرية عادةً بمعايير معينة متعلقة بالنوع الاجتماعي، حيث يتصرف الرجل كأساس للعائلة الممتدة (شوب، 2007).

تشير الأدلة إلى أن هذا يساهم في زواج الأطفال بطرق مختلفة. أشارت بعض الفتيات ممن تزوجن دون سن 18 عامًا إنهن يرغبن في التحرر من سيطرة آبائهن (الزيود، 2012). مع ذلك، يُظهر البحث أن عملية صنع القرار حول زواج الأطفال تكون عادةً لوالد الطفل أو ولي أمره (اليونيسف، HPC،2014 ، 2017). يقدّر الآباء عمومًا التعليم العالي لكل من الأبناء والبنات، على الرغم من أن تطلعاتهم للفتيات أقل قليلاً من الأولاد. تختلف وجهات نظرهم من حيث الأدوار المستقبلية وحرية الاختيار في القرارات المتعلقة بالعمل والزواج. حيث يعتقد الكثير من الشباب أيضًا أن قرارات الذكور يجب أن تسود في جميع المجالات، على الرغم من أن هذه الاعتقادات تتغير ببطء، خاصة بين الفتيات الشابات الأكثر تحصيلا علمياً (اليونيسف، 2007).

يعد **تعدد الزوجات** أيضًا أحد عوامل الخطر لزواج الأطفال (الشتيوي والكرادشة، 2014) ولا يزال سائداً بشكل أكبر في الأسر المحافظة. في عام 2002، كما في عام 1997، كانت سبعة في المائة من النساء المتزوجات في زيجات متعددة الزوجات (اليونيسف، 2007). ومع ذلك ، يبدو أن هذا آخذ في الانخفاض لأن أحدث بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية تشير إلى أن 4 ٪ من النساء يبلغن أن زوجهن متزوج أيضا من نساء أخريات وأن 1 ٪ فقط من الرجال يبلغون عن وجود زوجات اخرى»

يعتبر زواج الأقارب أمرا شائعا أيضًا، على الرغم من وجود معلومات متضاربة ضمن الدراسات السابقة حول ما إذا كان يعتبر أحد عوامل الخطر لزواج الأطفال. تشير بعض الأبحاث إلى أن متوسط عمر النساء اللائي يتزوجن من أقرباء هو أقل مقارنة بالنساء اللائي يتزوجن من غريب (خارج الأسرة) (الكرادشة، 2012، اليونيسف، 2007)

الشكل 3.4: النسبة المئوية لانتشار زواج الأقارب، بالرجوع لبيانات مسوح السكان والصحة الاسرية للأعوام (2007، 2012 و2017)

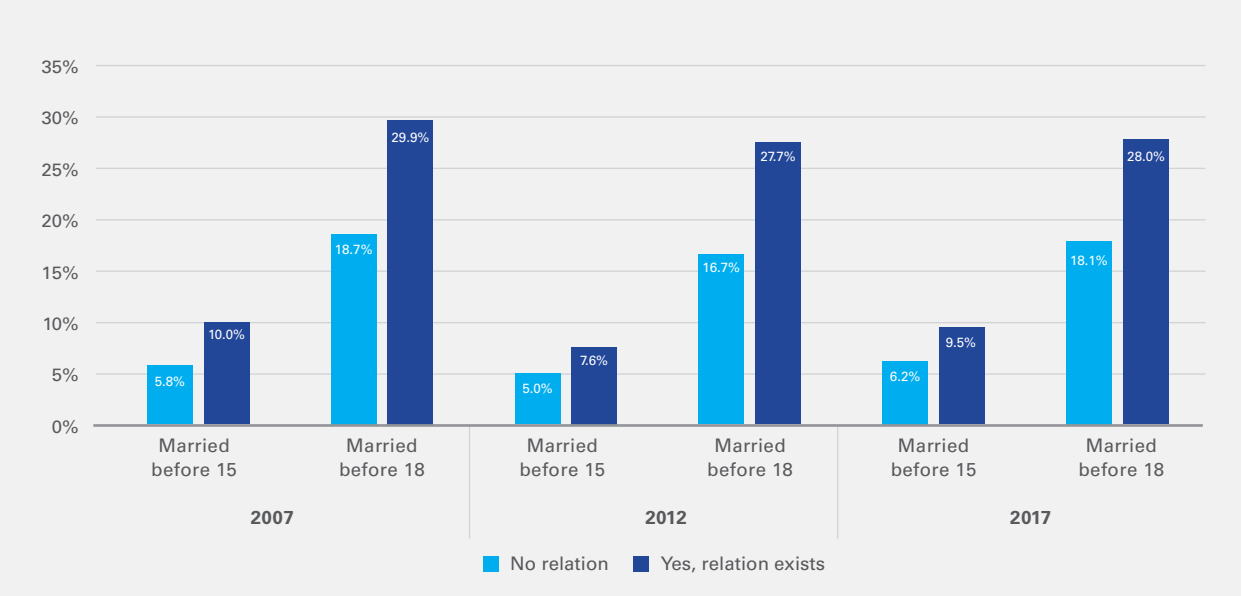

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسوح السكان والصحة الاسرية/2007، 2009، 2012، 18/2017

بالرجوع لمجموعات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية حيث تم طرح الأسئلة حول زواج الأقارب، وجد أن المعدل المرتفع لانتشار الأطفال في حالات زواج الأطفال هي بين من هم متزوجين من أقاربهم حيث بقيت هذه النسبة عالية باستمرار مع مرور الوقت (انظر الشكل 3.4).
كما أظهرت بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية السابقة لعام 2002 أن 43٪ من الإناث المتزوجات ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة كن على قرابة بزوجهن الحالي أو السابق قبل الزواج. فقد تزوج ستة وعشرون في المائة من أبناء العمومة الأولى، في حين تزوج أربعة في المائة من أولاد العم (زواج البدل). كانت الفتيات ممن تزوجن بعمر 20 سنة أو أقل أكثر عرضة للزواج من قريب من أولئك ممن تزوجوا في سن أكبر. وكانت مثل هذه الزيجات أكثر شيوعًا بين النساء الريفيات والأقل تعليماً والنساء في مناطق الشمال والجنوب. ومن بين الأسباب التي تم رصدها: التقاليد الاجتماعية، والحفاظ على الموارد الاقتصادية داخل الأسرة، وعدم الوعي حول العواقب الصحية لمثل هذه الزيجات، وتوافر التطابقات المناسبة داخل الأسرة.

عوامل أخرى متعلقة بزواج الأطفال

الوضع التعليمي

تشير الأبحاث إلى وجود علاقة قوية بين زواج الأطفال ومستوى التعليم في الأردن. حيث كان التحصيل العلمي المتدني لدى الفتيات أحد عوامل الخطر لزواج الأطفال ضمن دراسة استقصائية متعلقة بالأسر اشتملت على 3444 امرأة متزوجة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة (الدراسات الديموغرافية والصحية، كرادشة، 2012)، ودراسة اشتملت على 462 من اليافعين (الزيود، 2012) ودراسة اشتملت على 10876 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة من المتزوجات (مسوح السكان والصحة الاسرية لعام 2013 شتيوي والكرادشة).

الشكل 3.5: انتشار زواج الأطفال وعلاقته بالتحصيل العلمي، بالرجوع لمجموعات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية للأعوام (2007-2017)

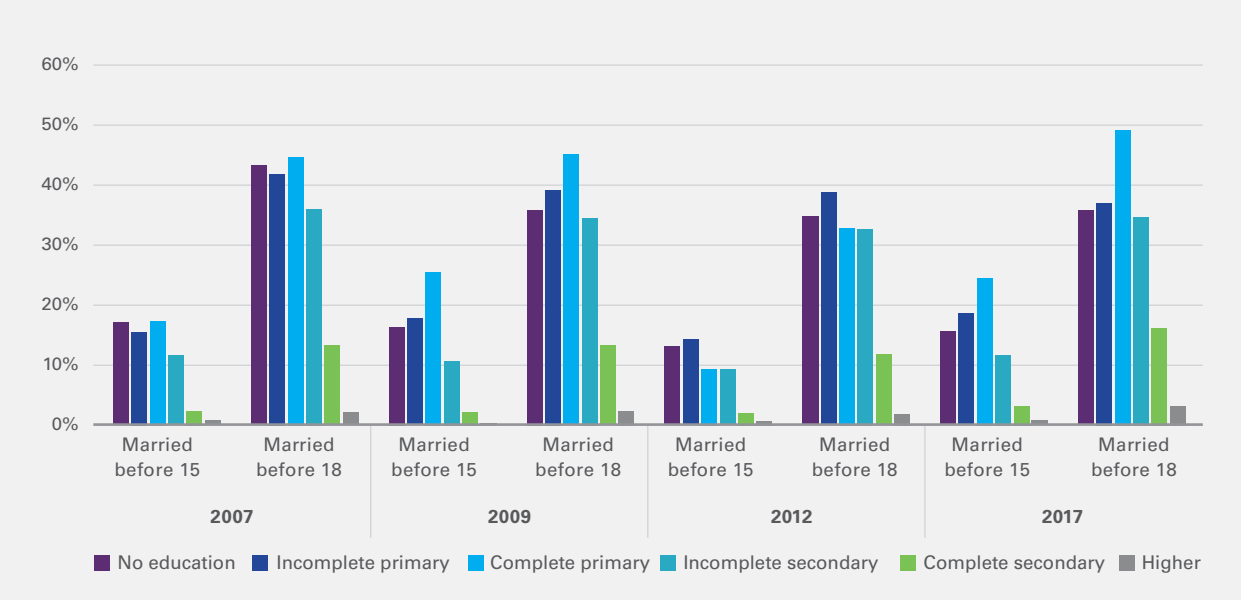

\\المصدر

نتيجة التحليل الثانوي لمجموعات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية حول مدى انتشار الزواج المبكر وعلاقته بالتحصيل العلمي للطفل، يُمكن ملاحظة وجود ميول قوي يظهر أن المستويات المتزايدة من التحصيل العلمي ترتبط بانخفاض مستويات زواج الأطفال لكل ممن تزوجوا دون سن 18 عامًا أو دون سن 15 عامًا (انظر الشكل 3.5).

الفتيات اللاتي تزوجن قبل سن 18 عامًا، من الأرجح أن يكن حاصلات على تعليم ابتدائي فقط مقارنة بالفتيات اللاتي أنهين التعليم الثانوي أو أعلى (69٪ مقابل 16.99٪ خلال عام 2015، HPC، 2017). وقد أفادت دراسة أخرى لتحليل إحصائيات دائرة قاضي القضاة أن 35.8٪ من الإناث الأردنيات الحاصلات على تعليم ابتدائي تزوجن في سن 17 سنة أو دون ذلك، وأن 33٪ من الإناث الأردنيات الأميات تزوجن في سن 17 سنة أو دون ذلك (جمعية معهد تضامن الأردني، 2016). كما تم تحديد الأمية بين الرجال كعامل خطر للزواج المبكر؛ حيث يبلغ متوسط سن الزواج للنساء اللائي يتزوجن من رجال أميين 19.7 سنة (الكرادشة، 2012).

الموقع الجغرافي

يعتبر زواج الأطفال أكثر شيوعًا بين الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية (الكرادشة، 2012؛ HPC، 2017)، ومن المرجح أن يفضل أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية الزواج المبكر أكثر من أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية (الزيود، 2012). حيث تعتبر الفجوة العمرية الأكبر بين الزوجين مقبولة أكثر في المناطق الريفية، بالإضافة إلى الرغبة في تكوين أسرة كبيرة (الشتيوي والكرادشة، 2013).

الدوافع الكامنة وراء زواج الأطفال بين اللاجئين السوريين

يعد الأردن أحد البلدان الاكثر تضرراً جراء الأزمة السورية، حيث يحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث عدد اللاجئين السوريين مقارنة بعدد سكانه. وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن الأزمة السورية وتدفق اللاجئين قد إدى إلى ارتفاع عدد سكان الأردن بنسبة 10٪، حيث تعاني البنية التحتية في البلاد من أجل التصدي لهذه الزيادة. (بلاسري، أبي صعب، هاميل، ليانغ، 2015). حتى شهر نيسان لعام 2018، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن 660935، يعيش 19٪ منهم في المخيمات، بينما تعيش الغالبية المتبقية في المناطق الحضرية وتعاني من الفقر، حيث يعيش أكثر من 80٪ تحت خط الفقر، أغلبهم من الشباب، كما أن 51٪ من اللاجئين هم أطفال تقل أعمارهم عن 18 عامًا.

تشير البحوث الحالية حول زواج الأطفال بين الفتيات السوريات اللاجئات ممن يعشن في الأردن إلى أن هؤلاء الفتيات يواجهن نقاط ضعف محددة بسبب وضعهن كلاجئات. وفقًا لبيانات المحكمة الشريعة حول حالات الزواج المسجلة في عام 2014، كان ثلث العرائس السوريات الجدد دون سن 18 عامًا، وهو أعلى بكثير من النسبة ضمن الجنسيات الأخرى في الأردن (HPC، 2017). وتشير بعض الأبحاث إلى أن العادات السورية المتعلقة بزواج الأطفال ربما بدأت تؤثر في قرارات أهالي شمال الأردن بالزواج المبكر (HPC، 2017).

إن ظاهرة الزواج المبكر شائعة في بعض أجزاء سوريا ومقبولة من الناحية القانونية (عادة بين 17-15 سنة)؛ بينما في الأردن، يشير ارتفاع معدل زواج الأطفال بين هذه المجموعة السكانية إلى آلية تكيف سلبية أخرى للعائلات التي تحاول تأمين المستقبل الاقتصادي لأطفالها، وتخفيف العبء الاقتصادي على أسرهم (تقرير اليونيسف حول التحويلات النقدية، 2018). ويثار الجدل الآن حول أن مثل هذه الزيجات تتسبب فيها الظروف الصعبة والريبة (كاستراتيجية للتكيف الاجتماعي والاقتصادي) ولضمان السترة.

هذا الاعتقاد حول السترة يحمله اللاجئون السوريون ممن تزوجوا أطفالا. ففي دراسة اشتملت على 300 لاجئ سوري في مخيم الزعتري ممن تزوجوا قبل سن 18 عامًا، اعتُبر زواج الأطفال ضمانًا لمزيد من الأمن والاستقرار الاقتصادي. فقد كان زواج الأطفال يُمارس بشكل شائع في سوريا قبل اللجوء (الشواوؤة وجييت، 2017). كما أشارت اللاجئات السوريات إلى أن «الخيارات الضئيلة والموارد الشحيحة» تعني أن الزواج المبكر هو «البديل القابل للتطبيق» والوحيد امام الفتيات وعائلاتهن، وأن الزيجات غالباً ما تتم على عجل، دون إجراء التحريات التقليدية، مع التركيز بشكل أكبر على الاحتياجات العاجلة أو الآنية (أي حول قدرة الأزواج المحتملين على توفير الأمن المالي) (اللجنة الدولية للإنقاذ، 2014؛ اليونيسف، 2014). وجدت الأبحاث النوعية، التي تم إجراؤها حول الفتيات السوريات في أواخر سن المراهقة وأوائل العشرينات في الأردن، أن الفتيات غير المتزوجات يشعرن وكأنهن عبئ إضافي وبدأن يشعرن بالرفض من قبل الأسرة مع تعرض بعضهن لسوء المعاملة النفسية (سبنسير، 2015).

أدى تدفق اللاجئين إلى إرهاق البنية التحتية للبلاد وأدى إلى زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية. كما كان له تأثير سلبي على الاقتصاد الأردني، مما أدى إلى تعطيل طرق التجارة وتراجع السياحة وانخفاض الاستثمارات. نتيجة لذلك، يواجه الأردن معدلات بطالة مرتفعة ومنافسة متزايدة على الوظائف، خاصة في شمال الأردن. وقد دفعت هذه الصعوبات الأردنيين إلى التركيز على الآثار السلبية لأزمة اللاجئين السوريين، مما أعاق قدرة الحكومة على الاستجابة بفعالية لتدفق اللاجئين (اليونيسف، 2018).

تسببت هذه التوترات المجتمعية بين المجتمع المضيف وفئات اللاجئين في مخاوف بشأن السلامة والتماسك الاجتماعي المحدود. وقد أدى ذلك إلى تقييد حرية حركة الأطفال، خاصة حرية الفتيات الصغيرات. في الدفعة السادسة من استطلاع لجنة اليونيسف حول اللاجئين السوريين (2018)، ذكر أكثر من 30٪ من السكان أنهم لا يشعرون بالأمان في إرسال بناتهم خارج المنزل. وقد أفادت العائلات بأنها تفضل تزويج بناتها مبكرًا لتجنب أي مخاطر على السلامة وتجنب مخاطر المضايقات أو التحرش. في مخيم الزعتري على وجه الخصوص، ساهم الافتقار إلى الأمان المجتمعي وحساسية الفتيات في الزواج القسري والمبكر، بالإضافة إلى قضايا أخرى قائمة على النوع الاجتماعي بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاتجار والعنف المنزلي (ريتشي، 2017).

هناك أيضا علاقة قوية بين التعليم وزواج الأطفال بين الفتيات السوريات. في أحد المخيمات (الأزرق)، نجد ما نسبته 16٪ من الفتيات اليافعات ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و17 سنة لا يلتحقن بالمدرسة بسبب الخطوبة أو الزواج[11]. كما ناقشت اللاجئات ضعف نوعية التعليم كعامل يشجع الفتيات على الانقطاع عن الدراسة بهدف الزواج (ريتشي، 2017).

توجد معايير محددة متعلقة بالنوع الاجتماعي ضمن الثقافة السورية الجنوبية تؤثر على الممارسات الزوجية. بين **اللاجئين السوريين**، هناك **توقعات ثقافية** تقول بأن دور الفتاة هو أن تكون زوجة، لذلك هم على استعداد للزواج منذ سن مبكرة للغاية. ففي الريف الجنوبي من سوريا، المنطقة التي جاء منها الكثير من اللاجئين إلى الأردن، يُتوقع من الرجال تأمين الأسرة مالياً، وعادة ما تتحمل النساء مسؤولية رعاية المنزل كما يتوقع منهن أن يتصرفن بصورة متواضعة حيث يُنظر إلى سلوكهن على أنه انعكاس لشخصية الزوج (ريتشي، 2017). ولضمان الحفاظ على شرف العائلة، غالبًا ما «تواجه النساء السوريات ضغوطًا قوية للخضوع للأعراف الاجتماعية السائدة» بشأن ما يعتبر سلوكًا نسائيًا مقبولًا (SIGI، 2016). بالنسبة للكثير من السوريين، يبقى مفهوم الشرف هذا بالغ الأهمية، وهو جزء لا يتجزأ من تصورات عذرية الفتيات قبل الزواج وإخلاص المرأة. لذلك، يتم تشجيع زواج الأطفال من قبل الزعماء الدينيين للفتيات السوريات من أجل ضمان عفتهن وحماية شرفهن (جمعية تنمية وتعزيز المرأة، 2013).

الدوافع الكامنة وراء زواج الأطفال بين الأشخاص في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

حتى كانون الأول من عام 2016، يوجد أكثر من 2 مليون فلسطيني مسجل في الأردن. وفي حين قد حصل معظمهم على حقوق المواطنة الكاملة، لا يزال حوالي 18٪ منهم يعيشون في واحدة من أصل 13 مخيماً للاجئين الفلسطينيين. يبلغ العمر عند الزواج الأول بين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأردن (المناطق الحضرية) أقل مما هو عليه داخل المخيمات، ويمثل عدد الإناث في الفئة العمرية 19-15 سنة ممن هن متزوجات داخل المخيمات الضعف مقارنة مع أولئك الذين يعيشون خارج المخيمات (12٪ مقابل 6٪). وتشير دراسة اليونيسف لعام 2014 والمتعلقة بزواج الأطفال إلى أن هناك قبول أعلى لزواج الأطفال في مخيم جرش الفلسطيني (أو مخيم غزة).

أفاد الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أن الفقر، وكذلك حجم الأسرة الكبير، هو العامل الأكثر أهمية الذي يساهم في زواج الأطفال (اليونيسف 2014، CM). كما كشفت الدراسة المتعلقة بزواج الأطفال لعام 2014 والتي أجرتها اليونيسف أنه من بين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، وعائلات الفتيات اللاتي لم يكن أداءؤهم جيداً على المستوى الأكاديمي أكثر عرضة لقبول عروض الزواج من الزوج «المناسب» (على سبيل المثال، ممن لديهم دخل ثابت). وبالنسبة للنساء اللواتي لا يحملن رقم وطني، يوفر الزواج من زوج أردني للفتاة الجنسية الأردنية وما يرتبط بها من حقوق وفرص، والتي تتاح، بناء على ذلك، لوالديها وعائلتها (اليونيسف، 2014).

الدوافع الكامنة وراء زواج الأطفال بين مجتمع الأقليات والقبائل المهمشة (قبائل بني مرة والتركمان)

هناك القليل من الأبحاث المتاحة حول مجتمع الأقليات والقبائل المهمشة (Dom)، على الرغم من أن دراسة حديثة أجرتها اليونيسف (2016) تُظهر أنها من بين أكثر المجتمعات تهميشًا في الأردن. هناك مجموعتان فرعيتان رئيسيتان في هذا المجتمع غير المتجانس، وهما بني مرة والتركمان. تختلف المصادر ولكنها تشير إلى أن هناك ما يتراوح بين 30000 إلى 80000 فرد في أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة في الأردن، على الرغم من أن بعض السكان لا يزالون من البدو الرحل، ويتنقلون عبر وادي الأردن وجميع أنحاء المنطقة. والأمر الذي يزيد من تعقيد الحصول على أرقام دقيقة حقيقة أن الكثيرين منهم يخفي هويته العرقية خوفا من التحامل والتمييز. أفادت دراسة أجرتها اليونيسف لعام 2016 أن زواج الفتيات بين سن 15 و16 عامًا في مجتمع قبائل بني مرة أمر شائع، في حين أفادت النساء التركمان حول انخفاض سن الزواج إلى أقل من ذلك بعمر يتراوح بين سن 12 أو 13 عامًا. حدد البحث أسبابًا مختلفة لزواج الأطفال، بما في ذلك المضايقة والفقر (واحتمال تلقي المهر) وغياب فرص التعليم والتوظيف.

عوامل الوقاية

من الواضح أن التوجهات تجاه زواج الأطفال تتغير بين الشباب. فقد أظهرت بيانات الأعوام 2002 و2006 و2012 و2017 أن هناك إجماعًا عامًا بين الشباب على أن بناء الأسرة يتطلب درجة كبيرة من النضج العقلي والبدني وأن الزواج من هذا النوع يجب ألا يتم قبل سن 18 عامًا (الزيود، 2012؛2017، HPC). وقد أكدت الأبحاث التي تم إجراءها مع اليافعين في عام 2006 وجود نظرة سلبية عامة حول الزواج المبكر، وخاصة بين الفتيات. في دراسة أجريت على 462 من البالغين في عام 2012، كان أولئك الذين في الفئة العمرية الأصغر (25-17 سنة) أقل دعما لزواج الأطفال من المشاركين الأكبر سناً (الزيود، 2012).

من العوامل الأخرى التي تحول دون زواج الأطفال هي **الانخراط في العمل (التوظيف) والتعليم** (جبيل وهيني، 2016). حيث يبلغ متوسط عمر النساء العاملات عند الزواج الأول 23 عامًا مقابل 20 عامًا عند العاطلات عن العمل (الكرادشة، 2012)، بينما تميل النساء الحاصلات على تعليم ثانوي إلى الزواج بعد عامين من النساء اللاتي لم يحصلن على تعليم أو ممن حصلن على التعليم الابتدائي أو الإعدادي فقط (تحليل الوضع من قبل اليونيسف، 2007).

المخرجات المرتبطة بزواج الأطفال

تُظهر الدراسات السابقة أنه يمكن ربط زواج الأطفال بعدد من الآثار السلبية على الفتيات وأسرهن والمجتمع ككل. ففي دراسة اشتملت على الأسر الأردنية والسورية الأكثر فقراً، تم الكشف من أن الأردنيون يؤمنون بقوة أكبر من السوريين بمخاطر زواج الأطفال (تقرير اليونيسف حول التحويلات

النقدية، 2018). من المحتمل أن يكون هذا نتيجة للتحديات الفريدة التي يواجهها السوريون في الأردن (سحباني، الخطيب وحكمت، 2016).

تظهر بعض الأبحاث إلى أن آثار زواج الأطفال تختلف باختلاف الظروف المحيطة بالزواج. في دراسة لتقييم الصحة العقلية للفتيات الصغيرات، فقد وجد إن أولئك الذين لم يعانوا من عدم الاستقرار كغياب الوالدين والفقر، وأولئك الذين أرادوا إنجاب أطفال في وقت مبكر كان لديهن نتائج أفضل للصحة العقلية من أولئك الذين كانوا متزوجين لأن آبائهم أرادوا ذلك، أو أولئك الذين لم يشعروا بالأمان. وقد سجلت الفتيات اللائي تزوجن في سن 13 أو 14 عامًا نتائج أسوأ في مجال الصحة العقلية مقارنة بالفتيات اللائي تزوجن في سن 17 عامًا (شواورة وجييت، 2017).

مع ذلك، فإن معظم هذه الدراسة تسلط الضوء على الآثار السلبية لزواج الأطفال، مما يدل على أنه مرتبط بالزيادة الكبيرة في وفيات الأمهات ووفيات الأطفال والأجنة، وسوء الحالة الصحية بسبب سوء التغذية، والحاجة التي لا يتم الإستجابة لها لتنظيم الأسرة (الكرادشة، 2012)، ويؤدي كذلك إلى ضعف التحصيل العلمي للفتيات (الزيود، 2012؛ HPC، 2017).

كما أنه يزيد من معدلات الطلاق (الزيود، 2012) ويزيد من خطر التعرض لعنف الزوج (صفدي وآخرون، 2018؛ كلارك وآخرون، 2016؛ مسوح السكان والصحة الاسرية). كما يشير تحليل اتجاهات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية إلى أن أولئك الذين تزوجوا دون سن 18 عامًا كانوا أكثر عرضة للإصابة نتيجة للعنف من أزواجهن (الشكل 3.6)، وكذلك التعرض لأشكال عنف أقل حدة (الشكل 3.7). يوضح الشكل 3.6 النسبة المئوية لأولئك الذين عانوا من الإصابات التالية نتيجة التعرض لعنف الزوج ا:

- التعرض لكدمات
- التعرض لإصابات في العين أو الالتواء أو الرضوض أو الحروق
- سبق وحضرت لأي جهة صحية بسبب الإصابات،
- التعرض لجروح أو عظام مكسورة أو أسنان مكسورة أو أي إصابات خطيرة أخرى

في كثير من الأحيان، يتم الإبلاغ عن التعرض لمثل هذه الأشكال الشديدة من عنف الزوج من قبل أولئك اللواتي تزوجن أطفالا مقارنة بأولئك ممن تزوجن وهن في مرحلة البلوغ. يعتبر هذا الاتجاه ثابتا أيضًا عبر فترة زمنية مدتها عشر سنوات بين الدراسات الاستقصائية.

الشكل 3.6: النسبة المئوية لزواج الأطفال المعرضين للإصابة نتيجة عنف الزوج ، بالرجوع لمجموعات مسوح السكان والصحة الاسرية للأعوام (2007, 2012, 2017)

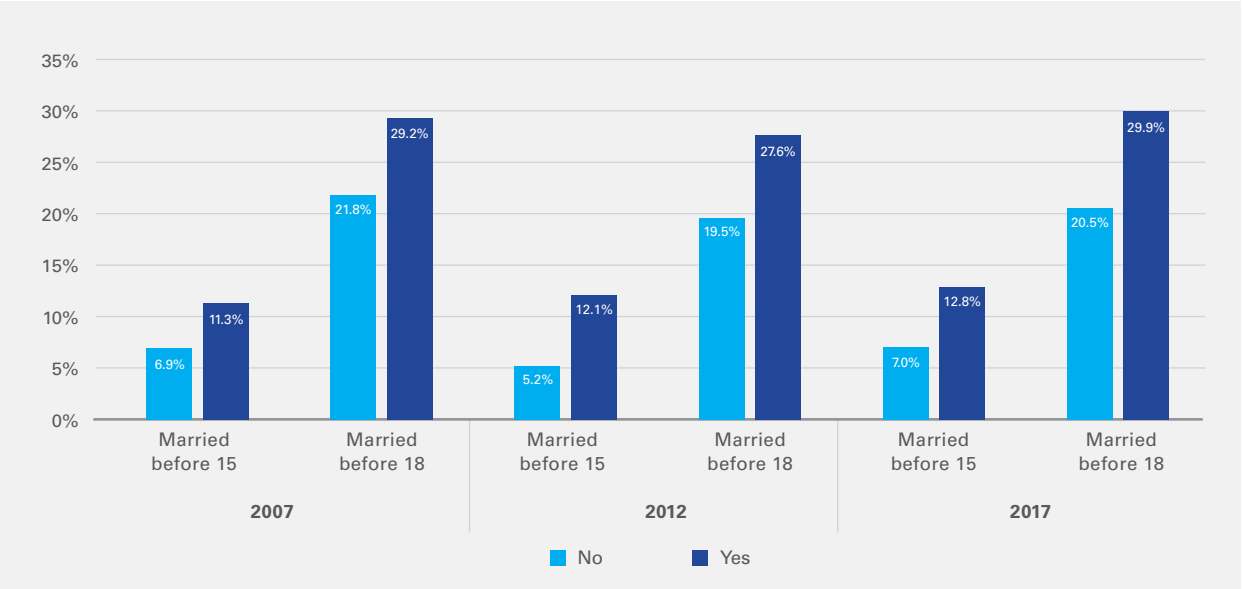

المصدر:

الشكل 3.7: النسبة المئوية لزواج الأطفال المعرضين لعنف أقل حدة من قبل الزوج، بالرجوع لمجموعات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية للأعوام 2007, 2012, 2017)

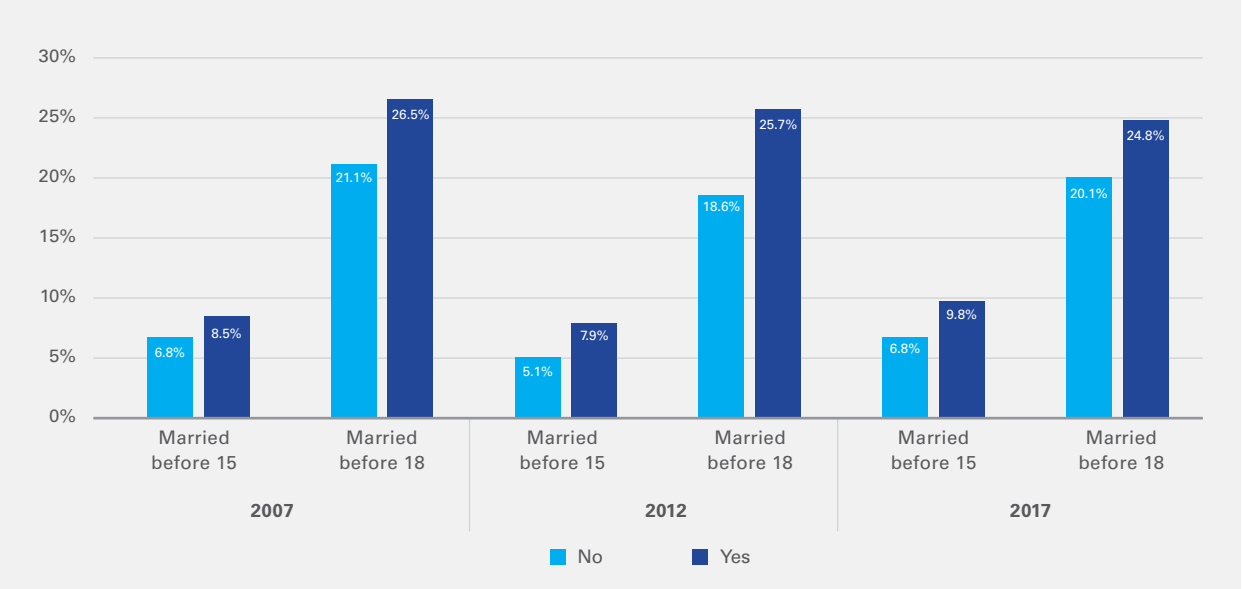

المصدر

بالإضافة إلى عنف االزوج، يمكن أن يكون الطلاق نتيجة أخرى لزواج الأطفال. لدى اقاليم الوسط والشمال نسب متساوية تقريبًا من حالات الطلاق (3.0٪ اقليم الوسط و3.1٪ اقليمالشمال)، في حين أن معدل انتشار الطلاق في اقليم الجنوب أقل قليلاً بين زواج الأطفال (2.4٪).

الشكل 3.8: النسبة المئوية لحالات الطلاق ممن كانوا قد تزوجوا بعمر 18 سنة أو دون ذلك، مقابل مؤشر الوضع المالي

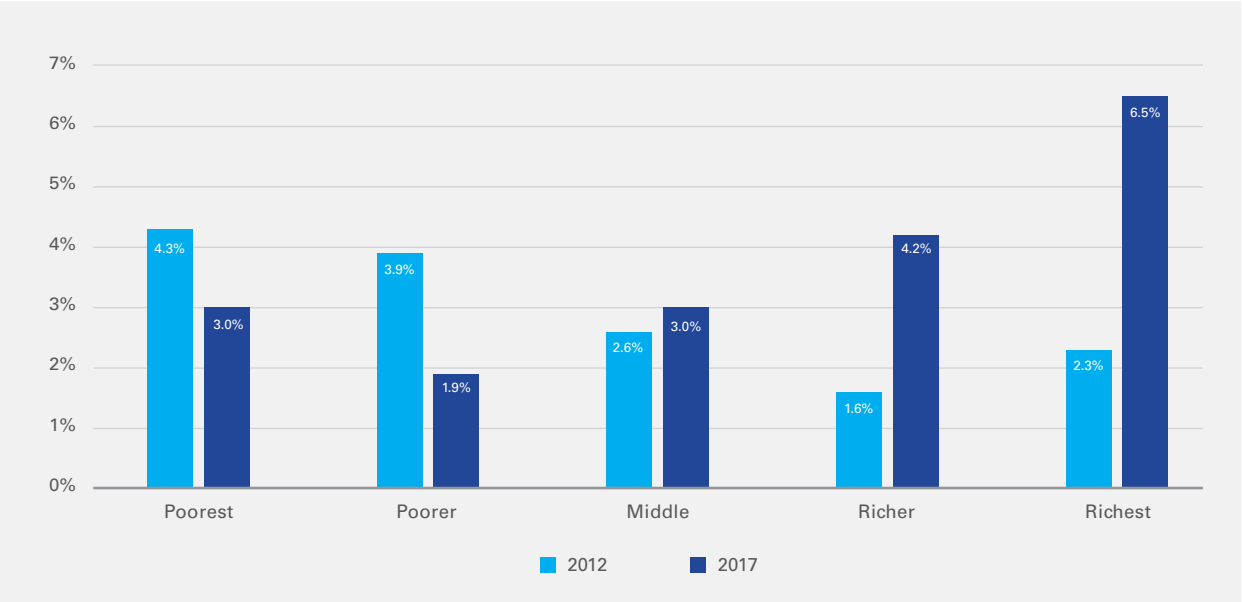

المصدر

يوضح الشكل 3.8 مدى انتشار حالات الطلاق مقابل مؤشر الوضع المالي. في عام 2012، كان الطلاق بين من تزوجوا بعمر 18 عامًا أو أقل أكثر شيوعًا بشكل طفيف في الفئات الخمس الأكثر فقراً (4.3٪) والأفقر (3.9٪) مقارنة بالوسط (2.6٪)، والفئة الغنية (1.6٪) والأكثر غنى (2.3٪). لقد تغيّر هذا الاتجاه في عام 2017 حيث أن الأسر الخمسية الأكثر غناء هي الأكثر عرضة للطلاق.

الشكل 3.9: النسبة المئوية للمطلقين حاليا ممن كانوا قد تزوجوا بعمر 18 سنة أو دون ذلك، مقابل مؤشر التعرض للعنف النفسي

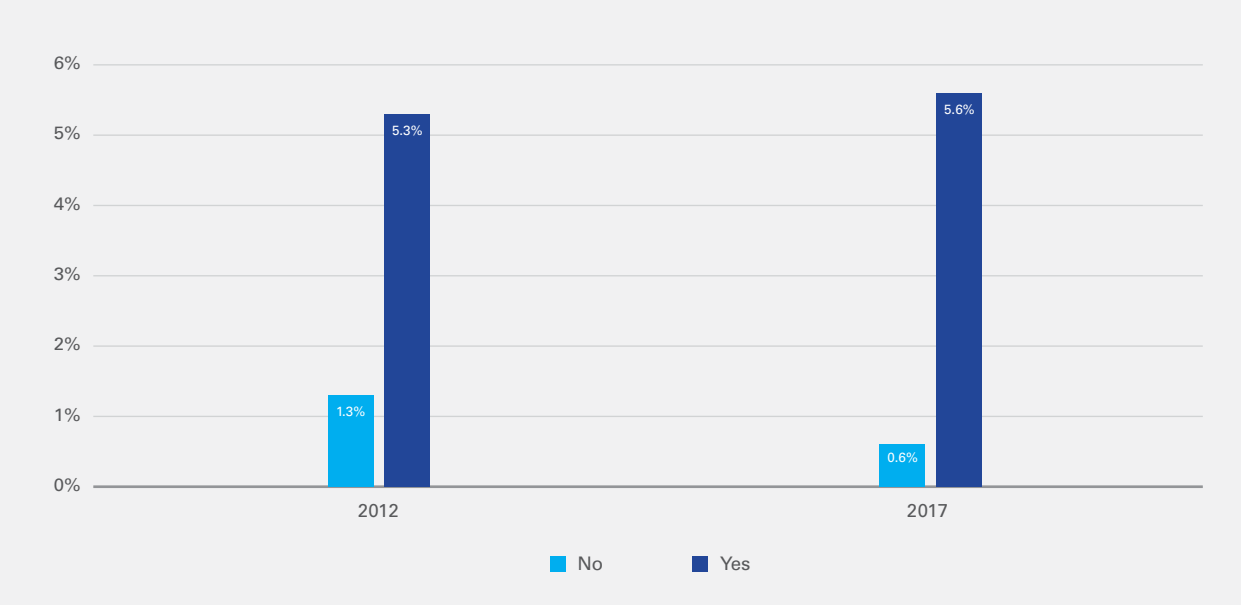

المصدر

هناك أيضًا ارتباط وعلاقة بين العنف الذي يمارسه الزوج في زواج الأطفال والطلاق، بنسبة 5.3٪ ممن تعرضوا لعنف نفسي من قبل أزواجهن في عام 2012 و5.6٪ في عام 2017 أفادوا بطلاقهن، مقارنة بنسبة 1.3٪ ممن تعرضن للعنف النفسي من قبل أزواجهن في عام 2012 وبنسبة 0.6٪ في عام 2017. يصبح شكل العلاقة أكثر وضوحا عندما يتم سؤال المشاركين فيما إذا كانوا يشعرون بالخوف من أزواجهن (انظر الشكل 3.11).

الشكل 3.10: النسبة المئوية للمطلقين حاليا ممن كانوا قد تزوجوا بعمر 18 سنة أو دون ذلك، مقابل مؤشر الخوف من الزوج

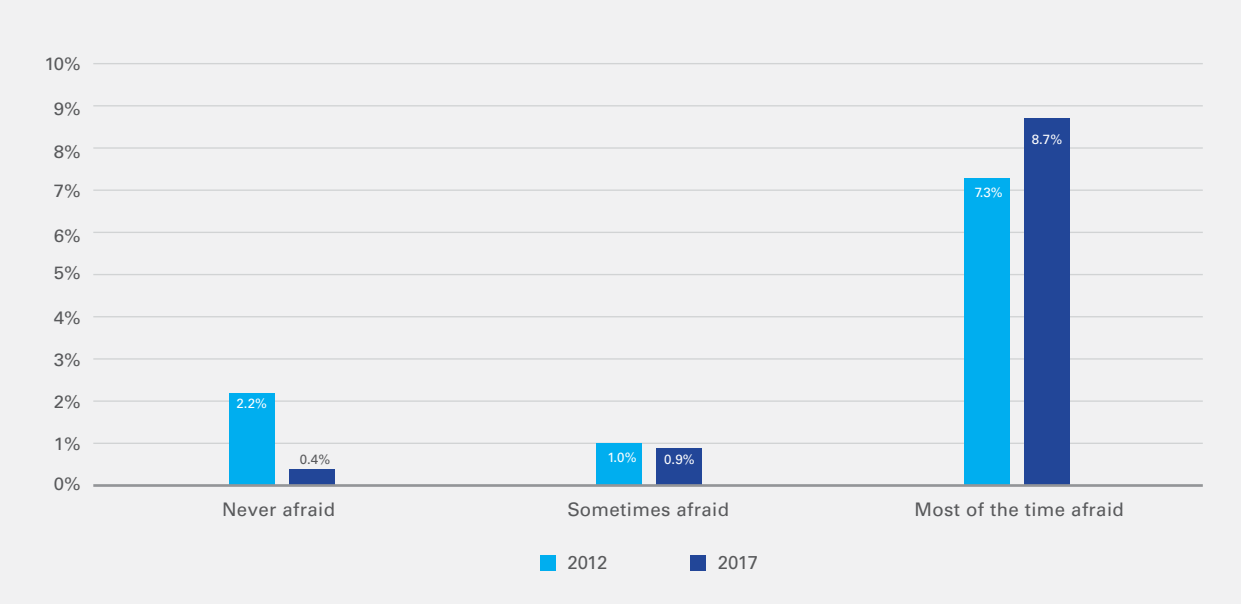

المصدر

يعمل التحليل الثانوي لبيانات مسوح السكان والصحة الاسرية على إظهار العلاقة بين زواج الأطفال والعواقب السلبية على الأطفال بما في ذلك العنف والطلاق (والذي له عواقب اجتماعية سلبية إضافية، ولا سيما بالنسبة للفتيات).

الشكل 3.11: منحنى التشريعات والسياسات ذات الصلة مقابل مؤشر النسبة المئوية لزواج الأطفال دون سن 15 و18 عامًا بالرجوع لبيانات الدراسات الديموغرافية والصحية

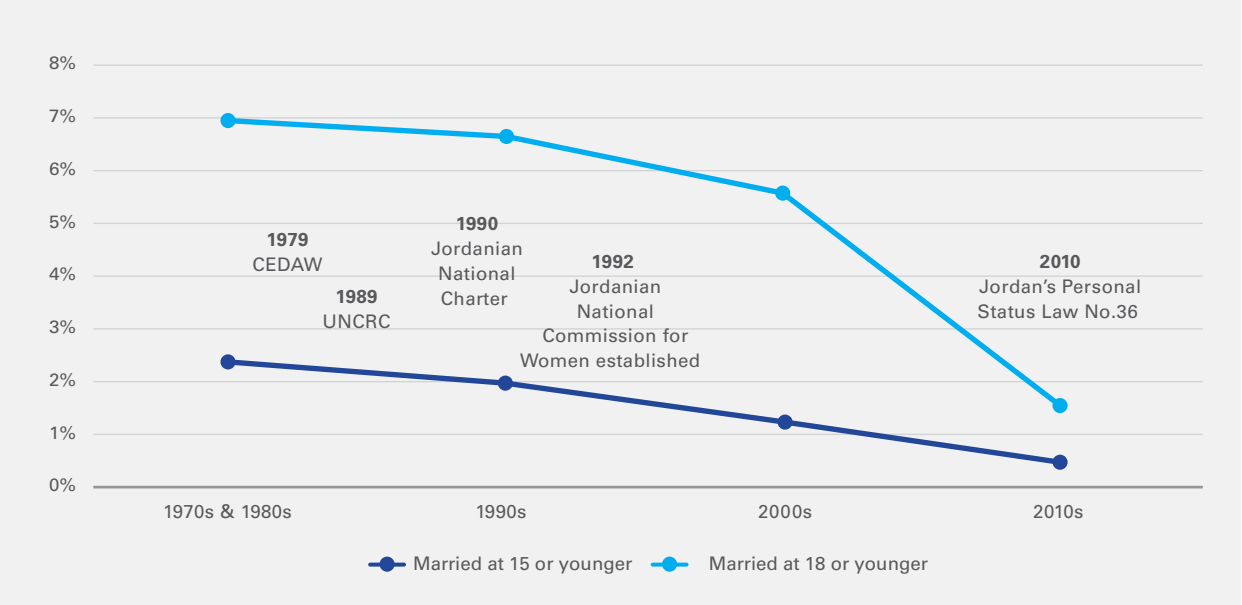

يلقي الشكل 3.11 الضوء على بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية ومخططات العقد الزمني الذي تم خلاله الإبلاغ عن أولئك الذين تزوجوا كأطفال خلال مجموعات بيانات مسوح السكان والصحة الاسرية السابقة12. ما هو واضح، على الرغم من الزيادة الحالية حسب بيانات الدراسات الديموغرافية والصحية لعام 2017، وهو الاتجاه الإنحداري لزواج الأطفال عبر الوقت، وهو ما ينعكس أيضا في البيانات الإدارية. كما تم دراسة وتخطيط التشريعات والسياسات الرئيسية مقابل هذا الاتجاه الإنحداري. في حين أنه من المستحيل أن يكون هناك علاقة سببية بين التشريع وتناقص حالات زواج الأطفال، إلا أنه يبدو أن هناك علاقة مؤقّتة.

في عام 2017، صدرت تعليمات إضافية تحظر زواج الفتيات دون سن 18 عامًا في حال:

- كان الزوج أكبر من الفتاة بأكثر من 15 سنة.
- كان الزوج متزوج حاليا.
- في حال كان الزواج سيمنع الفتاة من متابعة تعليمها [اليونيسف، n.d.، صفحة رقم 11]

الدراسة النوعية

يحدد هذا التقرير دوافع زواج الأطفال على النحو الذي اقترحه المشاركون عبر 50 مجموعة تركيز. وقد عقدت مجموعات التركيز مع أولياء الأمور وأفراد الأسرة الممتدة واللاجئين واليافعين (انظر فصل المنهجية لمزيد من التفاصيل). حيث كانت أهم الدوافع التي حددها المشاركون خلال جميع مجموعات التركيز:

- العادات والتقاليد (32/ 50 صوت)
- الفقر (31/ 50 صوت)
- التفكك الأسري (14/ 50 صوت)
- الجهل (20/ 50 صوت)
- السترة (مفهوم يقصد به الحفاظ على البنت ويكون من خلال تزوجيها) (10/ 50 صوت)

12 تـم إنشـاء مجموعـة بيانـات واحـدة لتضمـني جميـع السـنوات لبيانـات الدراسـات الديموغرافيـة والصحيـة الـيّ تـم جمعهـا. وفقًـا لبيانـات الدراسـات الديموغرافيـة والصحيـة، «العينـات الـيّ تـم اسـتخدامها في بيانـات الدراسـات الديموغرافيـة والصحيـة المتعاقبـة مسـتقلة تمامًـا عـن بعضهـا البعـض. ليـس مـن المسـتحيل أن تـدرج نفـس الأسرة في أكـثر مـن دراسـة اسـتقصائية مـن الاسـتقصاءات الديموغرافيـة والصحيـة، ولكـن إذا حـدث ذلـك، فليـس هنـاك أي ترميـز لهويـة الاسـرة والـذي يسـمح لأي شـخص بمعرفـة ذلـك. «لذلـك، قـد يكـون هنـاك قيـود صغـيرة لبعـض التداخـل في أخـذ العينـات بـين السـنوات، ولكـن مـن المرجـح أن يكـون التأثـير عـلى هـذه التحليـلات ضئيـلا.

من بين الدوافع الرئيسية المذكورة أعلاه لزواج الأطفال، تم استكشاف الأسباب الكامنة وراء الدوافع الثلاثة الأولى في القائمة أعلاه. ففي حين أن «التفكك الأسري» حصل على إجمالي أصوات أقل من «الجهل» (كدوافع لزواج الأطفال)، فقد كان من المهم فهم الدوافع ضمن العائلة المقربة للمقيمين في الأردن.

ما هي الأسباب الكامنة وراء هذه الدوافع؟

نجم عن تحليل الأسباب المقترحة لهذه الدوافع الرئيسية لزواج الأطفال ما يلي:

الجدول 3.3: نتائج حول الدوافع الرئيسية من الدراسة النوعية

الدافع الرئيسي	العادات والتقاليد	الفقر	التفكك الأسري
أسباب الدافع الرئيسي	المعتقدات الموروثة والسلوكيات	البطالة	المشاكل العائلية بين الزوجين
	الثقافة العشائرية / زواج الاقارب	ضعف التعليم	تعدد الزوجات
	ثقافة العيب/ توقعات المجتمع	عدد أفراد الأسرة	التدخل الأسري

بعد ذلك تم استكشاف الدوافع وراء هذه العوامل التسعة (أو الدوافع من المستوى الثاني) حسب ما تم اقتراحه من قبل المشاركين في مجموعة التركيز، الأمر الذي نتج عنه 27 دافع من المستوى الثالث لزواج الأطفال. تم إدراج الدوافع ال 27 من المستوى الثالث أدناه، أسفل الدوافع من المستوى الثاني المرتبطة بها.

الشكل 3.12: الدوافع من المستوى الثاني والثالث للعادات والتقاليد

الشكل 3.13: الدوافع من المستوى الثاني والثالث للفقر

الشكل 3.14: الدوافع من الدرجة الثانية والثالثة للتفكك الأسري

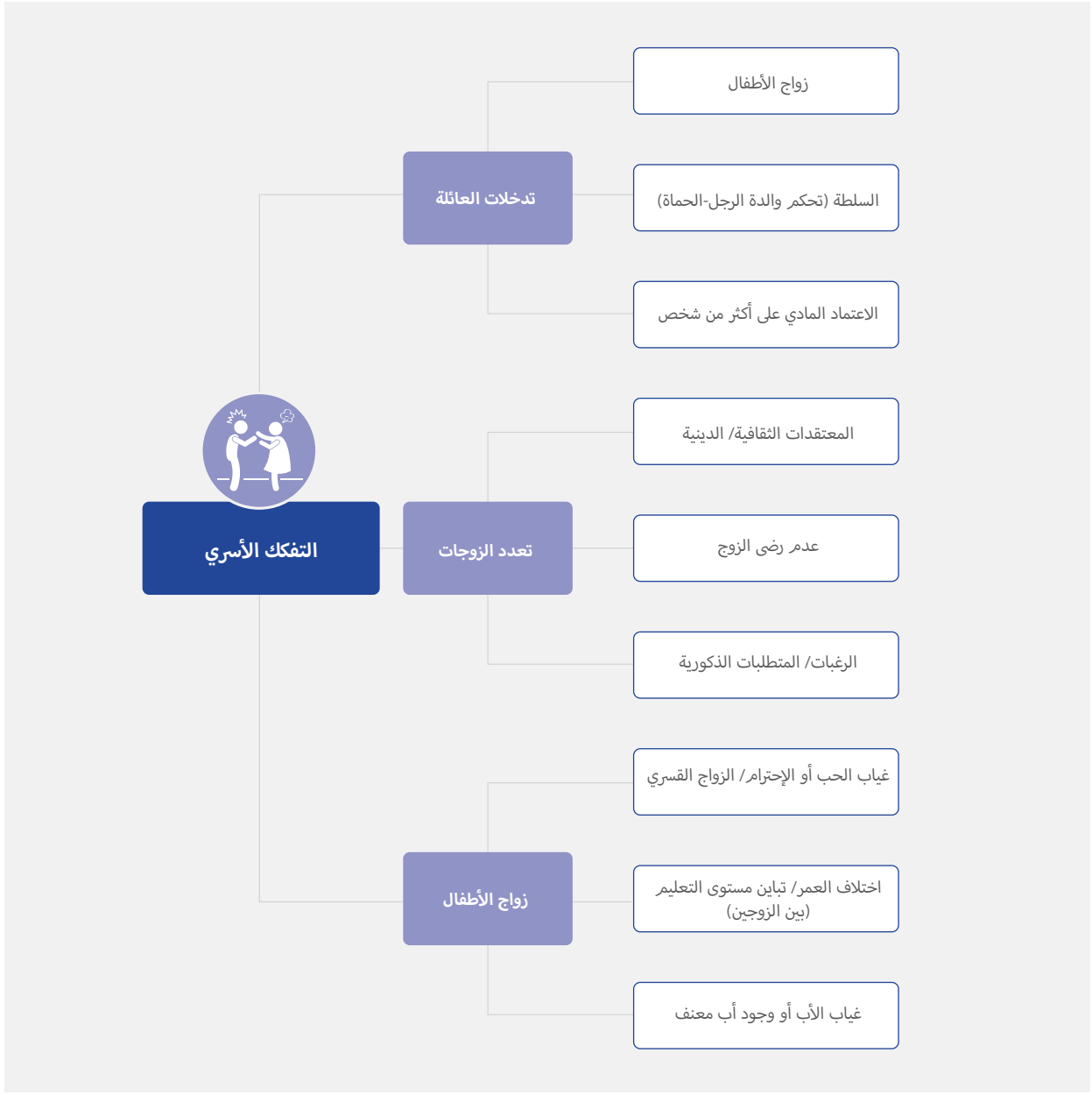

يقدم هذا التقرير وصفًا للدوافع من المستوى الثالث وعددها 27 دافعا والتي تحرك الدوافع من المستوى الثاني وعددها 9 والتي تؤدي بدورها إلى زواج الأطفال. كما هو مبين في نهاية الدوافع من المستوى الثالث في الشكل 3.4، فقد تم النظر إلى زواج الأطفال نفسه على أنه سبباً للتفكك الأسري والذي قد يؤدي بدوره إلى المزيد من حالات زواج الأطفال.

الأسباب الكامنة وراء الدوافع: الدوافع من المستوى الثالث للعادات والتقاليد

أشارت 32 مجموعة تركيز إلى «العادات والتقاليد» كدافع رئيسي لزواج الأطفال. تم تحديد الدوافع الثلاثة من المستوى الثاني الأكثر ذكرًا والكامنة وراء العادات والتقاليد، وهي كما يلي:

- 1أ: المعتقدات والسلوكيات الموروثة (التي لا جدال فيها) (20/ 32 صوت) 13
- 1ب: ثقافة العيب/ توقعات المجتمع (20/ 32 صوت) 14
- 1ج: الثقافة العشائرية/ زواج الأقارب (17/ 32 صوت) 15

13 لاحظ أن هذا مركب من قطاعي: «المعتقدات والسلوكيات الموروثة» (رقم 32/13) و «التقليد غير المسؤوط حول كيفية تنفيذ الأشياء دائمًا» (رقم 32/7).
14 لاحظ أن هذا مركب من قطاعي: «ثقافة العار» (رقم 32/13) و «توقعات المجتمع» (رقم 32/7)
15 لاحظ أن هذا مركب من قطاعي: «الثقافة / العادات القبلية» (رقم 32/12) و «الزواج العائلي» (رقم 32/5)

1أ: المعتقدات والسلوكيات الموروثة

ذكرت ثلاث عشرة مجموعة تركيز «الموروثات» كدافع أساسي لـ «العادات والتقاليد»، في حين أشارت سبع مجموعات أخرى إلى «التقليد الذي لا جدال فيه للطريقة التي تتم بها الأشياء دائما» أو «التقليد الأعمى». تم الجمع بين هذين الدافعين تحت المعتقدات والسلوكيات الموروثة (التي لا جدال فيها).

كانت أهم الدوافع من المستوى الثالث للمعتقدات والسلوكيات الموروثة (التي لا جدال فيها) كما يلي:

- الاعتقاد بأن جميع الحوادث المستقبلية مُحددة مسبقا ومحتومة
- الرغبة في البقاء على نفس الحال
- تجنب مخاوف/ أضرار النبذ

كشف إدراج جميع الدوافع الكامنة وراء «المعتقدات والسلوكيات الموروثة» التي قدمها المشاركون في مجموعة التركيز في وثيقة واحدة عن وجود دوافع توزعت بصورة عامة إلى ثلاث مجموعات. تم التعبير عن 13 من هذه الدوافع بطريقة إيجابية وتم الإشارة في الرغبة على الحفاظ على شيء ذي قيمة (الانجذاب نحو قيمة معينة)، في حين أن 12 من الدوافع المقترحة كانت سلبية في لهجتها وتوحي بالضرر الذي قد ينجم عن عدم اتباع التقاليد (التخلي/ الابتعاد عن أمر يخشاه). في حين أن سبعة من الدوافع المقدمة كانت أسباب «محايدة» ظاهريًا في اتباع التقاليد. كانت هذه المجموعة الأخيرة تعبر عن الشعور بحتمية محددة مسبقا للوضع الراهن.

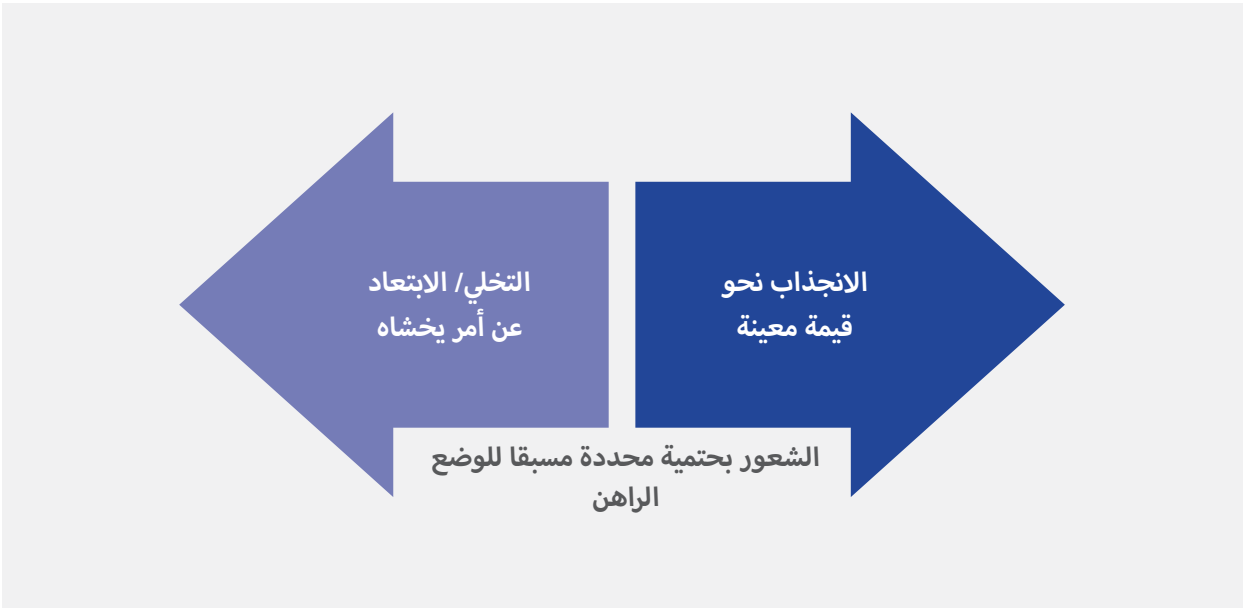

1أ.1 الاعتقاد بأن جميع الحوادث المستقبلية محددة مسبقا ومحتومة

تشير جميع التعليقات التي تم تجميعها معًا ضمن هذا القسم الفرعي إلى حتمية السلوك المحيط. وتشمل: «لا نملك خيار آخر»، 'لا يمكننا التخلي عن هذه المعتقدات'، «أمر روتيني»، «البيئة المحيطة تدفعهم للقيام بذلك»، «إنهم مقتنعون بأن طريقتهم هي الطريقة الصحيحة أو أنها الطريقة الوحيدة". عبرت إحدى المجموعات من فئات عمرية تتراوح بين 15 إلى 17 عامًا عن وجهة نظر جوهرية مفادها «أننا ولدنا بهذه الطريقة» - مما يشير إلى التصور بأن المعتقدات والسلوكيات محددة مسبقًا (وليست مكتسبة من خلال التفاعل الاجتماعي وتجارب الثواب والعقاب).

1أ.2 الرغبة في البقاء على نفس الحال (الانجذاب نحو قيمة معينة)

كانت أكبر مجموعة من الدوافع هي تلك التي تم التعبير عنها بعبارات إيجابية وتحدثت حول الرغبة في الحفاظ على الطرق والأساليب الحالية للتصرف والوجود. حيث اشتملت هذه الدوافع على إشارات إلى «حب» و«الثقة في» شيوخ القبائل و«الأجداد». وتشمل الأمثلة: «حب الأجداد والرغبة في الاقتداء بهم»، نحن نعرف ما هو الصواب والخطأ من أجدادنا». كما كان هناك إشارة أيضا إلى أن القيام بما كان يفعله الأجداد هو وسيلة لإبقائهم على قيد الحياة، «نحافظ عليهم ونبقيهم على قيد الحياة» (إناث تتراوح أعمارهن بين 12 و14 سنة، الكرك). تم التعبير عن «الثقة بشيوخ القبائل» على أنها «ثقة لأن الجميع يفعلون ذلك» و«الثقة بوجود أدلة». والأكثر من ذلك، تم التعبير عن التزام داخلي فيما يتعلق بالمعتقدات والسلوكيات الموروثة: «حب المعتقدات الموروثة» و«شيء يؤمنون به»، مع الراحة الواضحة المستمدة من هذه المعتقدات («شيء ثابت»)، فضلاً عن كون هذه المعتقدات والسلوكيات جزءًا لا يتجزأ من الهوية («شيء يجعلنا مميزين») ويعمل على تماسك المجموعة («التأثير الإيجابي على بعضنا البعض»). كما أعرب المشاركون أيضًا عن اعتقادهم بأن المعتقدات والتقاليد الموروثة «تحمينا» وتساعدهم على «البقاء في الاتجاه الصحيح في الحياة»، بينما أشارت مجموعة من أولياء الأمور من الذكور «أريد أن يكبر ابني ليصبح مثلي».

عندما تم فرض المعتقدات والسلوكيات الموروثة على الإناث، كان ينظر إليها على أنها «من أجل مصلحتها الخاصة»، «لرعايتها حتى لا تفقد السيطرة» (تم تقديم هذين التعليقين الأخيرين من قبل أفراد الأسرة الممتدة).

3أ.1 الدوافع السلبية: تجنب مخاوف/ أضرار النبذ

تضمنت مراجعة الدوافع المقترحة للمعتقدات والسلوكيات الموروثة عددًا كان قد أشار إلى الإكراه (بدلاً من ممارسة الاختيار). كان من الواضح أن الالتزام بالمعتقدات والسلوكيات الموروثة قد يكون، على الأقل إلى حد ما، بسبب الرغبة في تجنب النتائج السلبية لعدم القيام بذلك. حيث تم ذكر: «القيل والقال» و «إذا لم أتبع التقاليد، فسيبدأ الناس في الحديث عني» (تم الإشارة إلى هذه الإجابات من قبل أفراد الأسرة الممتدة). أشار اللاجئون إلى ما يلي: «لا يوجد حرية»، «سيطرة أولياء الأمور»، «رغبة أولياء الأمور في تحقيق أحلامهم من خلال فرضها على أطفالهم»، و«عدم الثقة» (في أفراد الأسرة الآخرين). وذكر اليافعون من الذكور ما يلي: «تصر الأسرة على أن يرث طفلها معتقداتهم»، إنه من الوقح عدم اتباع التقاليد»؛ بينما تحدثت مجموعة من اليافعات من الإناث عن» الخوف من تجاوز حدود بعض التقاليد» (تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 17 عامًا، معان).

كما أشارت مجموعتان من اللاجئين أيضًا إلى أن «الشخصية الضعيفة» و«عدم الثقة بالنفس» قد تكون عاملاً- على افتراض أن الشخص القوي قد يقف أمام التوقعات المفروض عليه من قبل المجتمع. وكذلك أوضحت ثلاث مجموعات (اثنتان مؤلفة من لاجئين ومجموعة أخرى مؤلفة من اليافعين من الذكور) عن رأي مفاده أن «الجهل» مثل أحد الدوافع، كما ترى مجموعة واحدة من اللاجئين أن المعتقدات المعلنة قد تكون «غير مشروعة».

يوجد أيضًا ضمن هذه الفئة بعض الدوافع التي تم ذكرها من قبل أعضاء مجموعة التركيز للدافع التابع- التقليد التام لكيفية القيام بالأشياء دائمًا. كما تم ذكر الدوافع السلبية مثل «التقليد دون جدال» و«الخوف من المجتمع». وأوضح المشاركون أن هذه المخاوف مدفوعة «بالجهل» أو «ضيق الأفق»، وكذلك نتيجة «عندما لا يتفاعل الناس مع الآخرين خارج قريتهم/ مجتمعهم المباشر.» وكذلك ذكر المشاركون مرة أخرى أن «التفكير غير المشروع» يعزز غياب الاستجواب.

ب. ثقافة العيب/ توقعات المجتمع *1*

تمت الإشارة إلى «ثقافة العيب» بوصفها دافع ل «العادات والتقاليد» من قبل 12 مجموعة تركيز (ضمن جميع أنواع المجموعات)، بينما تمت الإشارة إلى «توقعات المجتمع» من قبل 6 مجموعة تركيز (خمسة منها تمثل مجموعات اليافعين ومجموعة واحدة من اللاجئين). ونظرًا للتشابه الملحوظ للأسباب، فقد تم الجمع بين الاثنين «ثقافة العيب/ توقعات المجتمع» باعتبارهما دافع مركب ل «العادات والتقاليد» والتي تؤدي إلى زواج الأطفال.

تشير «ثقافة العيب» إلى القيل والقال والنبذ التي قد يحدث في حال تصرف الشخص بطريقة غير مقبولة اجتماعيًا (لشخص من جنسه وعمره ومكانته). وقد كان واضحًا أيضًا من تحليل مناقشات مجموعة التركيز أنه يمكن أن تشير إلى الفشل في التصرف بالوقت والطريقة المناسبة أمام توقع السلوك (مثل الفشل في الزواج بينما لا يزال شابًا).

وجد أن الدوافع من المستوى الثالث ل «ثقافة العيب/ توقعات المجتمع» هي:

- الرغبة في الحفاظ على السمعة
- ضغوطات المجتمع
- الخوف من الإقصاء وفقدان الاحترام

1 ب.1 الرغبة في الحفاظ على السمعة

كان واضحا من خلال تقارير الميسر فيما يتعلق بمجموعة التركيز أنه لم يتم استثناء أي شخص من السطوة التي تفرضها «ثقافة العيب». مع ذلك، كان من الجدير بالذكر أيضًا أن الدوافع وراء ذلك كانت إما من النوع الاجتماعي أو تمت الإشارة إليها بشكل واضح إلى الإناث. فيما يتعلق بالإناث، أشار المشاركون إلى أنه: «إذا تزوجت الأنثى في سن متأخرة، فسوف يشكك المجتمع في نزاهتها» (أوليا أمور، إربد)؛ بينما لاحظ أفراد الأسرة الممتدة أن «ثقافة العيب» تحركها الرغبة في «تجنب وقوع الإناث في الخطأ» بالإضافة إلى»الحفاظ على سمعة الفتيات». وعند سؤال اليافعين حول الدوافع المؤدية إلى «ثقافة العيب"، أجابوا"حتى لا يتحدث الناس عن ابنتهم بالسوء"و» للمحافظة على سمعة الفتاة». حيث يعكس هذا الدوافع السلبية التي تمت الإشارة إليها لـ «الاعتقادات والسلوكيات الموروثة» (أيضًا كدافع «العادات والتقاليد»)، كما تم مناقشته سابقًا.

وأشارت إحدى مجموعات أولياء الأمور إلى الرغبة في الحصول على"القبول الاجتماعي" كدافع لثقافة العيب. عندما لم يتم توجيه الحديث حول ثقافة العيب المتعلقة بالإناث بالتحديد، أصبحت لغة المشاركين محايدة من حيث النوع الاجتماعي بشكل عام. مع ذلك، أشارت إحدى مجموعات أولياء الأمور أنه «إذا تزوج الرجل في وقت متأخر من العمر، فقد لا يعتبره المجتمع رجلاً". من بين التعليقات المحايدة من حيث النوع الاجتماعي، تؤثر ثقافة العيب على «كيف يرى الشخص نفسه» وكذلك التعليق الذي يقول" هل هم مقبولين اجتماعيا".

2 ب.1 ضغوطات المجتمع

من بين مجموعات التركيز الستة التي أشارت إلى «توقعات المجتمع» كدافع لـ «العادات والتقاليد»، قام معظمهم بذكر الأفراد في المجتمع الذين يعملون على ترسيخ ذلك. على سبيل المثال، ذكرت مجموعة من اللاجئين: «أصدقاء الأم هم من نفس العقلية»، وكذلك يشكل «أبناء العمومة والأقارب» و»الخوف وتسلط البيئة» دافعا للعادات والتقاليد. وكذلك أشار اليافعون إلى أن ذلك كان جراء « تأثير الجيران والأصدقاء»، وأن «زواج الأطفال يفرضه كبار السن والأسرة الممتدة.» كما قالوا إن «المجتمع يضغط عليهم»، وأنهم «يقلدون المجتمع الذي ينتمون إليه». «

3 ب.1 الخوف من الإقصاء وفقدان الاحترام

من الجدير بالذكر أنه تمت الإشارة إلى تأثر «ثقافة العيب» و»توقعات المجتمع» بـ «القيل والقال» و»النقد». حيث تمت الإشارة لذلك من قبل جميع أنواع مجموعات المشاركين في البحث. كان من الواضح أيضًا أن الخوف من فقدان الاحترام كان قد مثل إحدى الدوافع. وقد اشتملت التعليقات ما يلي: «الخوف من كونها منبوذة اجتماعياً أو تم فضحها أو انتقادها بشكل علني» (اليافعات) و»الخوف من العار أو فقدان الاحترام» بالإضافة إلى «عدم تدمير سمعة العائلة».

توضح هذه التعليقات الطبيعة الراسخة للعادات والتقاليد، والخطر الذي قد يتعرض له أي شخص يتحدى الوضع الراهن- بالنظر إلى أنه قد يتم نبذه هو وعائلته بسبب قيامه بذلك.

1 ج. الثقافة العشائرية/ زواج الأقارب

أشارت 12 مجموعة تركيز إلى «الثقافة العشائرية» بوصفها دافع أساسي ل «العادات والتقاليد»، في حين أشارت 5 مجموعات أخرى إلى «زواج الأقارب». تم الجمع بين هذين الدافعين كدافع مركب «الثقافة العشائرية/ زواج الأقارب».

وقد تم الكشف عن أهم الدوافع ل «الثقافة العشائرية/ زواج الأقارب» وهي كما يلي:

- الحفاظ والإبقاء على الوضع الراهن
- فوائد الانتماء للعشيرة بالنسبة للذكور
- الرغبة في استمرارية/ امتداد العائلة

وقد تم البحث في هذه الدوافع بشكل مفصل أدناه:

1 ج. 1 الحفاظ والإبقاء على الوضع الراهن

أشارت بعض الدوافع التي تم ذكرها من قبل مشاركين ذكور إلى الحفاظ على الوضع الراهن. فقد أشار أحد أولياء الأمور من الذكور إلى الدوافع التالية:" لا يوجد تفكك داخل المجتمع"،"عدم الاختلاط والتصاهر مع القبائل الأخرى والتزاوج فقط من نفس العائلة، «لا ينبغي التشكيك في التقاليد»، «الأردن دولة تأسست على القبلية»، «الاتباع الأعمى للأعراف» كطرق يتم من خلالها الإبقاء على الوضع الراهن. كما أشار يافعين ذكور إلى أن:" كل قبيلة لها تقاليدها الخاصة بها"(الكرك). بينما أشار لاجئون فلسطينيون ذكور إلى أن: العلاقة/ الرابطة القوية و" الطوائف الدينية» تمثل دافع من دوافع القبلية في الأردن.

2 ج.1 فوائد الانتماء للعشيرة بالنسبة للذكور

أشارت العديد من الدوافع المقترحة من قبل الرجال للعشائرية/ القبلية إلى الفوائد التي تعود على الفرد (الذكر) بمجرد انتمائه أو انتسابه لعشيرة معينة. حيث اشتملت هذه الدوافع الإشارة إلى امتلاك السلطة/ النفوذ، كطريقة لتسوية المنازعات، وكمصدر للحصول على العرائس. فيما يتعلق بالسلطة، أشار المشاركون إلى أن:" العشيرة/ القبيلة نموذج يحتذى به كما تعتبر مصدر سلطة أو قوة للشخص، «ضمان الحقوق من خلال العشائرية «نظام للسيطرة على المواطنين». كما أشارت مجموعة من أوليا الأمور من عمان أن العشائرية/ القبلية تمكن أفرادها من التحايل على القوانين المحلية. كما تمت الإشارة إلى الدوافع التالية للعشائرية/ القبلية: «محاولة التهرب من القانون» و»الفساد». وأفاد المشاركون أيضًا أن «الحكومة/ النظام يريد أن يعفي نفسه من المسؤولية وبالتالي يشجع العشائرية». تتحدث هذه النقطة الأخيرة عن الحكم الذاتي للعشائر والقبائل والأعراف في حل النزاعات.

من الجدير بالذكر أنه تمت الإشارة إلى «حل النزاعات» أو «حل المشكلات» من قبل كل من أولياء الأمور الذكور وأفراد الأسرة الممتدة من الذكور وكذلك اليافعين الذكور. على سبيل المثال مما ورد على لسان المشاركين:" لحل النزاعات بين رجال العشيرة بطريقة يصعب على المسؤولون والحكومة القيام بها» (إحدى أفراد العائلة الممتدة، المفرق)؛ «حل المشكلات والنزاعات» (يافعين، من الكرك وأيضًا من إربد). كان الأسلوب الوحيد

لحل النزاعات الذي تمت الإشارة إليه صراحة في مجموعات التركيز هو تبادل أفراد العائلة (الإناث) في الزواج.

يُمكن للرجال أن يقوموا بتزويج أخواتهم لأحد الأقارب ويقومون في المقابل بالتقدم للزواج من شقيقات ذلك القريب (أحد أولياء الأمور، إربد) كما أشارت إحدى المجموعات من أولياء الأمور من عمان إلى أن هذا له ميزة «المهر الأقل " في حال الزواج في سن صغيرة من أقاربهم من نفس العشيرة/ القبيلة»، (إحدى مجموعات أولياء الأمور، معان). والجدير بالذكر أن المشاركات من عمان تحدثن عن أن «الزواج هو وسيلة لحل النزاعات بين الأقارب والبدء من جديد».

3 ج.1 الرغبة في استمرارية/ امتداد العائلة

أشارت إجابات النساء حول سؤال ما الدافع وراء «القبلية» أو ما الأسباب الكامنة وراء «زواج الأقارب» إلى الحفاظ على وضع المجموعة. على سبيل المثال: «الفخر» و»الشرف». ومن المزايا الرئيسية التي أشارت إليها النساء «امتداد العائلة» كونهن يمثلن امتدادا لشجرة العائلة من خلال أطفالهن وأحفادهن. كما تمت الإشارة أيضا إلى «الحفاظ على الميراث داخل العائلة» و»تعزيز الروابط العائلية". كما أشارت النساء أيضًا إلى بعض المزايا الاجتماعية للترابط:" كالوحدة» و»التعاون» و»التفاهم» كوسائل»لتنظيم حياة الناس وتجنب المشاكل».

كانت روايات النساء أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالدوافع السلبية لاستمرار القبلية/ العشائرية وزواج الاقارب. على سبيل المثال: «الخوف من القيل والقال إذا تجرأنا على السير عكس ما تفرضه التقاليد» (إحدى أفراد العائلة الممتدة، إربد). كما أشارت النساء أيضا إلى: كيف تفرض الدولة التي نعيش فيها القبلية علينا، حيث إن الأردن تعتبر دولة قبلية (إحدى أفراد العائلة الممتدة، معان). كما أعربت النساء أيضا:»لا يمكننا رفض الخاطب الذي هو أحد أفراد العائلة» (إحدى أفراد العائلة الممتدة، عمان). كما ذكرت النساء «القوة» و»التطرف» كدوافع. النقطة الأخيرة هي أن مجموعة من أفراد الأسرة الممتدة من إربد رأوا أن قلة الوعي الصحي هو الدافع وراء زواج الأقارب وأنه «سبب انتشار الأمراض الوراثية».

الأسباب الكامنة وراء الدوافع: الدوافع من المستوى الثالث ل«الفقر»

أشارت 25 مجموعة تركيز إلى الفقر كدافع رئيسي لزواج الأطفال. وقد وجد أن الدوافع الأكثر ذكرا من المستوى الثاني للفقر هي:

- 2 أ. البطالة (25/ 31 صوت)
- 2 ب. ضعف التعليم (18/ 31 صوت)
- 3 ب. عدد أفراد الأسرة (13/ 31 صوت)

2 أ. البطالة كدافع للفقر

لقد حددت خمسة وعشرون من مجموعات التركيز الفقر كدافع لزواج الأطفال، وأشارت بعد ذلك إلى البطالة كدافع لهذا الفقر. نتج عن تحليل الدوافع المقترحة للبطالة أن الدوافع من المستوى الثالث للبطالة هي:

- قلة الوظائف المناسبة
- ظروف العمل
- الانتماء للفئات المهمشة

سيتم مناقشة هذه الدوافع بشكل منفصل

2.أ.1 قلة الوظائف المناسبة

تكشف مراجعة العوامل التي تؤدي إلى «قلة الوظائف المناسبة» عن عدد من المواضيع الأساسية. بالنسبة للأردنيين، قد تكون هناك «ثقافة العيب» حول قبول وظيفة منخفضة المستوى، لذلك يقال أن هناك نقصًا في الاهتمام ببعض الوظائف.

وقد ذكر أولياء الأمور وأفراد الأسرة الممتدة وبعض اليافعين قلة الوظائف المتوفرة للخريجين، مع تزايد أعداد الخريجين الذين لديهم نفس «التخصصات» التي تتنافس على هذه الوظائف، كما أنهم أشاروا إلى عدم الإختيار فيما يتعلق بالمواضيع العلمية. كما انهم اشاروا أيضا إلى غياب الاستثمار الحكومي في الوظائف، وانخفاض عدد وظائف القطاع العام، وعدم وجود تنظيم في توزيع الوظائف. وقد لوحظ أيضا نقص الوظائف في المناطق الريفية. وعلى نطاق أوسع، تم إدراج «الوضع السياسي و/ أو الاقتصادي للبلد» كسبب لقلة الوظائف المناسبة.

هناك سبب آخر لعدم توفر فرص عمل مناسبة أشار إليه المستجيبين وهو تزايد عدد السكان في الأردن. وقد أشاروا إلى أن هذا يرجع إلى «ارتفاع

عدد العمال الأجانب» و«إرتفاع عدد السكان»، في حين أن بعض تقارير مجموعات التركيز ركزت على «اللاجئين» على وجه التحديد16. وقد أدرجت «الحرب» أيضًا كأحد أسباب البطالة من قبل ثلاث مجموعات، ربما بسبب تأثير الحرب في تدفق اللاجئين إلى الأردن.

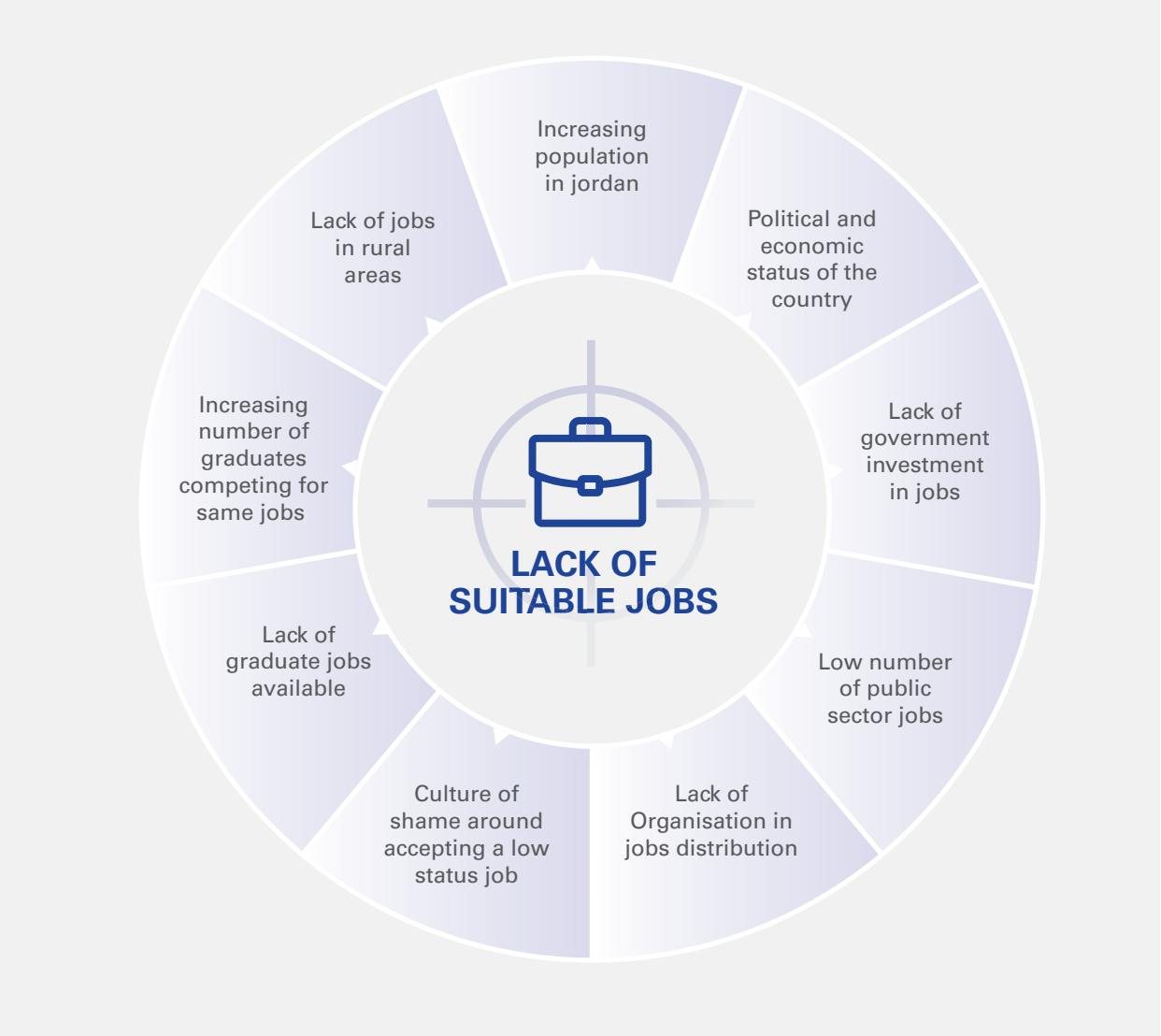

2.أ.2 ظروف العمل

لفت اللاجئون الإنتباه بشكل خاص إلى ظروف العمل السيئة كسبب للبطالة. مع ذلك، أشار الآباء وأفراد الأسرة الممتدة أيضًا إلى «الأجور المنخفضة» و«سلم الأجور المنخفضة» كمسببات للفقر. وقد أشارت مجموعة من أولياء الأمور إلى أن اللاجئين سيقبلون أجوراً أقل مما كان يمكن أن يقبل به الأردنيون، لأنه كما زعموا، فإن اللاجئين يدفعون إيجارات أقل بسبب حصولهم على «بدل سكن». كما تم التعليق على عدم وجود حد أدنى للأجور في الأردن، وكذلك كان «سن التقاعد»، مسبباً للبطالة.

لقد رسم اللاجئون صورة أكمل لظروف العمل السيئة. كما تحدثوا عن «عدم وجود حقوق للاجئين» وعن ساعات العمل الطويلة وعن أصحاب العمل الراغبين في توظيف الأطفال لأنهم أقل أجراً. كما تحدثوا عن الصدمة العاطفية المتمثلة في امتلاك أعمالهم الخاصة في سوريا وانتقالهم إلى الأردن كلاجئين وعدم قدرتهم على العثور على عمل. وقد تحدثت مجموعة واحدة عن طلب تصريح العمل، وهو أمر مكلف.

يعتقد اليافعون الشباب أن المعاملة التي يتلقاها الشخص في العمل قد تسبب مزيدًا من البطالة؛ حيث ذكروا «المحسوبية» و«العنصرية» على وجه التحديد. كما كان الفساد موضوعًا متكررًا كسبب للبطالة. وقد تم ذكر الفساد ثماني مرات خلال المجموعات الخمس والعشرين التي ناقشت

16 يتم ذكرها من قبل ثمانٍ مجموعات تركزٍ (ثلاث مجموعات من الآباء والأمهات وواحدة من أفراد الأسرة الممتدة، ومجموعة الزكزٍ على اللاجئني وثلاث مجموعات ٍي سن المراهقة الأكبر سنا).

البطالة. وقد اشتملت هذه المجموعات على الآباء واللاجئين واليافعين الأكبر سناً. وقد تم ذكر المحسوبية أو «الواسطة» في سبع مجموعات كدافع للبطالة (من قبل الآباء واللاجئين واليافعين من كلتا الفئتين العمريتين - أي من 12 إلى 14 و15 - 17 عامًا). وقد أشارت مجموعتان من الآباء أيضًا إلى عدم وجود إنفاذ للقانون بشأن التوظيف.

2.أ.3 المجموعات الأقل حظاً/ المهمشة

تميل مجموعات التركيز الخاصة باليافعين الأصغر سناً على وجه الخصوص إلى صقل خصائص الفرد العاطل عن العمل. مع ذلك، أشار كل من الوالدين وكبار السن من اليافعين إلى التعليم المنخفض أو غير الكافي كسبب من أسباب البطالة17، وكذلك احتمال أن يكون بعض الأفراد كسالى ومترددون في العمل، أو القدرة على العمل وفقًا للمعايير المطلوبة.

وأشار الأطفال أيضًا إلى التأثير الذي يمكن أن يحدثه المرض أو الإعاقة أو العمر على حالة عمل الشخص. وقد كان اليافعون الصغار هم أيضًا الأفراد الوحيدون الذين اشاروا كون الشخص «أنثى» هو أحد اسباب البطالة. وقد ذكروا أن إنجاب الأطفال سيمنع الإناث من توفر الوقت للعمل، في حين أن «الافتقار إلى وظائف مناسبة» و«التقاليد» وكذلك عدم الاهتمام بالوظائف المدفوعة الأجر قد تم اقتراحها أيضًا كاسباب دافعة لبطالة الإناث على وجه التحديد.

ب.2 التعليم السيء كدافع للفقر

أشارت 18 من مجموعات التركيز إلى «الفقر» كان دافعا لزواج الأطفال، مقترحين أن «التعليم السيء» هو دافع لهذا الفقر. وقد وجد من خلال تحليل ستة وأربعين دافعاً «سبباً» مقترحًا ـ «للتعليم السيء» أن العوامل الأساسية الكامنة وراء المستوى الثالث هي:

- البنية التحتية والتكاليف
- المعيقات المرتبطة بالمواقف والتوجهات
- إعطاء الأولوية للبقاء على قيد الحياة (اللاجئون)

وسوف تتم مناقشة كل واحدة من هذه العوامل.

2.ب.1 البنية التحتية والتكاليف

ذكرت أحد عشر مجموعة من المجموعات الثمانية عشر عوامل البنية التحتية والتكاليف. وقد أشارت ثلاث مجموعات (أولياء الأمور والمجموعات العائلية الممتدة) أن هناك نقص في «المدارس الحكومية اللائقة» (عمان) أو أن المدارس كانت بعيدة جدًا (معان). كما أثار اليافعون في معان مسألة نقص المراكز التعليمية. وقد حددت مجموعة من اللاجئين صعوبة المواصلات إلى المدرسة (اللاجئون السوريون، المفرق). كما تم ذكر «ارتفاع تكلفة الرسوم الدراسية» و«التعليم الخاص الباهظ الثمن» و«الرسوم الدراسية باهظة الثمن» من جانب جميع مجموعات المستجيبين بإستثناء المجموعات الممتدة من أفراد الأسرة.

وفيما يتعلق بتكلفة التعليم، أدرجت سبع مجموعات تركيز «الفقر» أو «نقص المال» (بسبب «المرض أو الإعاقة») كدوافع لضعف التعليم والذي يؤدي إلى «الفقر». وبقيامهم بذلك، قاموا بتوضيح أحد الطرق المكررة التي يمكن من خلالها أن يكون الفقر هو الدافع.

2ب.2 المعيقات المرتبطة بالمواقف والتوجهات بالنسبة للتعليم

أشارت جميع مجموعات التركيز إلى «ضعف التعليم» كدافع من دوافع «الفقر» وواحدًا أو أكثر من «المعيقات المرتبطة بالمواقف والتوجهات» أمام التعليم. وتعتبر مواقف الوالدين تجاه التعليم أحد تلك الأسباب. فعلى سبيل المثال، «إن الوالدين لا يقبلون فكرة أن التعلم أمر مهم». كما اقترحت مجموعة أن إمتلاك الأب لعمل تجاري كأحد الدوافع (لأنه من المفترض أن الأب يريد أن يلتحق أبناؤه إلى شركته).

ومن الدوافع أيضا عدم حصول الآباء والأمهات أنفسهم على مؤهل تعليمي: أي «عائلة جاهلة». مع ذلك، وبدلاً من العداء الحتمي للتعليم، أشار بعض الآباء إلى أنهم قد يفشلون ببساطة في التخطيط لتحقيق النجاح لأطفالهم: «الآباء لا يربون أطفالًا» يمنحونهم خطة لنجاحهم، «عائلة غير مهتمة» (عائلة ممتدة، عمان ومعان).

وترجع العديد من الدوافع المقترحة إلى المعيقات المرتبطة بالتوجهات والمواقف والتي تحول دون تعليم الأطفال الإناث على وجه التحديد. وتشمل هذه الدوافع: «الإعتقاد أنه من العيب بالنسبة للفتاة أن تدرس»، و«الإعتقاد أن الفتاة يجب أن تبقى كما رباها والداها وألا تتعلم» (كلا الإعتقادين من مجموعات الأمهات، معان)؛ وكان يُنظر أيضًا إلى مسألة تجنب تعليم الفتيات كوسيلة «لمنع الفتاة من التواصل مع الجنس الآخر» (الأمهات، معان؛ وذكرها اللاجئون الفلسطينيون أيضًا). وأشارت مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين ببساطة إلى «التمييز الجندري».

17 ذكرت هذا الأمر ثمانية من المجموعات الخمس والعشرين التي ذكرت الدوافع المذكورة وراء البطالة.

أشار اليافعون إلى أن موقف وتوجه الطفل من التعليم قد يكون عائقًا أمام إكماله للتعليم. وأشار كل من اليافعين من الذكور والإناث أن «عدم الاهتمام بالتعليم» يمثل عائقًا أمام إكمال التعليم، فضلاً عن «عدم إختيار المساقات التعليمية المناسبة» و«التأثر بالأصدقاء السيئين. «لقد كانوا يعتقدون أن بعض الشباب ربما لا يدركون قيمة التعليم، وأن «الأشخاص الآخرين الذين يعملون بدون مؤهل قدّموا مثالاً على أن التعليم قد يكون مضيعة للمال». وقد أشارت مجموعة من اليافعين الذكور في عمان (تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عامًا) إلى «تصور أنه من الأفضل الاعتماد على الذات والكسب، بدلاً من الإنفاق على التعليم».

2ب.3 تحديد أولويات البقاء على قيد الحياة (اللاجئون)

في حين أشارت مجموعة من الفتيات المراهقات أن كونهن «لاجئات» وأن «الحرب» هي دوافع «للضعف التعليم»، فإن مجموعات التركيز التي أجريت مع اللاجئين السوريين هي التي أوضحت طبيعة الدوافع وراء ضعف التعليم في تجاربهم الخاصة. وتشمل هذه الدوافع: «الانتقال من مكان إلى آخر»، «قلة الدعم وفرص الدراسة»، «العنف في المدارس»، «التعليم مابطعمي خبز»، «العائل الوحيد في الأسرة»، «الأطفال يعملون»، «يعتمد بعض الشباب على أنفسهم فقط»، و«زواج الأطفال» (وقد تم الإشارة مرة أخرى إلى العلاقة ما بين زواج الأطفال والتعليم السيء).

2ج. «عدد أفراد الأسرة» كدافع للفقر

أشارت 13 مجموعة من مجموعات التركيز، التي حددت «الفقر» كدافع لزواج الأطفال، أن «عدد أفراد الأسرة» هو الدافع وراء هذا الفقر. ومن بين الدوافع التسعة في المستوى الثالث لزواج الأطفال، تجدر الإشارة إلى أنه كان هناك إتفاق أكبر، واقتراحات أقل، حول الدافع وراء عدد أفراد الأسرة. وقد كانت هذه الدوافع الثلاثة الأولى كما يلي:

- الشعور بالفخر
- تفضيل الذكور
- الجهل

وسوف تتم مناقشة كل واحدة من هذه العوامل.

2ج.1 الشعور بالفخر

حددت عشر من مجموعات التركيز الثلاثة عشر «الشعور بالفخر» كدافع لعدد أفراد الأسرة الكبير. وقد تم توضيح ذلك في مجموعة واحدة «كفخر المجتمع القبلي بإنجاب المزيد من الأطفال». وقد ذكرت مجموعة من الآباء أن «الدين» يشجع على تكوين الأسر الكبيرة؛ وأن نفس المجموعة تشير إلى أن هناك مقولة عربية تقول «كل ولد بتيجي رزقته معه» (الآباء، المفرق). لاحظت مجموعة من الفتيات اليافعات أن الأهل قد يرغبون «بأكبر عدد ممكن من الأطفال لرعايتهم في يوم من الأيام.» كما أشارت مجموعة واحدة فقط (من اللاجئين السوريين) أن «تعدد الزوجات» هو من أسباب الحجم الكبير للعائلة.

2ج.2 تفضيل الذكور

ذكرت ستة من مجموعات التركيز الثلاثة عشر أن إنجاب أناث كان سبباً لزيادة حجم الأسرة لأن الوالدين سيستمران في محاولة إنجاب طفل ذكر. وقد أشارت إحدى المجموعات أنها قد تستمر في المحاولة لإنجاب العديد من الأبناء لأن «الذكور هم مصدر فخر للعائلة». وأشارت كذلك إحدى المجموعات من الفتيات اليافعات إلى أن الإناث قد يكنّ أكثر فائدة لعائلاتهن، مع ملاحظة أن «الفتيات يعتبرن سلعة للبيع من قبل البعض» (الفتيات، 17-15، الزرقاء).

2ج.3 الجهل

وبالنظر إلى أن «الشعور بالفخر» كان سببًا شائعًا لإنجاب عدد من الأطفال، فربما يكون من المستغرب أن يتم ذكر «الجهل» بشكل متكرر وبنفس المجموعات التي أشارت إلى «الشعور بالفخر» كدافع. ولم تحدد معظم مجموعات التركيز ما كان يُعتقد أن أولياء الأمور يجهلونه، لكن ثلاث مجموعات أخرى أشارت إلى أن عدم الوعي بتنظيم الأسرة قد أدى إلى الإنجاب.

ملاحظة على دوافع أخرى لحجم العائلة الكبير:

أدرج زواج الأطفال نفسه، ولكن بواسطة مجموعة واحدة فقط من أفراد الأسرة الممتدة، على أنه دافع لحجم العائلة الكبير، ويفترض أن هذا بسبب أن خصوبة الانثى تمتد لسنوات عديدة قبل زواجها. إن ضجر الزوجة التي «ليس لديها ما تفعله» والتي «تبقي نفسها مشغولة بالأطفال» قد تم تقديمها كدوافع لذلك من قبل مجموعة من الأمهات من إربد ومجموعة واحدة من اللاجئين الفلسطينيين. كما ذكرت مجموعة من الأمهات من إربد ان أحد الدوافع هو الضغوط التي تتعرض لها الفتاة من «أم الزوج».

أسباب الأسباب: المستوى الثالث من أسباب التفكك الأسري

أدرج ما مجموعه خمسة عشر مجموعة تركيز «التفكك الأسري» كدافع من المستوى الثاني لزواج الأطفال. وقد تم العثور على الدوافع الثلاثة الأكثر ذكرًا في المستوى الثاني من «التفكك الأسري» وهي كما يلي:

- 3أ. الخلافات الزوجية (رقم 9/14)
- 3ب. تعدد الزوجات (رقم 7/14)
- 3ج. التدخل الأسري (رقم 4/14)

أ.3. الخلافات الزوجية

إن دافع «الخلافات الزوجية» هو مركب من ثلاثة دوافع أطلق عليها اسم «التفكك الاسري». وقد كانت هذه الدوافع الثلاث هي «قلة الفهم» و«الغضب» و«العنف» والتي ذكرتها تسع من المجموعات الأربع عشرة التي ناقشت طرق التفكك الأسري. وقد أعطيت مجموعة واسعة من الدوافع كأساس للخلافات الزوجية. كما تم اكتشاف ثلاثة مواضيع فرعية أساسية وهي:

- الأب/ الزوج الغائب أو العنيف
- فارق السن/ التعليم (بين الزوجين)
- عدم وجود الحب أو عدم وجود الإحترام/ الزواج القسري

وتتم مناقشة هذه الدوافع الثلاثة ذات المستويات الثلاث أدناه:

3.أ.1 الأب/ الزوج الغائب أو العنيف

ذكر كل من المستجيبين البالغين واليافعين أن الأب الغائب كان دافعاً للنزاع الذي أدى إلى تفكك الأسرة. وقد يكون هذا بسبب «العمل بعيداً» أو «العيش في الخارج». كما تحدث اليافعون أيضًا عن وجود الأب في المنزل مع عدم تحمله المسؤولية المنوطة به؛ في حين تم ذكر قلة التواصل أيضا. كما أكدت مجموعة من اليافعين الذكور ضعف التواصل بين الأب والأبناء بشكل خاص. وتم ذكر عنف الآباء، بما في ذلك (من قبل اليافعين) العنف الموجه ضد الأطفال. وأدرجت مجموعة من اليافعين أيضًا «عدم وجود قواعد صارمة بشأن العنف المنزلي»، في حين لاحظت مجموعة من أفراد الأسرة الممتدة أن الآباء «قد لا يعرفون حقوقهم وحدودهم».

3.أ.2 تأثير فارق السن أو المستوى التعليمي

أدرجت مجموعتان من الآباء ومجموعة من اليافعين «فارق السن» باعتباره أساسًا لعدم وجود حالة تفاهم بين الزوجين. كما تم الإشارة إلى «عدم الثقة بالنفس» كدافع للغضب. وقد أشارت الامهات في مجموعة تركيز واحدة (من معان) أن الأزواج يمكن أن يغاروا من نجاح الزوجة أو تعليمها العالي.

3.أ.3 غياب الحب أو الإحترام/ الزواج القسري

تم سرد دوافع المستوى الثالث من الخلافات الزوجية من قبل خمس مجموعات. وقد كان أحدها مجموعة من الآباء (الذين ذكروا عدم الإحترام) والمجموعات الأخرى وجميعها من اليافعين (الذين ذكروا جميع الدوافع الثلاثة).

ملاحظة على الدوافع الاخرى للخلافات الزوجية:

وكانت الدوافع الأخرى للخلافات الزوجية التي ذكرتها أكثر من مجموعة واحدة هي «المرض العقلي» و«الاختيار السيء للزوج» و«العدد الكبير للاطفال» وبعض «العلاقات» - بما في ذلك العلاقات عبر الإنترنت على وسائل التواصل الاجتماعي.

ملاحظة مهمة حول الخلافات الزوجية كدافع للطلاق

كشفت مراجعة دوافع «التفكك الاسري» أن الطلاق كان يذكر بانتظام. قد يُنظر إلى الطلاق كنتيجة لتفكك الأسرة، فضلاً عن أنه يحتمل أن يؤدي إلى مجموعة من عواقبه. وقد تمت مراجعة دوافع «الطلاق» ووجد أنها في الأساس هي نفسها المتوفرة كدوافع «للتفكك الأسري» على نطاق أوسع (والتي يركز عليها هذا القسم من التقرير).

وبعد هذه المراجعة، تمت إضافة «الطلاق» إلى المسار الواقع بين «التفكك الأسري» و«زواج الأطفال»، وذلك لأنه عندما يؤدي تفكك الأسرة إلى الطلاق، قد يتم تزويج الفتيات، بدلاً من أن يسمح والدهن لهن بالعيش في منزل رجل آخر. وعلق المستجيبون أيضًا على أن الأب قد لا يريد لبناته أن يعشن معه لأن هذا قد يخلق نزاعًا مع زوجته الجديدة. مع ذلك، وبما أن ليس كل حالات «التفكك الأسري» تؤدي إلى الطلاق، فقد تم إيجاد صلة مباشرة بين «التفكك الأسري» و«زواج الأطفال»[18].

18 أشارت مجموعة الزكنر إلى أن سعي الطفل إلى مغادرة المنزل الذي يسود فيه القمع يؤدي إلى زواج الأطفال.

3ب. تعدد الزوجات

لقد أدرجت نصف مجموعات التركيز، التي إختارت «التفكك الأسري» كدافع رئيسي لزواج الأطفال، «تعدد الزوجات « كأحد الدوافع الرئيسية لـ «التفكك الأسري» – وقد فسروا ذلك بأنه سيكون هناك خلاف ونزاع بين الزوجات. كانت هذه أربع مجموعات تركيز مع أولياء الأمور وثلاث مجموعات تركيز مع اليافعين. وقد تمت الإشارة من قبل مجموعة واحدة الى أن دافع تعدد الزوجات هو دافع «بديهي» لحدوث ذلك. مع ذلك، ومن ضمن الدوافع المقترحة التي أشارت إليها المجموعات الأخرى، كان من الممكن تمييز سمات معينة. وستتم مناقشة هذه الدوافع تحت العناوين التالية:

- رغبات/ التزامات الذكور
- عدم شعور الذكور بالرضا
- المعتقدات الثقافية/ الدينية

3 ب: 1 رغبات/ التزامات الذكور

تم وصف رغبة الذكور كدافع لتعدد الزوجات بعدة طرق، سواء لأن «الزوجات جميلات» أو بسبب «الحب» أو «رغبة أزواجهن» أو لأنهم «يرغبون في إنجاب المزيد من الأطفال» أو، بشكل أكثر تحديدًا، «يريدون مولوداً ذكراً». وقد أشارت إحدى المجموعات أن الزوج الذي يسافر كثيراً من المحتمل بشكل أكبر أن يتزوج عدة مرات.

يمكن أن يحدث ذلك أيضًا لأن الرجل مدين لرجل آخر بالدين (والذي يمكن سداده بإعطاء ابنته للرجل الدائن). وقد ذكر «زواج الأطفال» من قبل مجموعة واحدة كدافع لتعدد الزوجات. كما تمت الإشارة الى»الغنى» أو «القدرة المالية للإنفاق على عدة زوجات» كدافع لتعدد الزوجات من قبل مجموعتين من الآباء.

3ب.2 عدم شعور الذكور بالرضا

تم وصف عدم رضا الذكور كدافع لتعدد الزوجات ليشمل الحالات التي «تختار فيها الأسرة زوجة للرجل» (من المفترض أن الزوجة ليست من اختيار الرجل)؛ عندما يكون الرجل «يشعر بالملل» (أو يريد «التجديد»)، أو عندما تكون الزوجة الحالية «غير مبالية» أو «لا يوجد حب» بين الرجل وزوجته الحالية. وقد أشار اليافعون أن «النزاع مع زوجته الأولى» أو رغبته في إثارة غيرة الزوجة الاولى «قد تكون دوافع تعدد الزوجات، أو أن» الزوجة الأخرى تفتقر إلى المهارات». وقد كان من الملاحظ أنه قد تم تفسير تعدد الزوجات من قبل المشاركين على أنه يشير إلى وجود نقص لدى الزوجة الحالية.

3ب.3 المعتقدات الثقافية/ الدينية

حدد الموضوعان الأوليان غالبية أسباب تعدد الزوجات؛ إلا أن مجموعة واحدة اشارت الى المعتقدات الدينية بشكل صريح فقط كدافع لتعدد الزوجات (مجموعة واحدة من اليافعين)، بينما ذكرت مجموعة أخرى «المعتقدات الثقافية».

3ج. التدخل الأسري

لقد أدرجت أربعة من مجموعات التركيز الثلاثة عشر، التي قدمت قائمة لدوافع «التفكك الاسري»، «تدخل الأسرة» كأحد هذه الدوافع. ويتألف هذا من مجموعتين من الأمهات، ومجموعة من اللاجئين الفلسطينيين الذكور (تتراوح أعمارهم بين 30-18 عامًا) والمجموعة الأخرى مكونة من اليافعين الذكور (تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عامًا). وقد أشارت هذه المجموعات إلى حوالي خمسة عشر دافعاً «للتدخل الأسري»، والتي يمكن إدراج معظمها ضمن الدوافع التالية:

- التبعية المالية
- سلطة (أم الزوج/ الحماة)
- زواج الأطفال

وسوف تتم مناقشة كل واحدة من هذه العوامل.

3ج.1التبعية المالية

أشارت كل من مجموعة اللاجئين الفلسطينيين الذكور واليافعين أن أب وأم الزوج قد يدعمان الزوجين مادياً. وقد يكون هذا بسبب عدم قدرة الزوج على توفير كل ما يحتاجه، أو بسبب ارتفاع الإيجارات. وأشارت المجموعة أيضا أن أم الزوج قد تتوقع أن تلقى الرعاية والدعم من ابنها.

3ج.2 سلطة (أم الزوج)

أشار اللاجئون الفلسطينيون واليافعون إلى سلطة الحماة (أم الزوج)، في حين قالت مجموعة من الأمهات أن الأم تنفق الكثير على تربية ابنها بحيث تشعر أنه من حقها التدخل في حياته بعد زواجه. وقد ذكرت الأمهات أن التدخل يكون محتملاً بشكل أكبر عند نشوء خلاف بين الزوجين أو عندما لا يتمكنوا من السيطرة على أطفالهم. هذا يدل على وجود حلقة مفرغة معينة لأن التدخل قد يكون، على ما يبدو، بسبب الخلاف بالإضافة إلى كونه سبب له. وسواء كان للزوج أو الزوجة «شخصية ضعيفة» أم لا، فقد أشارت مجموعة الأمهات ومجموعة التركيز من اللاجئين الفلسطينيين كدافع لتدخل الأسرة.

3.ج زواج الأطفال

وقد تم إقتراح أن يكون زواج الأطفال دافعاً لتدخل الأسرة، مع مراعاة أن الفتاة ستكون جزءًا من عائلة زوجها منذ صغرها وستتم «تربيتها من قبلهم». وفي مجموعات التركيز من الأمهات، أشارت بعض الأمهات أنهن قد يتدخلن من أجل «حماية ابنتهن». إن تعميم القضايا التي يقوم عليها زواج الأطفال واضح؛ كما هو الحال هنا، حيث أن زواج الأطفال يقود الى «تدخل الأسرة» الذي يؤدي إلى «التفكك الأسري»، والذي بدوره يؤدي إلى «زواج الأطفال».

مسوحات الأعراف الاجتماعية

بالإضافة إلى مناقشة وتحديد دوافع زواج الأطفال ضمن مناقشات مجموعات التركيز، قام المشاركون أيضًا بشكل فردي بإجراء مسح قصير يتعلق بالأعراف الاجتماعية ثم ناقشوا كمجموعة المجالات الرئيسية (350 مشاركًا في مجموعات التركيز و150 شخصًا آخر، راجع قسم المنهجية لتفصيل التركيبة الديموغرافية للمشاركين). حيث يتيح لنا ذلك تقديم التصورات المتعلقة بالأعراف الاجتماعية كبيانات كمية في هذا القسم لاستكمال التحليل الموضوعي النوعي.

وقد طُلب من المشاركين التفكير في قصة قصيرة على النحو التالي:
الآن، سأخبرك عن قصة فتاة تعيش في هذه المنطقة. والتي سأطلق عليها إسم «سَنيّة»، رغم أن هذا ليس اسمها الحقيقي، وأود منك أن تستمع بعناية إلى قصتها.

«سَنيّة» هي فتاة في الرابعة عشرة من عمرها، وتعيش مع والديها، عائشة وأحمد (ليس اسمهما الحقيقي)، ولديها شقيقان: أخت صغرى وأخ أكبر. تذهب «سَنيّة» إلى المدرسة وتساعد والدتها في الأعمال المنزلية. وفي أحد الأيام، تأتي «مُنية»، إبنة عم «سَنيّة»، لزيارة عائلة «سَنيّة».

«مُنية» و«سَنيّة» هن بنفس العمر تقريبا. تعلن والدة «مُنية» أن «مُنية» مخطوبة وستتزوج في غضون شهر. إنها تقترح بشدة على عائشة أن تزوج «سَنيّة» بأسرع ما يمكن، حيث إنها قد تكبر على سن الزواج. وتكشف والدة «مُنية» أنها تعرف شخصًا من قريتها مهتم بالزواج من «سَنيّة».

الشكل 3.15: كم مرة تعتقد أن هذه القصة تحدث في مجتمعك حسب نوع المستجيب؟

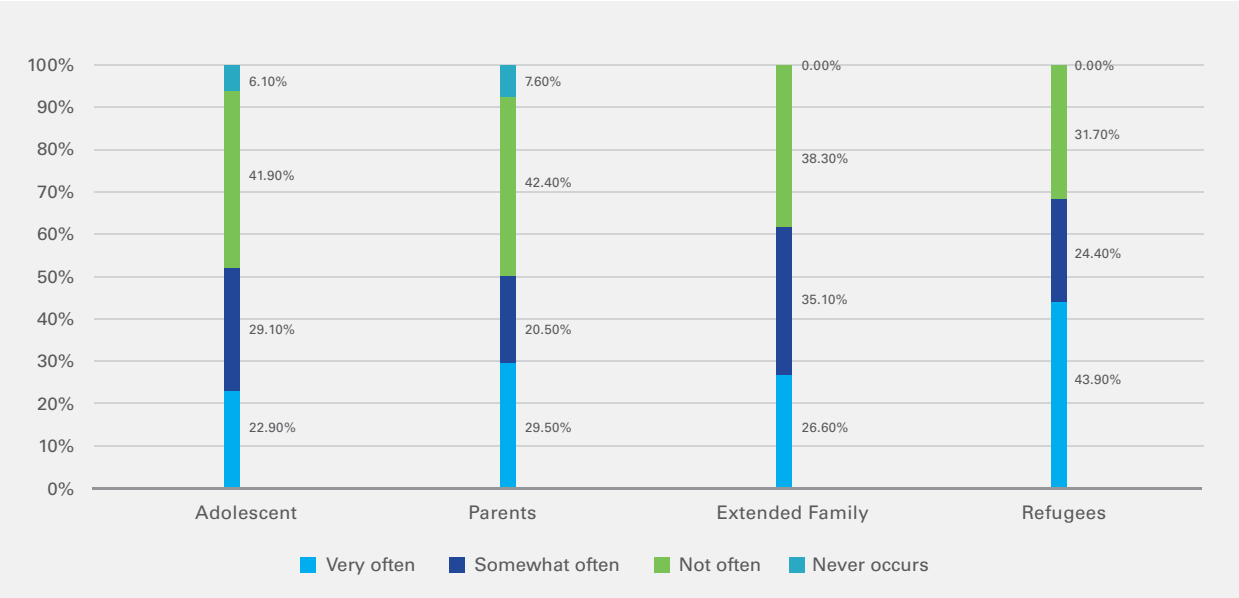

عندما نتحدث عن القصة، سألنا المشاركين عن عدد المرات التي يعتقدون أن هذا النوع من القصص يحدث في مجتمعهم. ذكرت مجموعات المستجيبين للاجئين بشكل متكرر أن هذا النوع من القصة يحدث **«كثيراً»** أو **«إلى حد ما غالباً ما يحدث»** في مجتمعاتهم. كان اليافعون أكثر من أجابوا بأن هذا **«لا يحدث في كثير من الأحيان»** مقارنة بمجموعات أخرى شملتها الدراسة.

الشكل 3.16: النسبة المئوية للمستجيبين حسب المنطقة الذين يتفقون أو لا يوافقون على العبارة: «معظم الناس في مجتمعي يوافقون على زواج الأطفال قبل بلوغ سن 18».

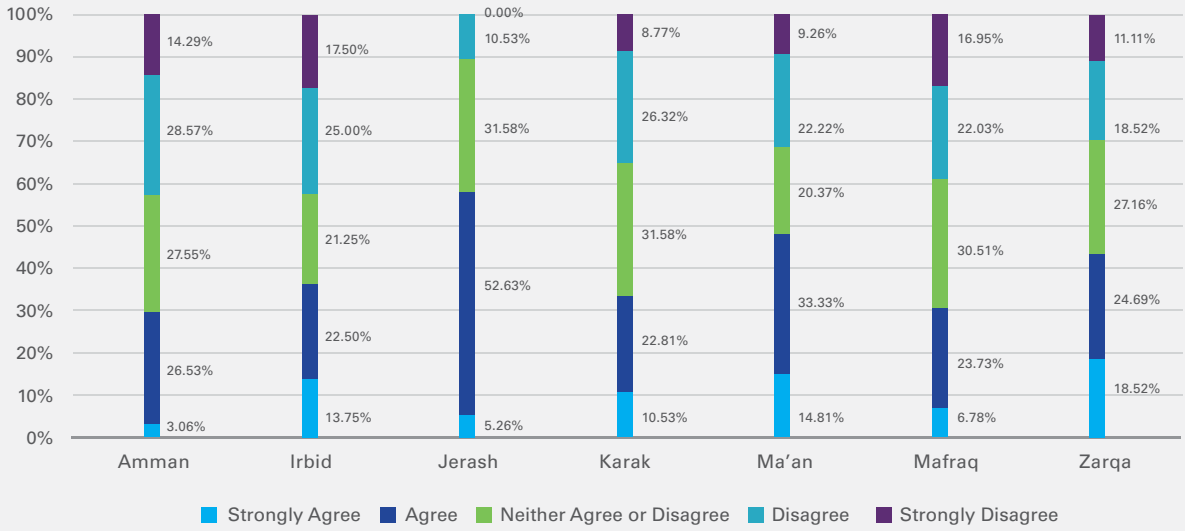

كما سأل الاستطلاع عما إذا كان معظم الناس في المجتمع يوافقون على زواج الأطفال - لأن المعتقدات حول آراء الآخرين هي عنصر رئيسي في تحديد ما إذا كان السلوك مدفوعًا بعرف اجتماعي. غالبية المشاركين من جرش (58٪) والكرك (33٪) ومعان (48٪) والزرقاء (33٪) إما يوافقون أو يوافقون بشدة على أن معظم أفراد مجتمعهم يوافقون على الزواج قبل سن 18.

في عمّان (43٪)، إربد (42٪)، والمفرق (39٪)، فإن معظم المشاركين إما كانوا غير موافقين أو غير موافقين بشدة هذه العبارة. كما أن أكثر من الخُمس في جميع المناطق كانوا حياديين (لم يجيبوا سلبا أو إيجابا) على أن معظم الناس في مجتمعهم يوافقون على الزواج قبل سن 18.

الشكل 3.17: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المجموعة المستجيبة الذين يوافقون أو لا يوافقون على العبارة: «معظم الناس في مجتمعي يوافقون على زواج الأطفال قبل بلوغ سن 18».

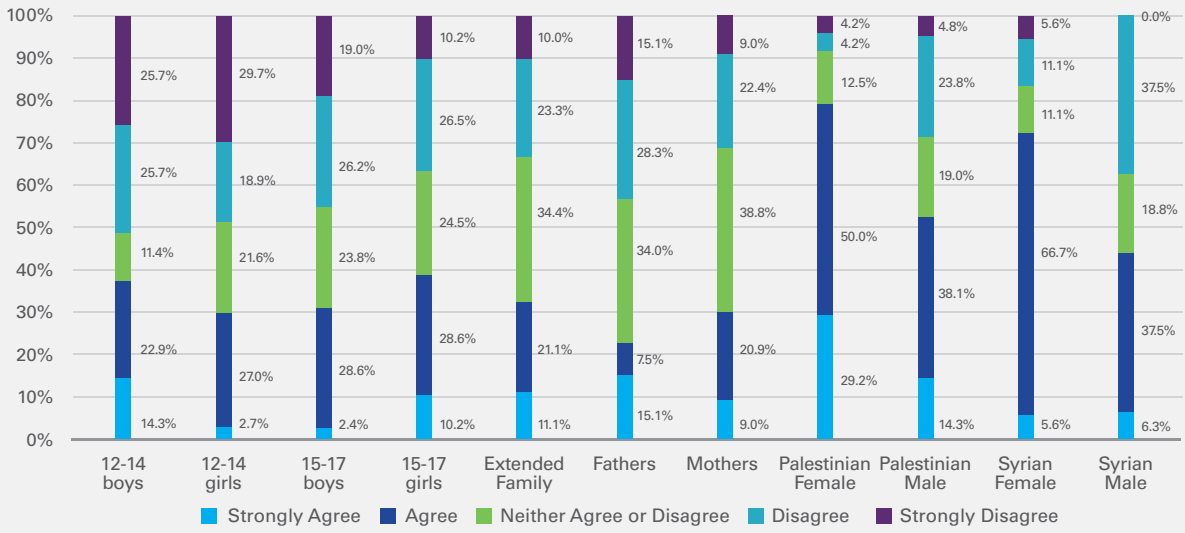

عند دراسة الاتفاق أو عدم الاتفاق مع عبارة «معظم الناس في مجتمعي يوافقون على زواج الأطفال قبل بلوغ سن 18»، يمكننا أن نرى أن هناك موافقة بشدة على هذه العبارة بين الإناث الفلسطينيات والسوريات أكثر من أي مجموعة أخرى. كما أن ثاني أعلى مجموعات للموافقة على العبارة كانت مجموعة الفلسطينيين والسوريين الذكور.

الشكل 3.18: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المستجيب حول عدد الفتيات دون سن 18 المتزوجات في مجتمعهن.

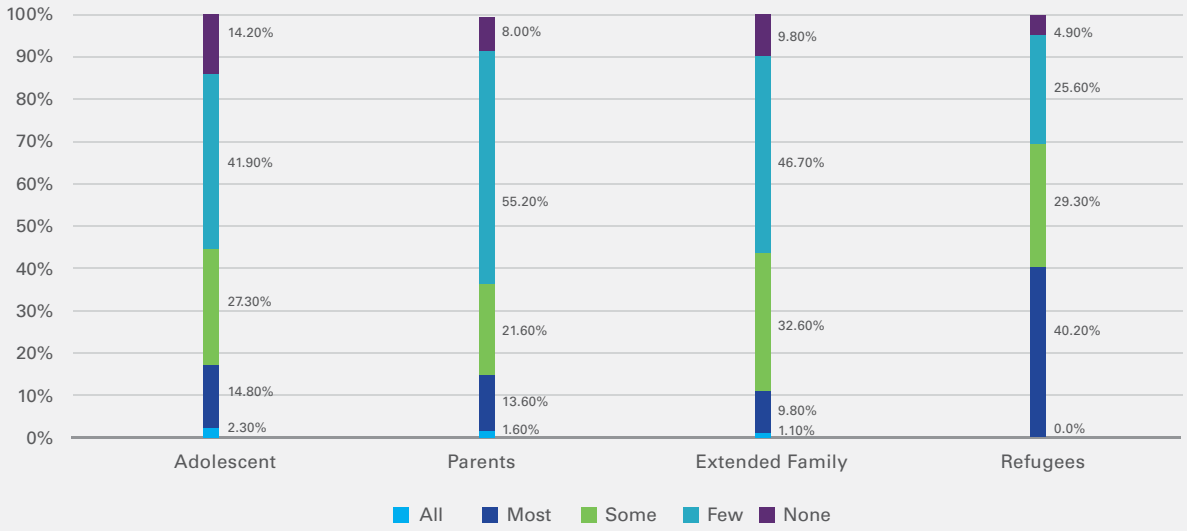

قالت نسبة صغيرة فقط من جميع المجموعات أن جميع الفتيات دون سن 18 عاماً متزوجات في مجتمعهن. مع ذلك، قالت نسبة أقل من ذلك أنه لم يتم تزويج أي منهم قبل سن 18 عامًا. هناك إجماع على أن عددًا قليلاً على الأقل من الفتيات قد تزوجن في سن مبكرة. وبالنسبة للاجئين المستجيبين، قال ٪40 منهم أن معظمهم متزوجون دون سن 18.

الشكل 3.19: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المستجيب على عدد الذكور الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة والمتزوجين في مجتمعهم.

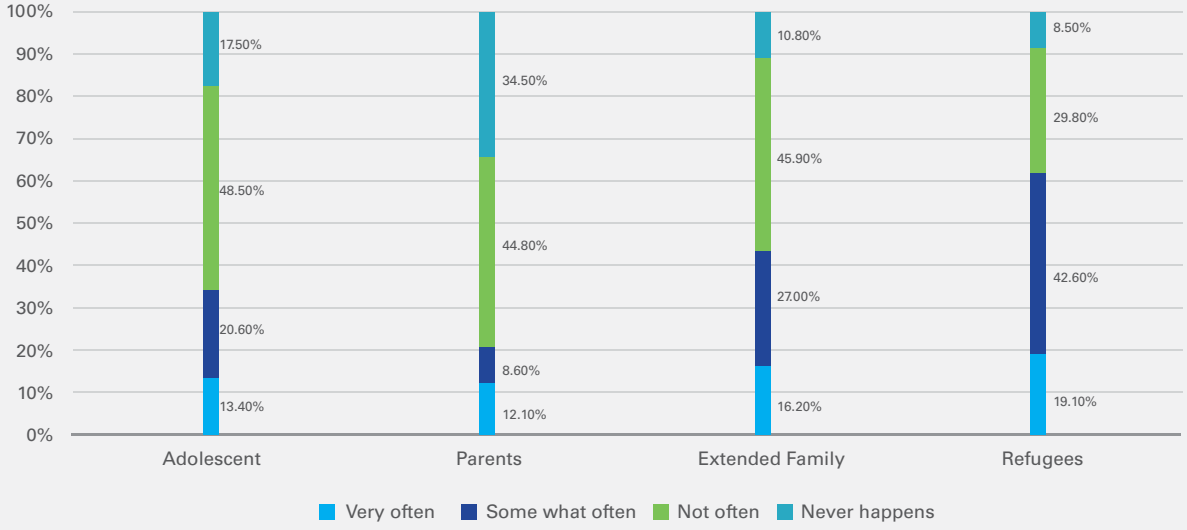

ما يقرب من نصف اليافعين، و٪44 من الآباء والأمهات و٪45 من أفراد الأسرة الممتدة يزعمون أنه من غير المتعارف عليه أن الأولاد يتزوجون قبل 18 عامًا. مع ذلك، بالنسبة للاجئين، قال ما يقرب من ٪43 أنه ذلك حدث في كثير من الأحيان.

الشكل 3.20: النسبة المئوية للمستجيبين حسب المنطقة حول عدد الفتيات دون سن 18 المتزوجات في مجتمعهن.

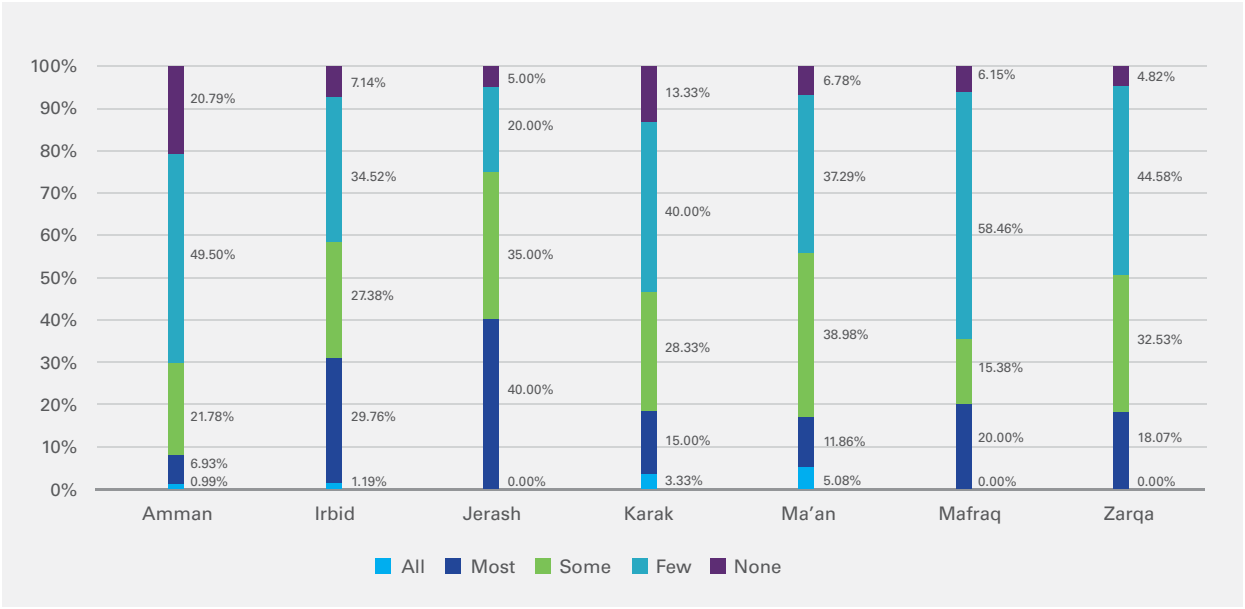

في جميع المناطق، بإستثناء جرش (20٪)، قال أكثر من ثلث المجيبين إن عددًا قليلاً من الفتيات متزوجات في مجتمعهن قبل سن 18 عامًا. بإستثناء عمان (21٪) والمفرق (15٪)، أجاب أكثر من الربع «ان بعض الفتيات يتزوجن قبل سن 18 عاماً»». وأجاب أكثر من خمس مجتمع العينة من إربد (29٪) وجرش (28٪) والمفرق (20٪) و40٪ من جرش بأن «معظم الفتيات يتزوجن قبل سن 18 عاماً».

الشكل 3.21: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المجموعة المستجيبة حول ما إذا كان من الشائع لأفراد الأسرة أن يختلفوا حول موعد زواج الفتيات.

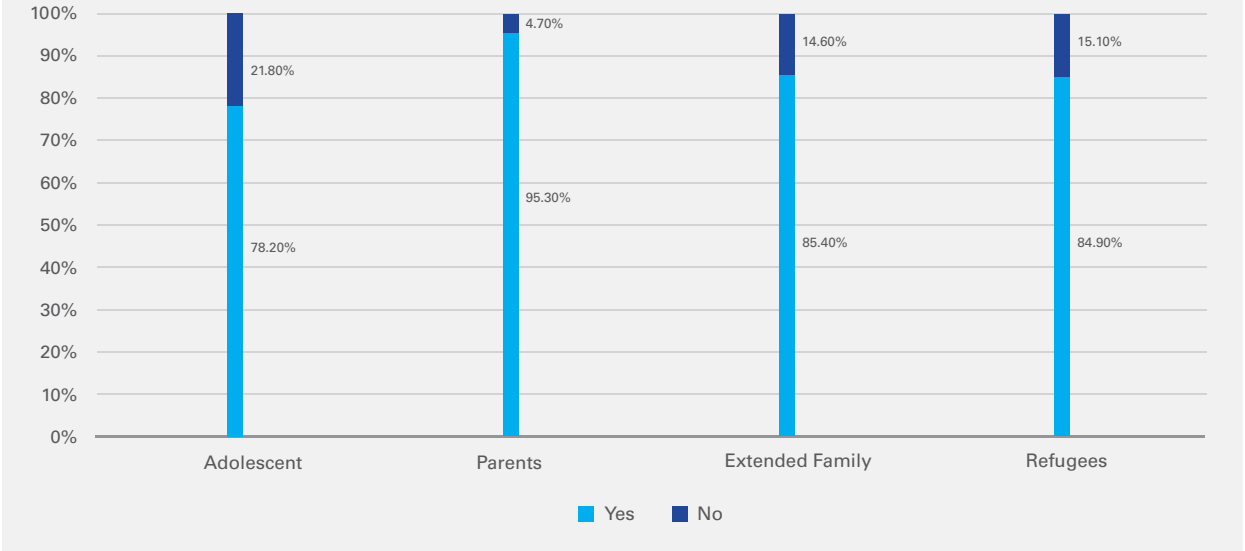

قال معظم المستجيبين أنه من الشائع أن يختلف أفراد الأسرة فيما يتعلق بزواج الفتيات، حيث أن أكثر من 78٪ من اليافعين، وأكثر من 85٪ من أفراد الأسرة الممتدة، وحوالي 85٪ من اللاجئين، وأكثر من 95٪ من الآباء يقولون كان هناك خلاف.

الشكل 3.22: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المجموعة التي يميل أفراد الأسرة فيها لعدم الموافقة على الزواج قبل سن 18.

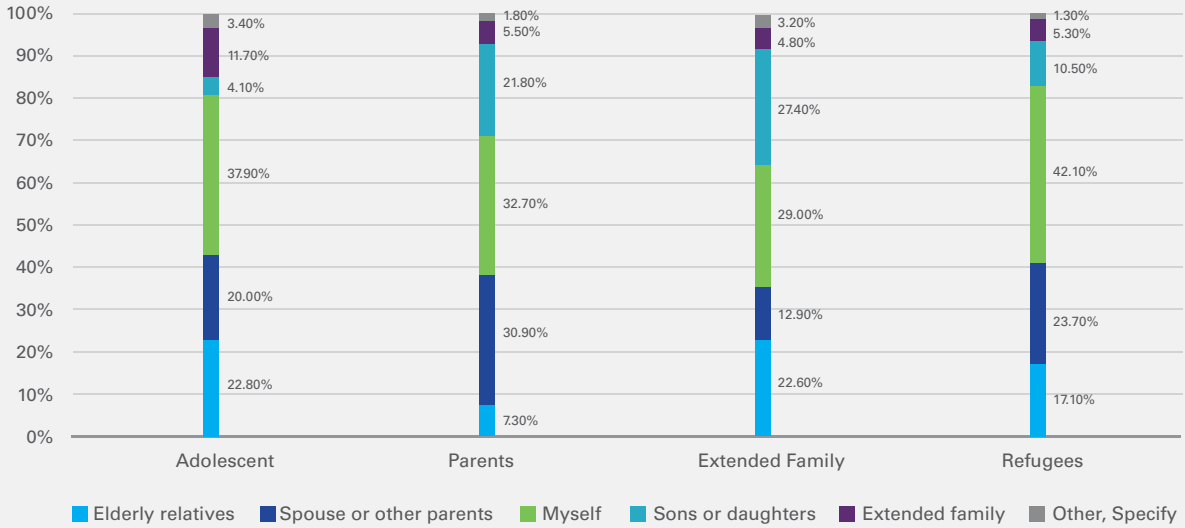

من المثير للاهتمام، أن أكثر من ثلث المستجيبين أنفسهم في جميع الفئات هم ضد الزواج المبكر - ما يقرب من 38٪ من اليافعين، و32٪ من الآباء، و29٪ من الأسر الممتدة، و42٪ من اللاجئين. ويعتقد خمس اليافعين أن أحد والديهم يعارض الزواج المبكر، بينما يعتقد خمس أخر أن أقاربهم المسنين يعارضون هذه الممارسة. ويعتقد أكثر من ثلث أولياء الأمور أن زوجاتهم / أزواجهم يعارضون زواج أبنائهم المبكر، ويعتقد أكثر من خُمس الآباء أن أبنائهم أو بناتهم يعارضون زواجهم قبل 18 عامًا، كما أن أكثر من ربع أفراد الأسرة الممتدة يعتقدون أن الأبناء والبنات يعارضون زواجهم المبكر.

الشكل 3.23: النسبة المئوية للمستجيبين حسب المنطقة التي يميل أفراد الأسرة فيها لعدم الموافقة على على الزواج قبل سن 18.

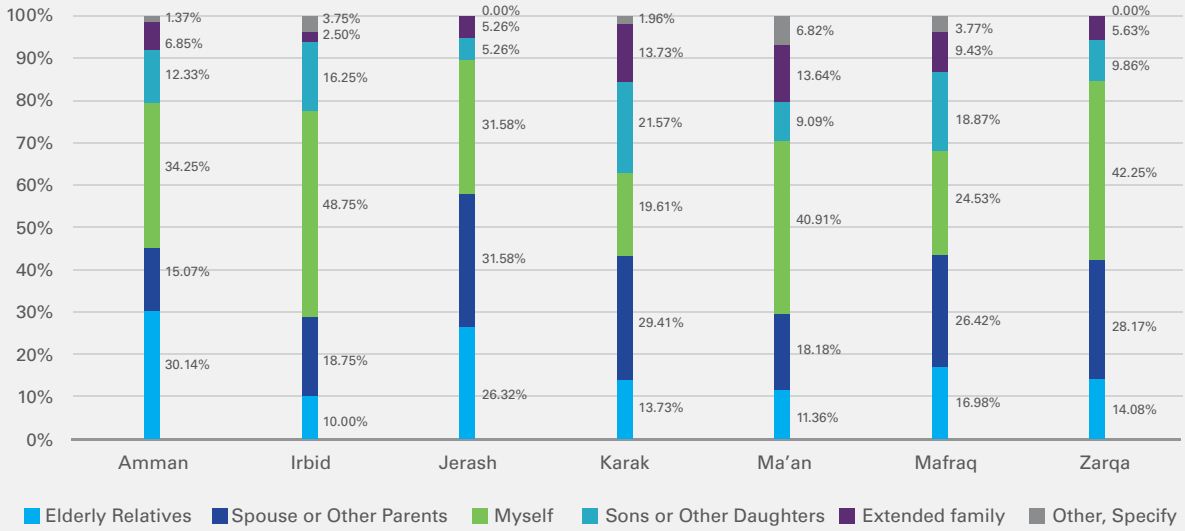

في جميع المناطق، بإستثناء الكرك، قال ربع المستجيبين أنهم هم أنفسهم الذين يميلون إلى أن يكونوا ضد الزواج قبل سن 18. وفي عمّان وجرش، قال أكثر من ربعهم إن الأقارب المسنين يعارضون الزواج المبكر. وفي إربد ومعان، قال أكثر من 18٪ أن ازواجهم أو الوالد الآخر هم من عارضوا الزواج المبكر. وفي الكرك والمفرق والزرقاء أشار أكثر من الربع؛ وأكثر من الثلث من جرش، إلى أن إن الزوج أو الوالد الآخر هو الذي يميل إلى معارضة الزواج المبكر.

الشكل 3.24: النسبة المئوية للمجيبين حسب المنطقة حول ما إذا كانوا يعتقدون أن ممارسة الزواج من الفتيات قبل سن 18 قد ازدادت أو انخفضت أو ظلت كما هي في مجتمعهم خلال السنوات الخمس الماضية.

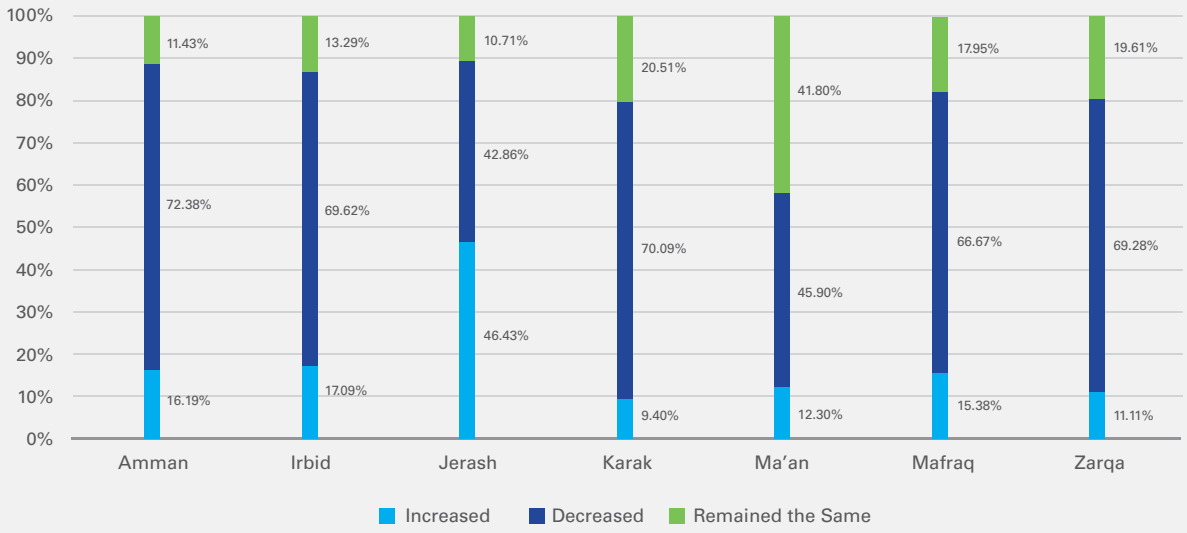

افاد غالبية المشاركين من عمان (72٪)، إربد (69٪)، الكرك (70٪)، المفرق (66٪) والزرقاء (69٪) بوجود انخفاض في الزواج من الفتيات قبل سن 18 داخل مجتمعهم في السنوات الخمس الماضية.

مع ذلك، أشار ما يقرب من نصف المشاركين من جرش (46٪) إلى زيادة في هذه الممارسة. وفي منطقة معان، أشار ما يقرب من النصف (46٪) إلى انخفاض ممارسة الزواج من الفتيات قبل سن 18 داخل مجتمعهم في السنوات الخمس الماضية، بينما أشار الربع (25٪) إلى زيادة هذه الممارسة، وأشار أكثر من الربع (8٪) إلى أنها ظلت كما هي. وبالنسبة للفتيان، هناك اتجاه مشابه حيث تقول الأغلبية أن هذه الممارسة تتناقص بالنسبة للفتيان في جميع المناطق الجغرافية (رغم أن 29٪ من جرش يعتقدون أن هذه الممارسة تتزايد أيضًا للفتيان).

الشكل 3.25: النسبة المئوية للمستجيبين حسب المنطقة حول ما إذا كانوا يعتقدون أنه من الشائع في مجتمعهم أن تنتظر العائلات لتسجيل زواج الفتيات رسمياً حتى يبلغوا سن 18 عامًا أو انهم يعملون على الإرتباط أو ممارسة الزيجات غير المسجلة قبل بلوغهم سن 18 عامًا.

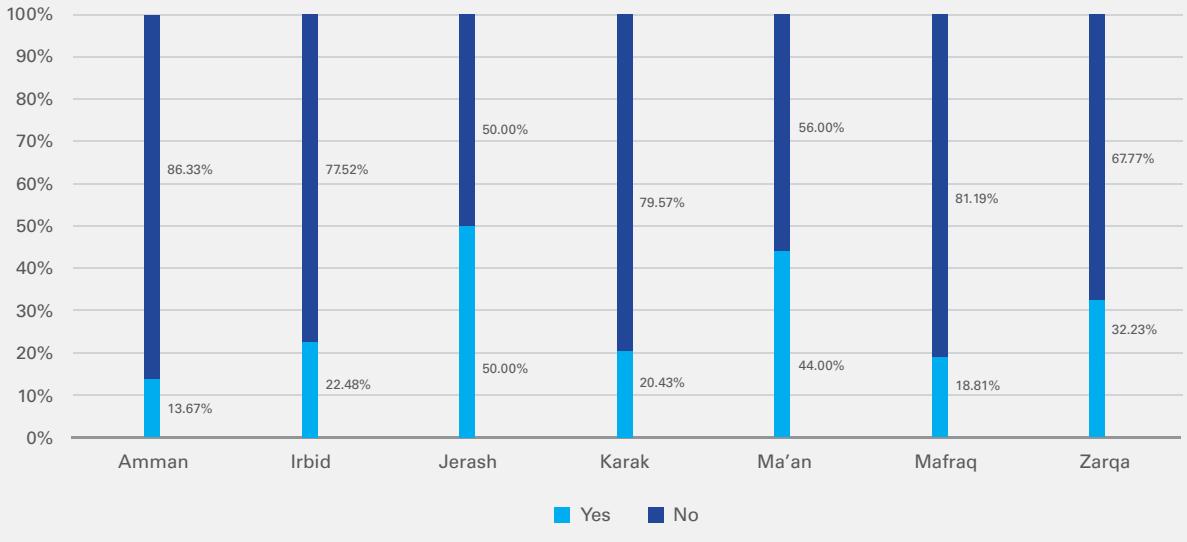

قال معظم المستجيبين في جميع المناطق، بإستثناء جرش ومعان والزرقاء، أنه من غير المألوف أن تنتظر العائلات لتسجيل زواج الفتيات رسمياً حتى سن 18 عامًا. مع ذلك، فإن ما يقرب من ثلث المستجيبين من الزرقاء ومعان ونصف المشاركين من جرش قد أفادو أن هذه ممارسة شائعة. وبالنسبة للفتيان، قال المشاركون في جرش فقط (57٪) أنه من الشائع أن تنتظر العائلات تسجيل زواج الفتيان رسميًا حتى سن 18 عامًا ممن يرتبطون بطريقة أخرى أو ينخرطون في زيجات غير مسجلة قبل سن 18 عامًا.

الشكل 3.26: النسبة المئوية للمستجيبين حسب مجموعة المستجيبين حول ما إذا كانوا يعتقدون أنه من الشائع في مجتمعهم أن تنتظر العائلات لتسجيل زواج الفتيات رسمياً حتى يبلغوا سن 18 عامًا أو انهم يعملون على الإرتباط أو ممارسة الزيجات غير المسجلة قبل بلوغهم سن 18 عامًا.

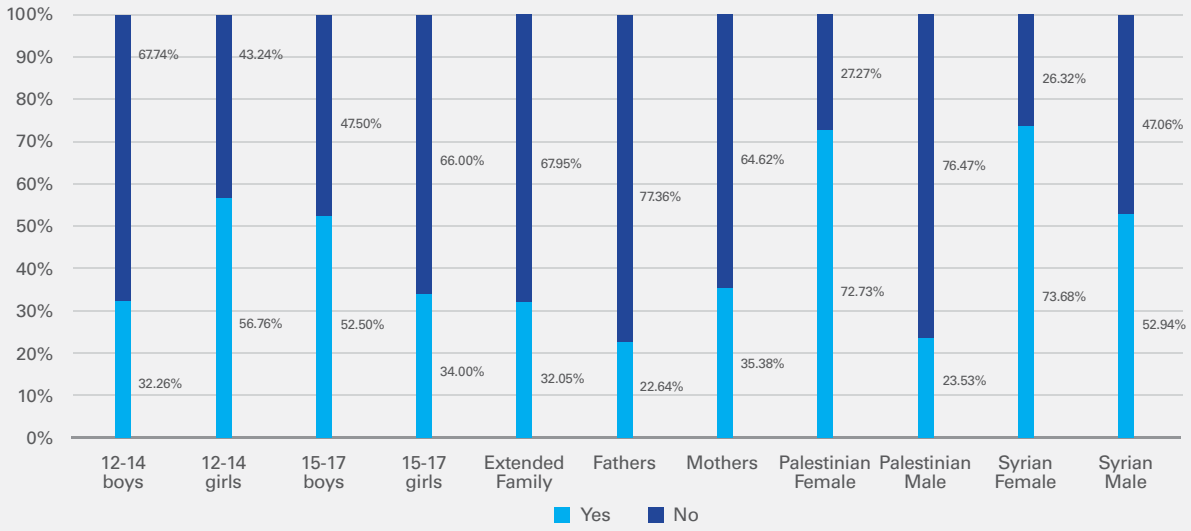

عند طرح هذا السؤال على مجموعة المشاركين، يمكننا أن نرى نسبًا أعلى بكثير من المستجيبين يقولون إنه من الشائع أن تنتظر العائلات تسجيل زواج الفتيات رسميًا، وخاصة بين المجموعات النسائية السورية والفلسطينية. كما شعرت الفتيات الأصغر سنًا (من الفئة العمرية 12-14 عامًا) والفتيان اليافعين الأكبر سناً (من الفئة العمرية 15 و 17 عامًا) أن هذا الأمر شائع أكثر من غيرهم بالنسبة للأسر.

الشكل 3.27: النسبة المئوية للمستجيبين حسب مجموعة المستجيبين حول عدد مرات حدوث قيام العائلات في مجتمعهم بالإنتظار لتسجيل زواج الفتيات حتى يبلغن سن 18 عاماً.

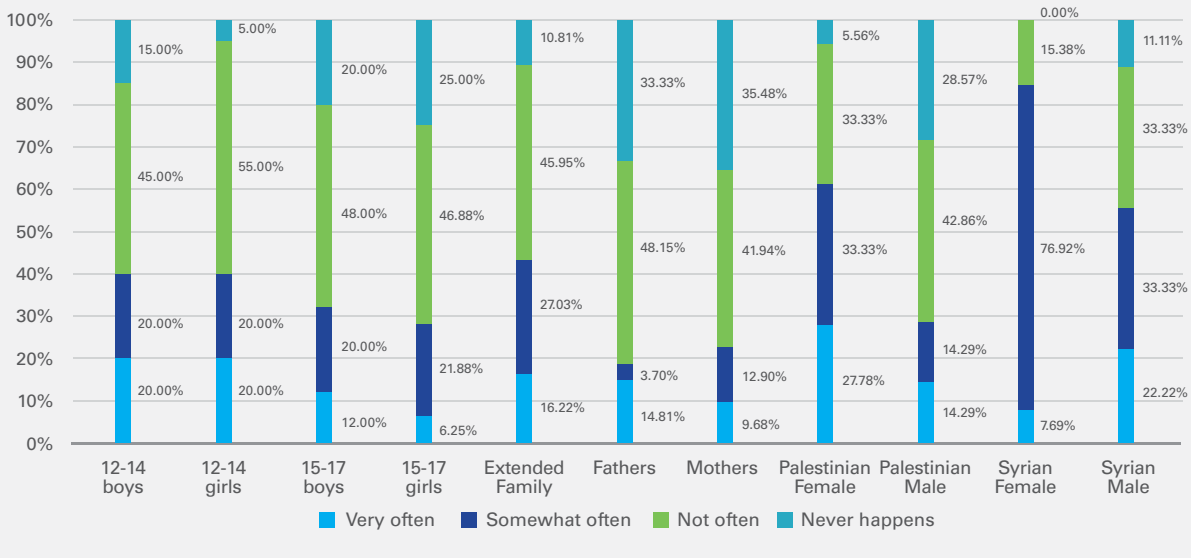

عندما تم طرح السؤال حول عدد المرات التي يعتقدون أن هذا يحدث فيها، فقد كانت هناك اختلافات صارمة من قبل المجموعة المستجيبة، مع ذكر الإناث السوريات أنه يحدث «في كثير من الأحيان» أو «إلى حد ما في كثير من الأحيان» في معظم الحالات. كما أن ما يقرب من 1 من كل 2 من الذكور الفلسطينيين وكذلك من الذكور السوريين الذين شاركوا في الدراسة يعتقدون أيضا أن هذا يحدث في كثير من الأحيان (إما في كثير من الأحيان أو إلى حد ما في كثير من الأحيان).

الشكل 3.28: النسبة المئوية للمستجيبين حسب المنطقة الذين يوافقون أو لا يوافقون على العبارة: «الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية أكثر عرضة للزواج مقارنة بأطفال المناطق الحضرية في الأردن».

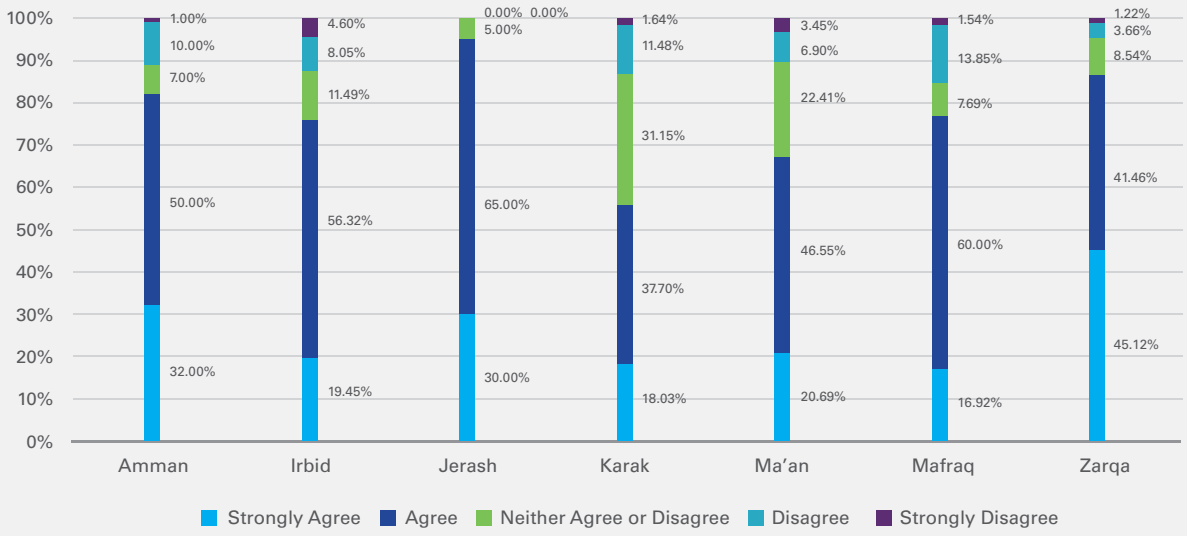

غالبية المشاركين في جميع المناطق إما يتفقون أو يوافقون بشدة على أن الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية هم أكثر عرضة للزواج من الأطفال في الأردن مقارنة بأطفال المناطق الحضري

الشكل 3.29: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المستجيب الذين يوافقون أو لا يوافقون على العبارة: «أطفال أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة أكثر عرضة للزواج مقارنة بأطفال المجتمعات الأخرى في الأردن.»

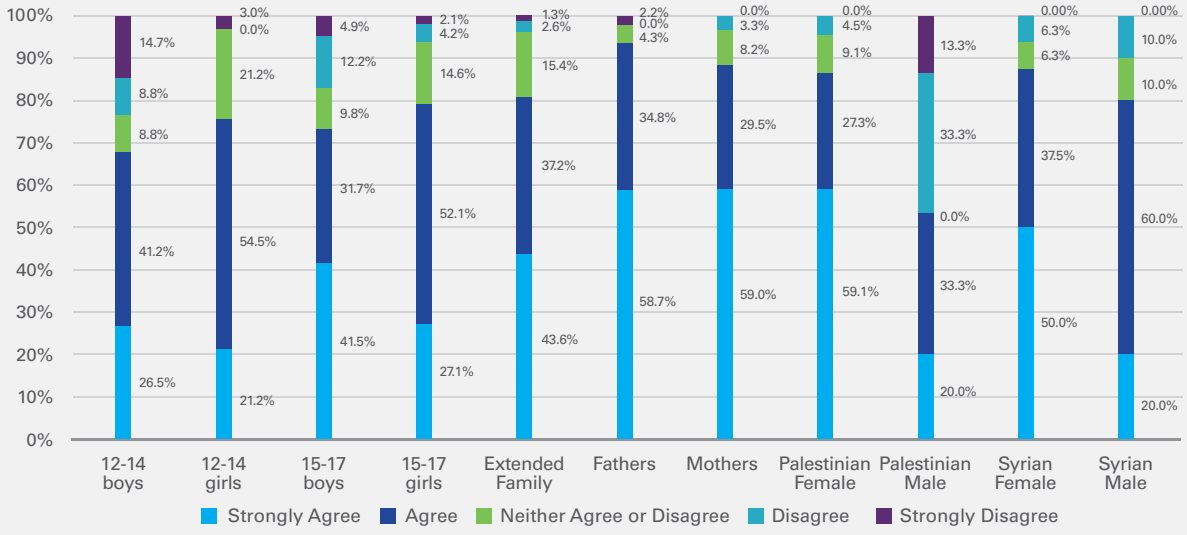

غالبية المشاركين في جميع الفئات يوافقون أو يوافقون بشدة على أن أطفال أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة أكثر عرضة للزواج مقارنة بأطفال المجتمعات الأخرى في الأردن، مع استثناء الذكور الفلسطينيين.

الشكل 3.30: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المستجيب الذين يوافقون أو لا يوافقون على العبارة: «الأطفال اللاجئون الفلسطينيون أكثر عرضة للزواج مقارنة بأطفال من المجتمعات الأخرى في الأردن.

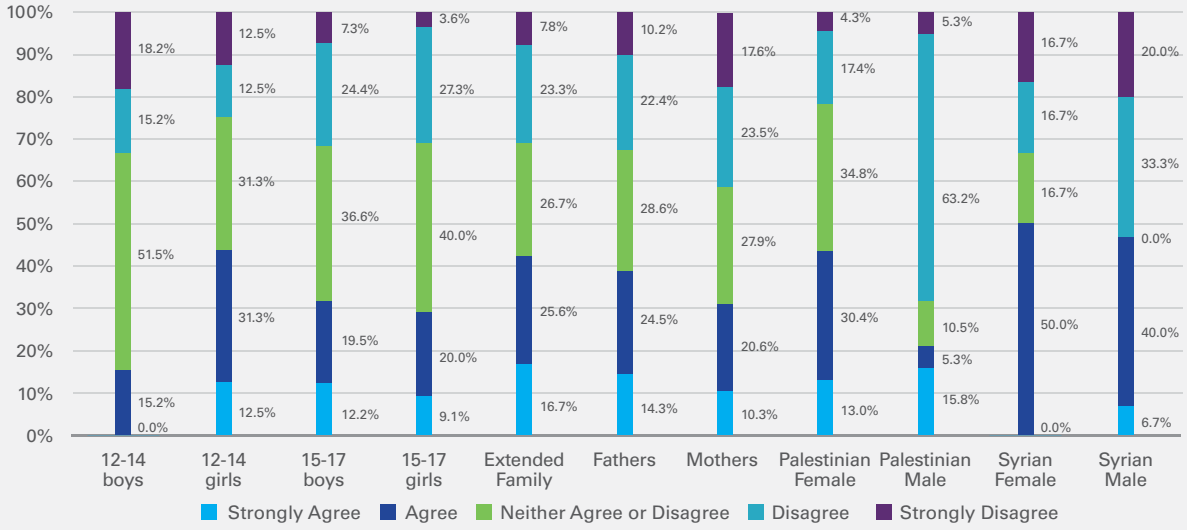

الشكل 3.31: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المستجيب الذين يوافقون أو لا يوافقون على العبارة: «الأطفال اللاجئون السوريون أكثر عرضة للزواج مقارنة بأطفال من المجتمعات الأخرى في الأردن.

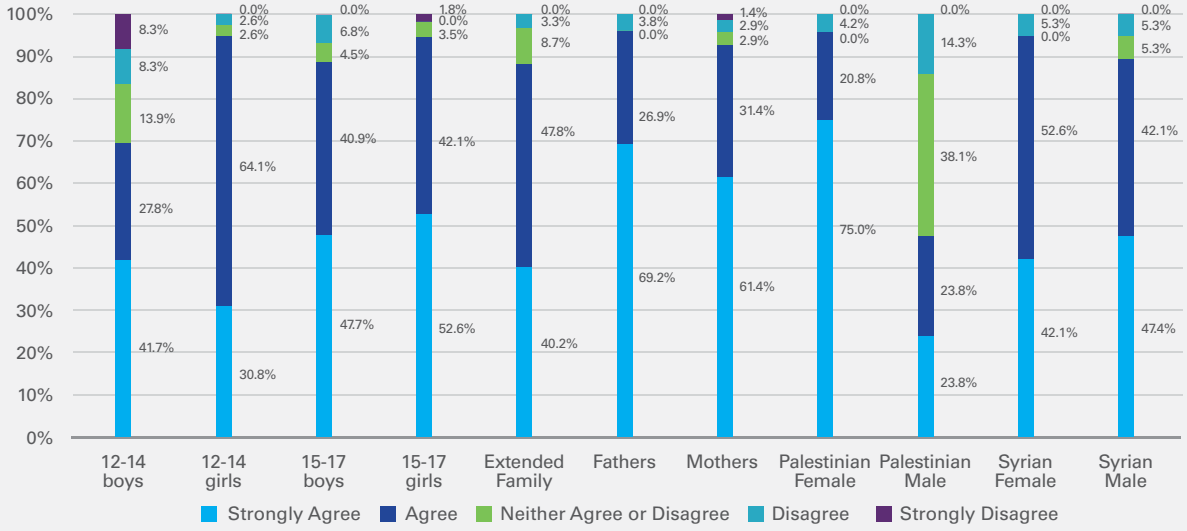

الشكل 3.32: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المستجيب الذين يوافقون أو لا يوافقون على العبارة: «الأطفال في البادية أكثر عرضة للزواج مقارنة بأطفال من المجتمعات الأخرى في الأردن.

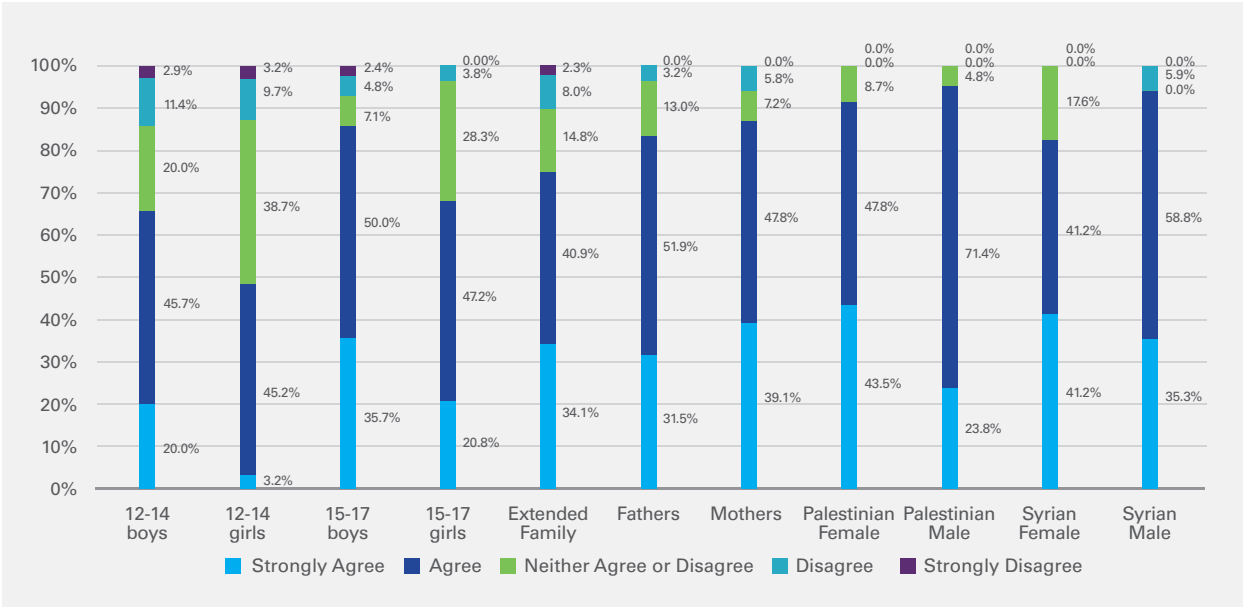

الشكل 3.33: النسبة المئوية للمستجيبين حسب المنطقة الذين يوافقون أو لا يوافقون على العبارة: «الأطفال اللاجئون السوريون أكثر عرضة للزواج مقارنة بأطفال من المجتمعات الأخرى في الأردن.

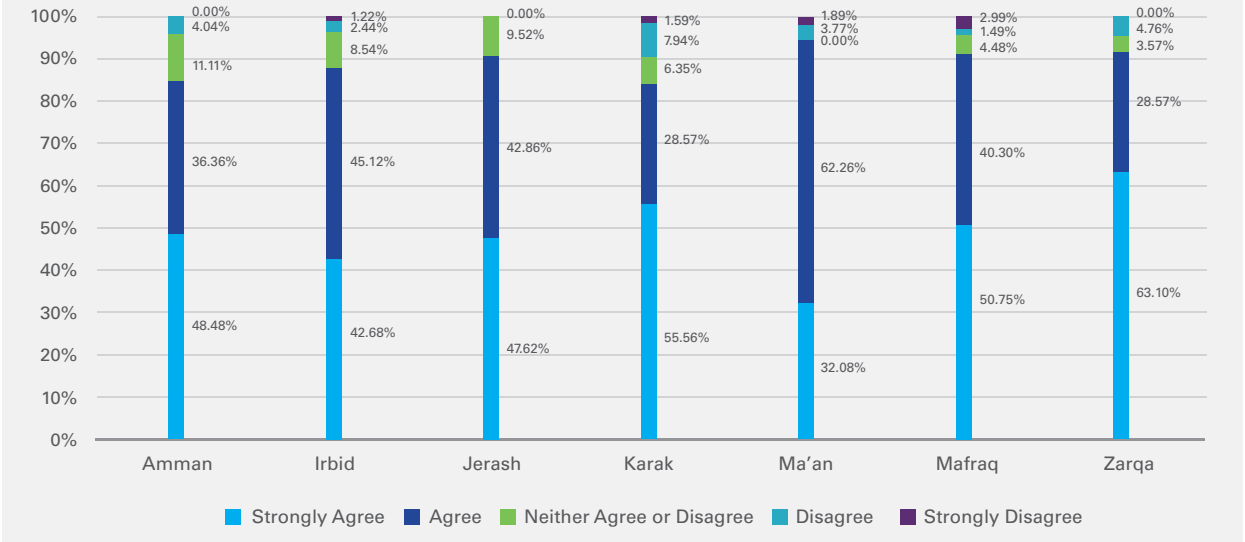

على نحو مشابه، فإن غالبية المشاركين في جميع المناطق إما يوافقون أو لا يوافقون بشدة على أن الأطفال اللاجئين السوريين هم أكثر عرضة للزواج من الأطفال مقارنة بأطفال من مجتمعات أخرى في الأردن. كما أن أقل من 10٪ من المستجيبين في جميع المناطق إما لا يوافقون أو لا يوافقون بشدة على هذه العبارة.

الشكل 3.34: النسبة المئوية للمستجيبين حسب المنطقة الذين يوافقون أو لا يوافقون على العبارة: «أود أن أعيش في مجتمع لا تضطر فيه الفتيات دون سن 18 إلى الزواج».

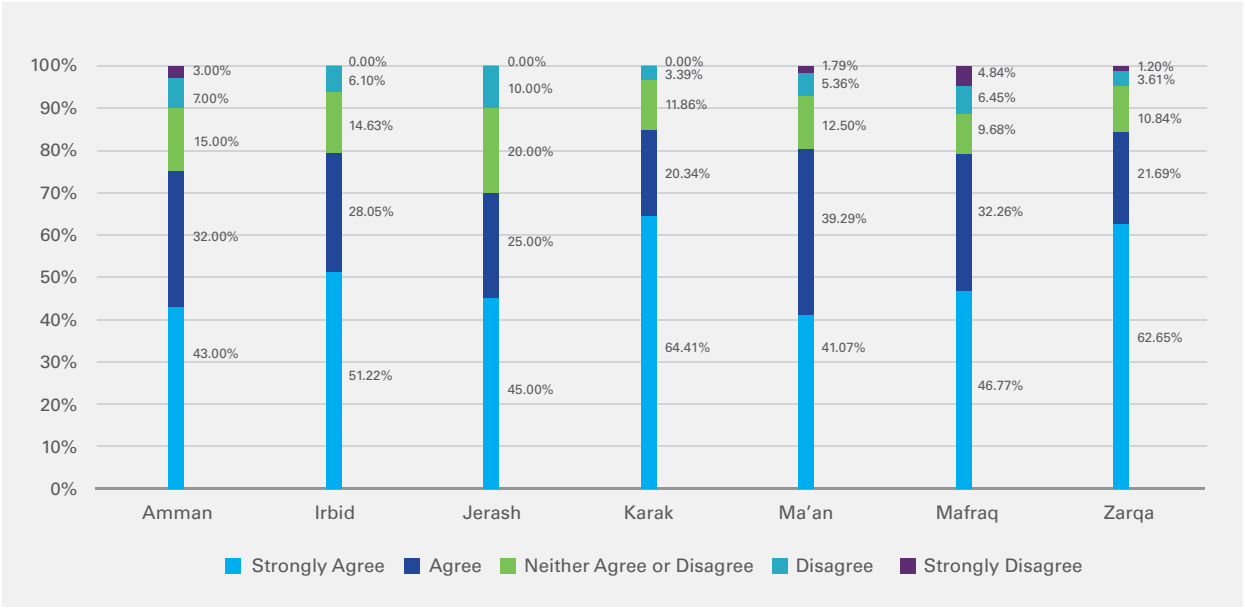

على الرغم من المعتقدات حول القواسم المشتركة لزواج الأطفال، خاصة بين بعض المجتمعات، فإن غالبية المشاركين في جميع المناطق إما يوافقون أو يوافقون بشدة على أنهم يرغبون في العيش في مجتمع لا تضطر فيه الفتيات دون سن 18 إلى الزواج.

الشكل 3.35: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المستجيب الذين يوافقون أو لا يوافقون على العبارة: «أود أن أعيش في مجتمع لا تضطر فيه الفتيات دون سن 18 إلى الزواج».

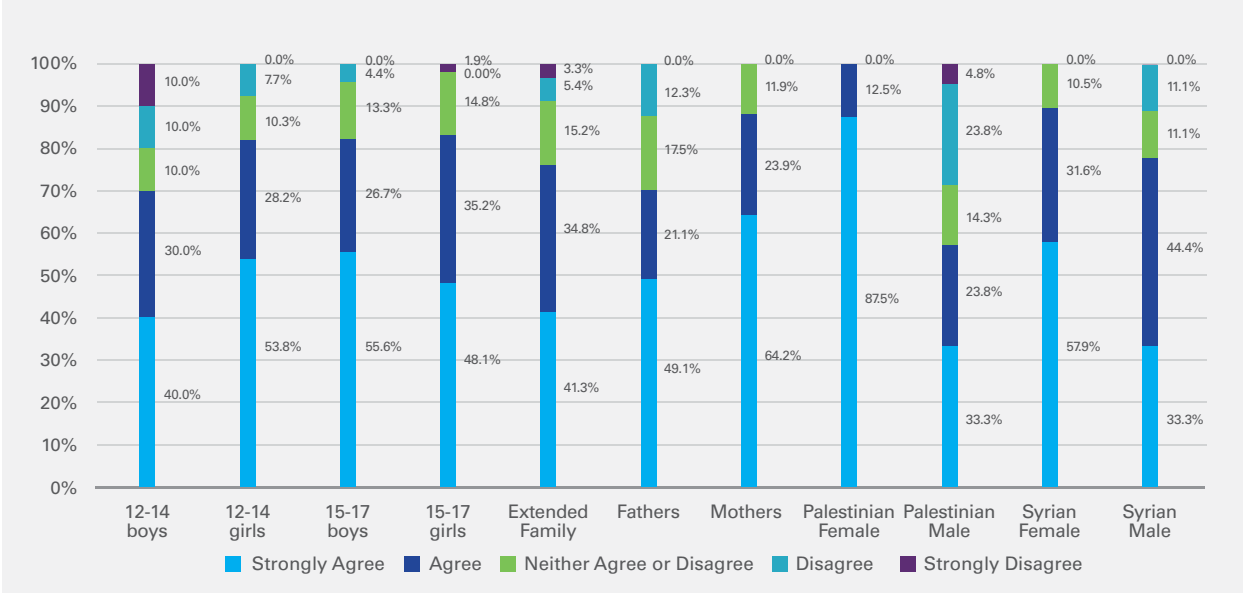

عندما سئلوا عما إذا كانوا يريدون العيش في مجتمع دون زواج أطفال، قال ما يقرب من 3 من كل 4 يافعين إنهم «يوافقون بشدة» أو «يوافقون». توافق نسبة أكبر من الإناث الفلسطينيات والإناث السوريات على هذه العبارة. وقد كان أدنى مستوى من الموافقة على العبارة بين الذكور الفلسطينيين - ولكن حتى ذلك الحين، قال ما يقرب من 1 من كل 2 من هؤلاء الذكور أنهم يرغبون في العيش في مجتمع لا تضطر الفتيات فيه إلى الزواج.

الشكل 3.36: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المسجيب الذين يوافقون أو لا يوافقون على العبارة: «يجب أن نتوقف عن زواج الأطفال دون سن 18 عامًا في مجتمعي».

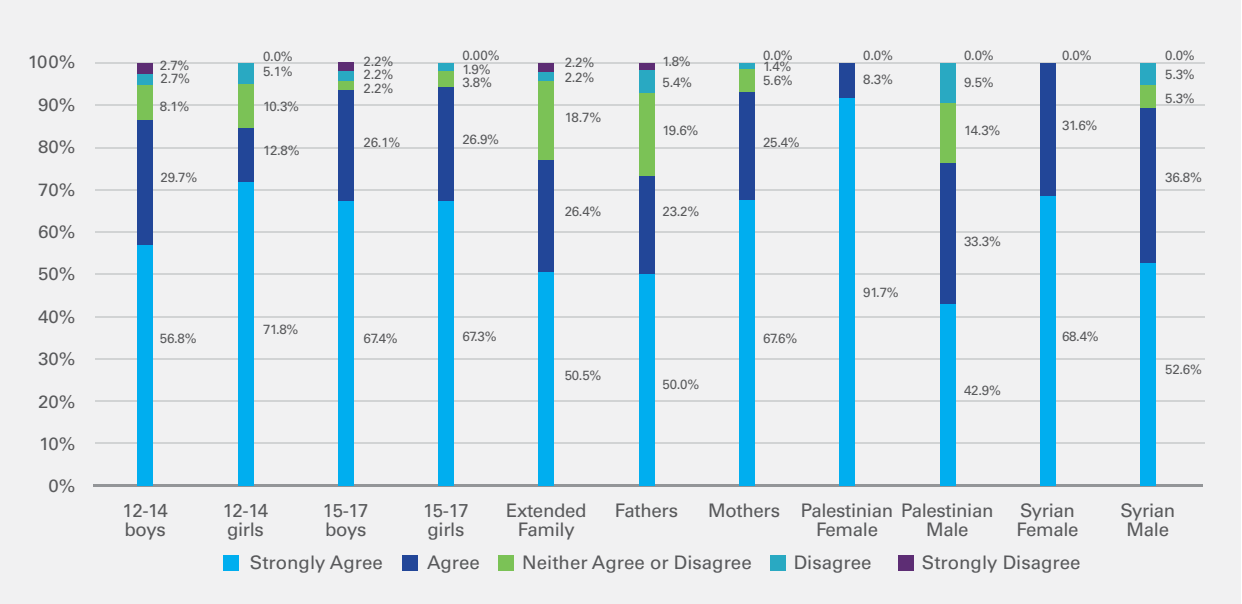

هناك تأييد كبير لعبارة **«يجب أن نتوقف عن زواج الأطفال دون سن 18 عامًا في مجتمعي»** من قبل معظم المستجيبين.

الشكل 3.37: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المستجيب الذين يوافقون أو لا يوافقون على العبارة: «الزواج قبل سن 18 له عواقب سلبية على الشخص».

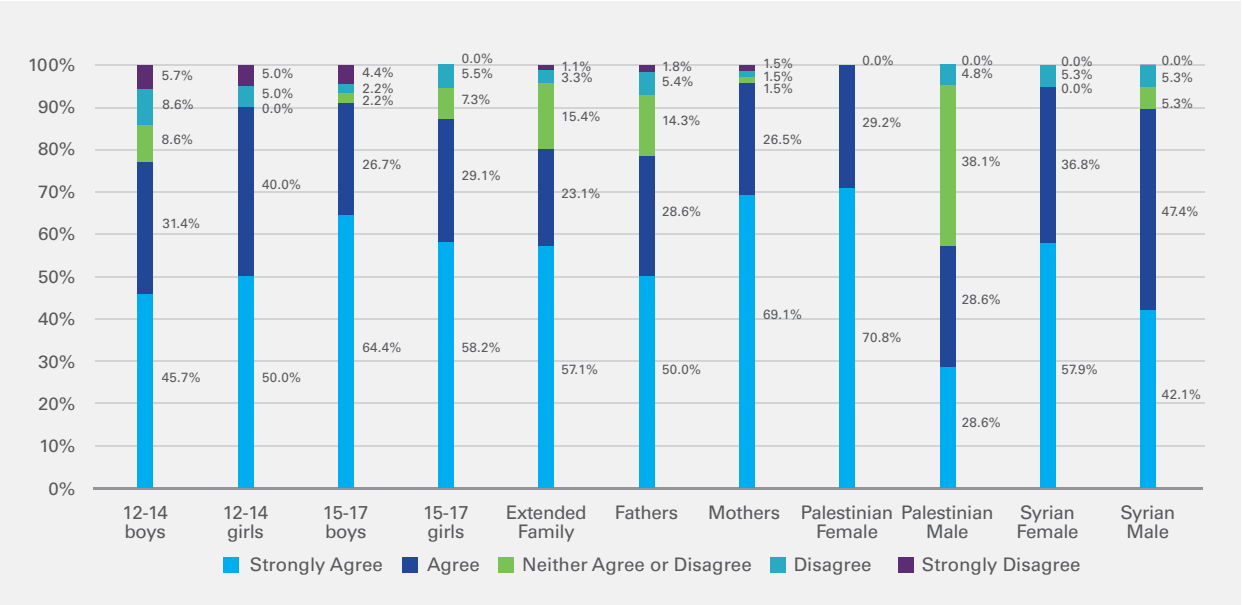

يوافق معظم المستجيبين أيضًا على أن زواج الأطفال له عواقب سلبية على الأطفال مع اتفاق شامل تقريبًا من الأمهات واللاجئات، واتفاق أقل بين الذكور الفلسطينيين.

الشكل 3.38: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع المستجيب الذين أبلغوا عن أنهم رأوا أو سمعوا أو قرأوا أي شيء يشجع على الحد من زواج الأطفال خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.

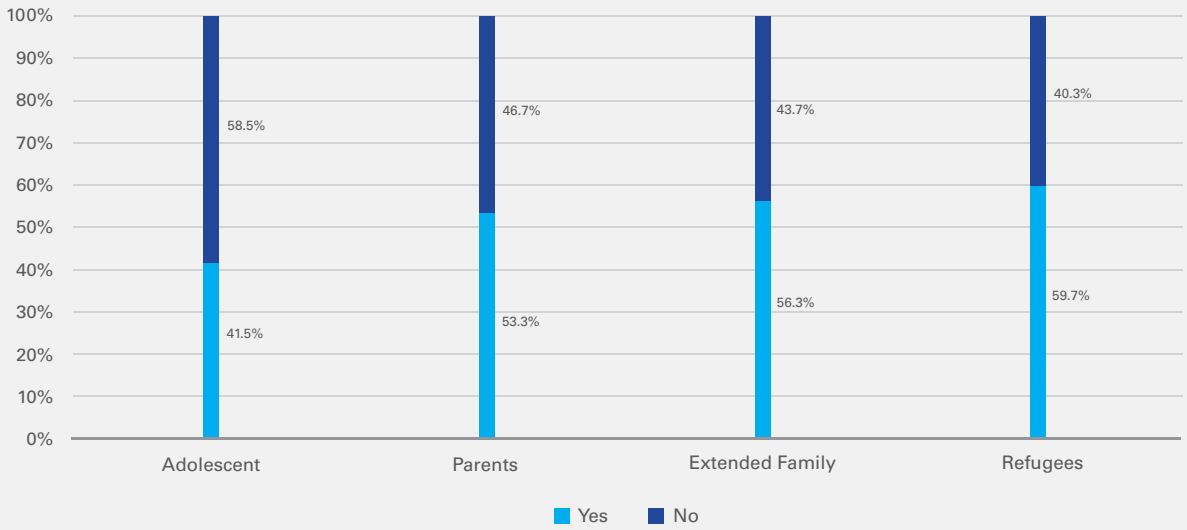

تعرض أكثر من نصف الآباء (53٪)، وأفراد الأسرة الممتدة (56٪)، واللاجئين (59.7٪) لمواد تحث على الحد من زواج الأطفال. مع ذلك، قال غالبية اليافعين (58٪) أنهم لم يروا أو يسمعوا أو يقرؤا أي شيء يشجع على الحد من زواج الأطفال.

الشكل 3.39: النسبة المئوية للمستجيبين حسب نوع مجموعة المستجيب الذين أبلغوا عن أنهم رأوا أو سمعوا أو قرأوا أي شيء يشجع على الحد من زواج الأطفال خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.

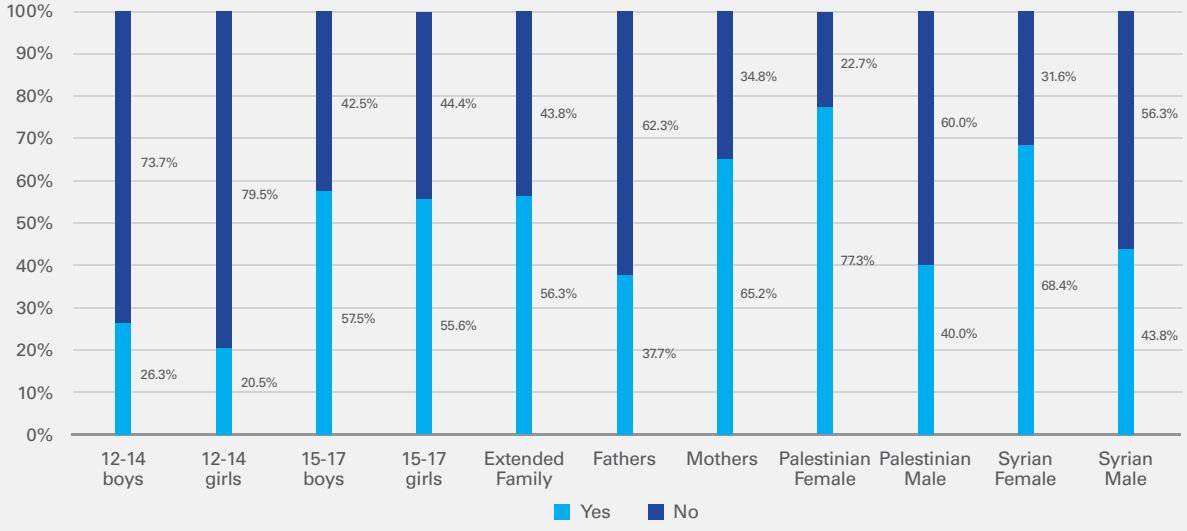

مقابلات معمقة

تم إجراء ما مجموعه تسعة وعشرون مقابلة مع ستة أنواع مختلفة من المجموعات (قادة المجتمع والمهنيون واللاجئون السوريون واللاجئون الفلسطينيون والمشاركون من أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة).

كيف يتم تعريف زواج الأطفال وفهمه من قبل المستجيبين

كانت هناك بعض الإختلافات بين صناع السياسات والمهنيين وقادة المجتمع بشأن المصطلحات التي ينبغي استخدامها. فقد رأى أحد المستجيبين أن مصطلح «زواج الأطفال» كان مربكًا وأعطى انطباعًا خاطئًا، واقترح أحد المستجيبين استخدام مصطلح «الزواج المقيّد». كما أكد مشارك آخر أنه بصفتهم لجنة فإنهم لا يشيرون إلى الزواج قبل سن 18 عامًا باعتباره زواجًا مبكرًا ولكن كزواج طفل، كما أكد على مدى أهمية استخدام المفردات الصحيحة.

«زواج الأطفال هو شكل من أشكال العنف» – أحد صانعي السياسات

وقد صرح أحد الزعماء الدينيين بأنه يشير إلى هذه الممارسة على أنها زواج الأطفال أو الزواج القسري لأنه يتحدث عن حقيقة الوضع وشرح كيف يتم استخدام الدين كأداة لتعزيز زواج الأطفال في المحاكم الشرعية اليوم. وقال إنه حتى بموافقة الأطفال، فإنهم أصغر من أن يفهموا أو يدركوا آثار قراراتهم.

وقد إتفق بعض المشاركين على أن الزواج الذي يحدث قبل سن 18 ينبغي أن يوصف بأنه زواج أطفال. وكان للمشاركين الآخرين تفسير أكثر تعقيدا لتعريف زواج الأطفال. حيث قال أحد المشاركين:

«لا أعرّفه على أساس العمر بقدر ما أعرّفه بالنمو الشخصي للأفراد، لكلا الجنسين، ليس فقط من الإناث. بالطبع عندما نسمع عن الزواج المبكر، فنحن نربطه بالفتيات. مع ذلك، هناك الكثير من الفتيان الذين ينخرطون في هذا النوع من الزواج دون إرادتهم الكاملة. وبالطبع، يلعب العمر دورًا كبيرًا، ووفقًا للقوانين المعمول بها في الأردن والشريعة الإسلامية، أتخيل أن سن الزواج المبكر يعتبر من 14 إلى 15 عامًا وحتى 20 عامًا «قائد مجتمع محلي/ معلم، جرش.

ستظل طفلة حتى تصبح منجبة وناضجة. لكن كما قلت، يعتبر الزواج في سن *18* عامًا زواج أطفال.
" قائد مجتمع محلي / أستاذ في الشريعة.

يعتقد أحد المشاركين أن السن القانوني للزواج هو 15 عامًا منذ أن تم تغيير القانون قبل عامين، لكنه ذكر أنه لا ينبغي للقاضي قبول قضية زواج الأطفال ما لم تكن حالة «اغتصاب» أو طفل يتيم.

اتفق معظم صانعي السياسات والمشاركين المهنيين على أن زواج الأطفال يتضمن إشارة إلى المتزوجين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عامًا. وصنف عضو في الهيئة القضائية زواج الأطفال إلى فئتين: الزواج دون سن 15 عامًا والزواج بين 16 إلى 18 عامًا.

مزيد من الأفكار حول دوافع زواج الأطفال

أوضح استعراض وتحليل المقابلات الفردية بعض الأفكار التي ذكرها المستجيبون في مجموعة التركيز على أنها دافع لزواج الأطفال.
وكتذكير بهذه العوامل، تم الكشف عن أهم الدوافع في جميع مجموعات التركيز الخمسين وهي:

- الأعراف والتقاليد (رقم 32/50)
- الفقر (رقم 31/50)
- العلاقة الأسرية الممزقة / التفكك الأسري (رقم 14/50)
- الجهل (رقم 20/50)
- السُترة (رقم 10/50)

ويعرض القسم التالي من هذا التقرير رؤى إضافية حول الدوافع الخمسة الأولى التي تظهر من تحليل المقابلات الفردية.

الأعراف والتقاليد

من النتائج الرئيسية المستخلصة من بيانات المقابلات أن العديد من المشاركين في المقابلات يختارون الابتعاد عن ممارسة زواج الأطفال - ويفضلون الإشارة إلى ذلك على أنه جزء من تقاليد المجموعات الأخرى في الأردن ولكن ليس ممارسة حيث يعيشون أو ممارسة في مجتمعهم.
فعلى سبيل المثال، عندما سئل أحد المستجيبين عما إذا كانت التقاليد قد تلعب دوراً في زواج الأطفال، أجاب:

«في المجتمعات الأخرى، نعم، قد يلعب الدين والتقاليد دورًا. تقاليد مجتمع اللاجئين السوريين غير قابلة للتغيير في المخيمات، مع كل حملات التوعية والمحاضرات والكتيبات حول سلبيات زواج الأطفال وارتفاع معدلات الطلاق في زواج الأطفال، لا يمكننا تغيير الوضع لأن لديهم تقاليد تنص على أن الفتاة التي تبلغ من العمر *19* عامًا أو أكبر وهي غير متزوجة، فهي تعتبر كبيرة جدًا على الزواج ولن تتزوج أبدًا». [المقابلة الفردية 2]

مع ذلك، أعرب اللاجئون الأربعة الذين شاركوا في المقابلات الفردية عن اعتقادهم بأنهم يعارضون زواج الأطفال ويرغبون في الحد منه. والجدير بالذكر أن هؤلاء الأفراد كانوا على دراية بأن الكثيرين في مجتمعهم (أو المجتمع السابق حيث غادروا المخيمات الآن) يحملون آراء أكثر دعماً لزواج الأطفال من وجهات نظرهم.
وقد أعرب أولئك من أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة عن وجهات نظر داعمة لزواج الأطفال، مع عدم وجود إشارة إلى مجموعات خارج أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة تقوم بالأشياء بشكل مختلف. وقد عبرت إحدى النساء عن رأي مفاده «أننا نعرف فقط عن قبائلنا» [المقابلة الفردية 6].
مع ذلك، فإن مجموعة من أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة الذين تمت مقابلتهم أشاروا أيضًا إلى القبائل «الأخرى» التي تبيع بناتها من أجل المهر وأن تكون داعمة لـ «عمليات خطف» بناتهم (خطف الرجل للفتاة لإجبار الأهل على زواجه منها)، حتى يتمكن الآباء من طلب مهر أعلى.

الفقر

يتمثل أحد الموضوعات الرئيسية الناشئة في بيانات المقابلات الفردية في نقاش حول المدى الذي يكون فيه الفقر هو الدافع الرئيسي لزواج الأطفال (مثل التخلص من العبء المالي للإبنة والاستفادة من المهر)، أو فيما إذا كان الفقر يدعم فكرة زواج الأطفال لإرتباطه بالجهل، وهذا هو الدافع الرئيسي. يختلف المشاركون بشكل ملحوظ في الآراء التي يعبرون عنها حول الأهمية النسبية للفقر أو الجهل.

على سبيل المثال، عبر أحد المستجيبين عن الرأي التالي حول أهمية الوضع المالي (بعد وصف الأب الذي أجبر ابنته على الرجوع إلى زواج يتسم بالنزاع شديد من أجل الحصول على مهر آخر):

الوضع المالي يلعب دورا كبيرا. هذا الشخص الذي باع ابنته مقابل 150 دينار أردني، هو بلا عقل، ولكن لو كان ميسور مادياً، فهل كان سيفعل ذلك؟ بالتأكيد هذا لا يمكن! [المقابلة الفردية 1]

مع ذلك، لم يكن المستجيب الآخر الذي كان لاجئًا فلسطينيًا (وأمضى ست سنوات من طفولته يعيش في مخيم) يرى أن زواج الأطفال كان نتيجة حتمية للعيش في فقر. وبدلاً من ذلك، وبالنسبة له، كانت معتقدات (خاطئة) تدعمها التقاليد. وقد أشارت أم لاجئة سورية إلى نفس هذه الفكرة قائلة:

«لقد اعتادوا أن يقولوا أن *[الفقر]* هو السبب كعذر، لكن هناك الآن قرارات مختلفة. يمكنك العمل ومساعدة أطفالك على العمل كذلك. فمهما عملت في المنزل، يمكنك الحصول على دخل [المقابلة الفردية 2]

قد يكون من المهم أن كلا من اللاجئ الفلسطيني واللاجئة السورية المذكورين أعلاه قد تعرضا لطرق أخرى للعيش. وتشير بيانات المقابلة إلى أن العديد من الأشخاص الذين يعيشون في أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة قد لا يواجهون ذلك.

العلاقة الأسرية الممزقة/ التفكك الأسري

إن بيانات المقابلات الفردية هي أمثلة على الحالات التي تم فيها دفع الفتيات الصغيرات إلى قبول زواج الأطفال. وتمشيا مع العلاقة الأسرية الممزقة/ التفكك الأسري «التي تم الكشف عنها في تحليل بيانات مجموعات التركيز، توضح هذه العوامل كيف أن الوفاة أو الهَجر أو وجود والد مريض قد يترك الفتيات دون أي خيار يذكر:

اين والدك؟
- لقد تُوفي، لهذا السبب تزوجت. الحياة لم تكن جميلة.
هل كنتِ سعيدة عندما تزوجتِ؟

- لا
لماذا؟
- بعد *4* أشهر كان الأمر جميلًا، ثم بعد مرور شهرين أصبح كل شيء سيئًا. كان الأب يحبني مثل ابنته، لكنه الآن لا يحبني *[...]* لقد ضربني.
هل قالت أمك أي شيء عندما ضربك؟
- لم تقل والدتي شيئاً.
لماذا؟
- هي مريضة ورأسها ثقيل ولا تتحدث أو تفعل أي شيء. هي مريضة جدا [IDD6]

كما هو الحال مع تحليل بيانات مجموعات التركيز، يمكن أن يكون زواج الأب أيضًا دافعاً:

قد يكون للفتاة زوجة أب ويريد الأب تزويج الفتاة لتجنب حدوث المشاكل مع زوجته الجديدة أو لتخفيض النفقات المالية، لذلك تلعب زوجة الأب دورًا في الزواج. حدث هذا مع جيراننا – لقد زوج الأب ابنته في سن *15* [المقابلة الفردية 5].

سبب الطلاق الرئيسي هو أن الفتاة يتم إجبارهاعلى الزواج. لن تعرف الفتاة سبب زواجها. لن تكون الفتاة مستعدة للزواج وستعيش مع شخص آخر [IDS3].

هناك موضوع آخر ذو صلة ينشأ داخل المقابلات الفردية وهو بعض القبول بين المشاركين لقاعدة الطلاق المبكر وتكرار الطلاق. أشار العديد من المستجيبين أن الطلاق هو أحد مساوئ زواج الأطفال، على سبيل المثال:

الطلاق بسبب قلة المعرفة بالزواج وتأثير الناس من حولهم. إذا طلبت زوجة الأب إبنة زوجها مغادرة المنزل، فستغادر دون التفكير في حقوقها، وما الذي ستخاطر به [IDS6].

مع ذلك، ليس من الواضح من الروايات ما تداعيات هذا بالنسبة لفتاة. في حين تحدث بعض المسؤولين عن الفتيات العائدات إلى المدرسة بعد الطلاق، في تجربة واحدة، فإن الإحجام عن السماح للفتيات غير المتزوجات بالاختلاط مع الفتيات المتزوجات (من أجل الحفاظ على حماية المجموعة السابقة) يعني أن الفتيات قد لا يسمح لهن في بعض الحالات بالعودة إلى المدرسة لإكمال تعليمهم.

الجهل

أدرجت عشرون مجموعة من مجموعات التركيز الخمسين «الجهل» كواحد من أكثر ثلاثة دوافع لزواج الأطفال. مع ذلك، ومن خلال بيانات مجموعات التركيز وحدها، لم يكن من الممكن تمييز «من» الذي زُعم أنه جاهل وليس «ما الذي يجهله». لقد قدمت المقابلات الفردية رؤى حول هذا الأمر. وقد وصفت المقابلات جهل عدد من الأفراد. وشملت هذه المقابلات الفتاة نفسها التي كانت تخضع لزواج الأطفال، وكذلك والديها. أنواع «الجهل» الموصوفة متنوعة وتشمل «ضعف التعليم»، «عدم معرفة وتقدير قيمة التعليم، «الفشل في الاختلاط مع المجتمعات الأخرى و»سوء تفسير الدين». سوف نتناول بعض أوصاف الجهل هنا بمزيد من التفصيل.

فيما يتعلق بالفتيات اللائي ينخرطن في زواج الأطفال، أوضح المستجيبين أنهن يجهلن بالجنس والعلاقات الجنسية - وربما لا يعرفن حتى أن الرجال لديهم أعضاء تناسلية مختلفة عن الإناث. وقد أوضحت إحدى الزوجات طفلة، أنها عرفت فقط «في الليلة السابقة *[للزواج]*» حيث أخبرتني أمي عن ذلك»[IDD8]. على الرغم أن الفتيات قد يذهبن إلى المدرسة، إلا أنه يبدو من الممكن تجنب الخوض في هذا الموضوع. وقد أوضح أحد صانعي السياسات أنه درس العلوم في المدرسة، لكن «عندما وصلنا إلى الوحدة الخاصة بالنمو الجنسي، تخطاها المعلم *!*» [IDPM1].

كما تم وصف الجهل بشكل منتظم على أنه «عدم الثقافة» - مع وجود رأي رئيسي مفاده أن الآباء غير المتعلمين لن يقدّروا قيمة التعليم، أو يرون أنه مهم، وبالتالي من المحتمل أن يدعموا الزواج المبكر لبناتهم.

إن وجود آباء غير متعلمين يلعب دورا رئيسيا. كونهم حرموا من التعليم فهم لا يعرفون أهمية ذلك. وفي بعض الحالات التي يكون فيها الوالدان غير متعلمين، يتم تعليم جميع الأطفال، لكنك لا تزال تشعر أن الوالدين يوافقان على أفكار مثل زواج الأطفال .[IDP1]

الآباء والأمهات غير المتعلمين الذين شاركوا في البحث، يعبرون عن هذا الرأي في بعض الأحيان. على سبيل المثال، استجابت هذه المجموعة من الأمهات من أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة بالطريقة التالية:

إذا لم تكن إبنتك ناجحة في المدرسة، هل تسمحين لها بمغادرة المدرسة والزواج؟

- نعم، إنها لا تستفيد من المدرسة على أي حال.

- إذا كانت تبلغ من العمر *13* عامًا ولا ترغب في الدراسة أو أي شيء، فإن الزواج هو أفضل شيء [IDD5].

مع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن الآباء الذين اختلطوا مع مجموعات أخرى (على سبيل المثال، اللاجئون السوريون) قالوا إنهم غيروا وجهة نظرهم بشأن زواج الأطفال، بسبب ملاحظتهم لأشخاص آخرين يختارون مسلكاً مختلفاً لبناتهم. فمثلا:

في سوريا يتزوجون مبكرا. هذا خطأ يبدو الأمر وكأننا استيقظنا فجأة وأدركنا أن هذه مشكلة كبيرة. في الثالثة عشرة من عمرها، تُخطب الفتاة، وهي في الرابعة عشرة من عمرها تتزوج، وهي في الخامسة عشرة من عمرها يكون لديها طفل. لكن حياتها دمرت، فهي لا تتلقى التعليم. اكتشفنا أن هذا خطأ حقًا. لكن كل شيء سببه والدينا، هكذا هم. فبمجرد أن تنضج، تتزوج. يمكن لأي شخص أن يتزوجها [IDR2]

وهناك نقطة أخرى هنا هي أن «الجهل» أوضحه بعض المستجيبين على أنه جهل الفتيات كشخص له حقوق. وعندما سئل «ماذا تقصد بالجهل؟» قال أحد الآباء ذو الأصل الفلسطيني:

جهل الوالدين، لا يقدرون أن للفتيات حقوق قبل الزواج، مثل مواصلة تعليمهن، من أجل أن تأخذ حقها كطفل. لدى الأهل الكثير من الأطفال! فبمجرد أن تبلغ الفتاة من العمر *15* أو *16* عامًا، يريد الأهل التخلص منها [IDR4]

وجهات النظر حول تأثير الدين

قدمت المقابلات الفردية رؤى عميقة حول ما إذا كان «الدين» يعتبر دافعاً لزواج الأطفال أم لا من قبل مجموعات مختلفة داخل الأردن. وفي مجموعة التركيز، تم إعطاء كل من «الدين» و«التفسير الخاطئ للدين» و«البعد عن الدين» كدوافع لزواج الأطفال ولكن دون تفصيل.
تكشف النقاشات ضمن بيانات المقابلة أن المشكلة ذات شقين. الاعتبار الأول هو أن «الزواج» في حد ذاته يُعتقد أنه مطلوب من أتباع الإسلام؛ في حين أن هناك مسألة منفصلة هي أن زواج الأطفال قد (أو لا) يُعتقد أنه جزء من تعاليم النبي محمد صلى الله عليه وسلم.19 ويعتمد هذا الاعتقاد الأخير على الاعتقاد بأن النبي محمد محمد صلى الله عليه وسلم تزوج أم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها، التي كانت صغيرة جدًا (ربما في سن التاسعة) في وقت الزواج.

وقد تم التعبير عن مجموعة من وجهات النظر حول هذه المسألة الأخيرة من قبل المشاركين في المقابلة.

كما عبّر أحد علماء الشريعة عن الرأي التالي (الذي يسمح بالزواج من سن البلوغ):

«في رأيي كمتخصص في الشريعة الاسلامية، نعتقد أن سن *18* ليس سناً صغيراً، ومعيارنا هو سن البلوغ. لذلك، بعد سن البلوغ فالفتاة حرة في أن تقرر وتختار. نريد التأكيد على حقيقة أنها قد تنضج في سن أقل من سن *18* عامًا بدرجة كافية. مع ذلك، فإنه يختلف من فتاة إلى أخرى. ولا يعتبر سن البلوغ هو سن الرشد ولكنه المعيار الذي نستخدمه لتحديد حقها في الزواج واتخاذ قراراتها الخاصة» [IDS3].

مع ذلك، كان المستجيبون الآخرون صريحين ضد هذا الاعتقاد:

«ليس للدين علاقة بهذا، فهم يعتقدون أنه إذا كبرت الفتاة، فينبغي أن تكون متزوجة، لكن لا يوجد شيء في الدين حول هذا الأمر. تحدث الدين عن أهمية تعليم الفتيات وتربيتهم بشكل جيد، حتى يتمكنّ من اختيار الزوج المناسب في الوقت المناسب. فإذا تحجبت الفتاة، يجب أن تتزوج، كل هذا يأتي من الجهل وليس من الدين. الأب نفسه لا يعرف القراءة والكتابة ولكن يفسر الدين وفقًا لاحتياجاته الخاصة، ولم يطلب منك ديننا أن تبقى جاهلاً!» [IDR4]

«مجتمعنا خائف جدًا من القول إن زواج الأطفال أمر خاطئ بسبب الارتباط الديني، حيث إذا كان شيء ما مسموحًا به في الدين فلن يكون خطأً؛ وهذا ما يقوم به الشيوخ؛ ويرى البعض أن الزواج بالمرأة مبكرًا واجب على حماية شرف العائلة؛ فهم يخلطون كل شيء معًا! لذلك حتى لو لم يشارك شخص في زواج الأطفال، فلا يزال يدافع عن ذلك لأنه يربطه/يبرره بالدين. وبالتالي، فإن معظم الناس يوافقون عليه. «عالم دين».

19 على الرغم من أن من يمارس هذا من غير المرجح أن يعتبر ذلك «زواج أطفال» نظرًا لأنهم يعتقدون أنه من المناسب أن تتزوج الفتاة بمجرد أن تحيض.

في البيانات، كان المجتمع الوحيد الذي يبدو أنه يدعم بقوة فكرة الزواج عند سن البلوغ هم أولئك الذين كانوا جزءًا من أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة.

«من يتزوج في سن مبكرة، يكمل نصف دينه» [IDD5]

مع ذلك، تكشف روايات الأفراد من من أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة أنه قد لا يكون بالضرورة التمسك الأعمى بالاعتقاد الذي يشجع الزواج عند سن البلوغ، ولكن الخوف من الأذى [الجنسي] الذي يصيب بناتهم. فمن خلال الزواج، يمكن «سِتر» بناتهم.

وعندما سئل أحد الأئمة «هل تعتقد أن الحماية المفرطة تسبب الزواج المبكر؟» فأجاب:

في بعض الأحيان تحدث أشياء سيئة للفتيات الجيدات [IDS4]

السترة

لقد كان ضمان «سترة» الفتاة (حماية سمعتها) أحد أكبر خمسة دوافع لزواج الأطفال التي ظهرت من التحليل السابق لبيانات مجموعات التركيز. وقد تمت الإشارة إلى فكرة الزواج من فتاة لحمايتها من اتهامات بسلوك غير لائق في محاضرة المقابلة أيضًا. وقد اشتملت الأمثلة على ما يلي:

إذا تم القبض على فتاة وهي تتحدث إلى رجل، فإن الوالدين يزوجانها لتجنب المشاكل، لكن هذا ليس له أي معنى في رأيي، لأنهم مراهقون فقط ويجب ألا يتحملوا المسؤولية [IDR4]

وهم يعتقدون أن هذا أفضل للفتاة. نسأل الأب، لماذا تريد أن تزوج إبنتك؟ فيقول: للحفاظ على أخلاقها [IDS3]
لسوء الحظ، هناك بعض المجتمعات التي تعتقد أن أهم شيء هو الأخلاق والزواج، فهم لا يهتمون بالتعليم. لقد عملت كإمام مسجد منذ 20 عامًا، لم يسألني أحد قط عن رأيي في الزيجات، ويمكنهم فقط أن يسألوني في وقت ما عن العريس، إذا كان شخصًا جيدًا. لكن لم يسألني أحد أبدًا ما إذا كان الزواج بحد ذاته أمر جيد في سن مبكرة [IDS4]

كما تشير الاقتباسات أعلاه، لم يتفق المشاركون في المقابلة بالضرورة على أن السترة كانت سببًا كافيًا للزواج.
مع ذلك، كان من المحتمل أن يعتبر المشاركون في أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة أن السترة هي السبب الأكثر أهمية لزواج الأطفال حيث تشير الاقتباسات من مقابلتين (أدناه) إلى:

السترة هي الشيء الأكثر أهمية. فأنت تهتم بشأن بناتك أكثر من أولادك [IDD8]

إنهم يفكرون فقط في ضمان السترة لبناتهم، لا شيء أكثر من ذلك.

هل الجميع مقتنعون بأن الزواج يعني السترة؟

- نعم [*IDD4*، مقابلة المجموعة]

ربما يكون من المناسب الإشارة إلى أن خطف الفتيات لم يتم إلا من قبل أفراد أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة. أشار أحد الرجال الذين تمت مقابلتهم:

من المحتمل أنه في المجتمعات التي تبدو فيها احتمالات العنف الجنسي أعلى، يمكن إقناع الأسر بأنها على الأقل إذا تزوجت ابنتهم فسوف تتم حمايتها أو لن يشكك أحد في الحمل. هناك تردد عام من جانب من أجريت معهم المقابلات لمناقشة الحمل خارج إطار الزواج. مع ذلك، أشارت إحدى صانعات السياسات أن المولود خارج نطاق الزواج سيعتبر «لقيط» وسيبعد عن أمه. وقد أشارت أيضاً:

هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي ناقشها قاضي القضاة، إذا حظرنا الزواج المبكر، فسنواجه عددًا أكبر من المواليد الجدد غير المسجلين [IDPM1]

هذه الملاحظة تدل على كيف يمكن للقاعدة القانونية (أن أطفال الأمهات غير المتزوجات «لقطاء») أن تؤدي إلى زواج الأطفال20. من المهم أن ندرك أن المواقف تجاه الأم الحامل غير المتزوجة ستكون حاسمة أيضًا. وقد قدم أحد صانعي السياسة مثالاً:

> الإجهاض غير مسموح به. هل ستتبع الفتاة المغتصبة الإجراءات القانونية؟ -لا. الحل هو قتلها. يسمح المجتمع للفتاة أن تلد طفلاً يكون شقيقها (عندما يغتصبها الأب)، لكن المجتمع يرفض الإجهاض قائلاً إنه حرام [IDP4].

صاحب القرار الرئيسي فيما يتعلق بزواج الأطفال

تم سؤال من أجريت معهم المقابلات «من تعتقد أن معتقداتهم وتوقعاتهم أهم بالنسبة لاتخاذ القرارات حول زواج الأطفال؟» يبدو أن الاتجاه العام هو أن الأب ينظر إليه على أنه صاحب القرار الأساسي (من المقابلات وبيانات مسح المباديء الإجتماعية). كان هذا هو الحال دائمًا بين من أجريت معهم المقابلات والذين يعملون مع اليافعين كمدرسين أو مستشارين بالمدرسة.

> عندما يكون لدى الأب الرغبة في السماح لابنته بالزواج، يصعب على أي شخص آخر تغيير رأيه *[IDS4، مرشد/معلم مدرسة]*. *[الأب]* يشبه أبيه وأبيه مثل جده. كنت في الصف الخامس، أخبروني أن بنيتي الصحية جيدة وأن ثديي *(...)*، لذلك يجب أن أترك المدرسة. بكيت بضعة أيام وكنت أتوسل من أجل العودة إلى المدرسة، لكن لم يسمعني أحد. أشعر بالأسف الآن وأشعر أنني لا أريد أن أسامح والدي على ذلك. الحياة صعبة عندما تكونين أميّة [IDR2]

مع ذلك، فقد ركزت أقلية ممن أجريت معهم مقابلات على أن الأمهات سيشعرن بالقلق على بناتهن ويحرصن على زواجهن.

> إنها تريد ما هو أفضل بالنسبة لابنتها، فهي تريدها أن تتزوج في أسرع وقت ممكن بدلاً من أن تصبح عانسًا، فإذا كان هو ابنها فلن تقلق لأنه رجل وسوف يتزوج في النهاية! [IDP3]

يظهر أفراد أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة بشكل لا لبس فيه ما يتعلق بالقرار الذي يتخذه الأب:

> الأب، حتى لو كانت الأم لا تريد الزواج، فإن رأي الأب هو الأكثر أهمية [DD1].

> القرار هو قرار والدي. بحسب تقاليدنا، إذا كانت الفتاة تدرس، وتلقت عرضاً للزواج، فإنها تترك المدرسة لتتزوج، لأن هذا يضمن لها السترة [IDD4].

مع ذلك، عندما سئل أحد من أجريت معهم المقابلة عما إذا كان سيتم أخذ رأي الفتاة بعين الإعتبار، صرح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة قائلاً:

> نعم، إذا أجبرتها ثم عادت إليّ بعد يومين من الزواج *[DD5، أحد من أجريت معهم المقابلة في المجموعة]*

في الواقع، على الأقل عند التحقيق، ظن العديد من المستجيبين أنه سيتم استشارة الفتاة، كما في الاقتباس أعلاه، لأنه لا يوجد ما يجبرها ضد إرادتها لأن هذا من المرجح أن يؤدي إلى الطلاق.

وقد وصف شيخ (مأذون) تجربته بمحاولة قياس وجهات نظر الفتاة المعنية:

> من برأيك يتخذ القرار النهائي في الزواج؟
>
> لسوء الحظ، الأباء هم من يقررون. الآن نحن نسأل الفتيات بطريقة خاصة إذا كانت توافق على هذا الزواج.
>
> هل يمكنها الإجابة بحرية؟
>
> نطلب من الوالدين الخروج ونسأل الفتاة وحدها. قلة من الفتيات يأتين وهن يبكين، وسيكون الأمر واضحًا جدًا. ولسوء الحظ، بعض الفتيات ليس لهن رأي. لدينا حالات عادت فيها الفتاة بعد شهرين من الزواج وأبلغتنا بأنها كانت مجبرة [IDS3].

20 في العديد من الدول، لا تؤثر الحالة الزوجية لوالدي الطفل على الوضع القانوني للطفل (مع إلغاء حالة «عدم الشرعية»). كما لا تزال الأمهات في تلك الدول يتمتعن عمومًا بالحرية في الحفاظ على أطفالهن وتربيتهم (غالبًا بدرجة ما من الدعم المالي من قبل الدولة).

يشير الاقتباس أعلاه إلى صعوبة محاولة التحقق من رأي مثل هذه الفتاة الذي من المحتمل أن تجهل ما هو متوقع منها كزوجة.

أوضحت إحدى من تمت مقابلتهن والبالغة من العمر 16 عامًا من مجتمع التركمان والتي كانت متزوجة في الرابعة عشرة من العمر كيف أقنعها أصدقاؤها أنه سيكون من الجميل أن تتزوج وكيف وافقت على ذلك جزئيًا خشية أن يتم قول أشياء سيئة عنها:

عندما تزوجت، هل خطبك الرجل من والديك؟

نعم.

هل أخذوا رأيك؟

نعم، وقبلت. إذا قلت لا، فلن يحدث ذلك.

عندما قلتِ نعم، هل قدم لك أحد النصائح حول الزواج؟

نعم، أخبرني أصدقائي أنه يجب أن أتزوج لأنه أمر جميل. الفكرة تعجبني.

ما الذي أخبروك به؟

تحدثوا عن الحب. وكانوا يقولون، لماذا يجب أن أذهب إلى المدرسة، هناك فتيان وقد يقولون أشياء سيئة عنك.

لذا، كنت خائفة من أن شخصًا ما قد يضايقك؟

نعم، هذه الأشياء مخيفة [IDD6]

تشير الاقتباسات أعلاه إلى ضرورة أن تكون الفتيات قادرات على الحصول على المشورة والتوجيه حتى يتمكن من اتخاذ قرار مستنير فيما يتعلق بالزواج. ومن بين الأسئلة الأخرى التي طُرحت على المشاركين في المقابلة: 'أين (أو إلى) يذهب الأطفال في مجتمعك عندما يحتاجون إلى مساعدة فيما يتعلق بزواج الأطفال؟ كيف يمكنهم الحصول على معلومات حول أين يذهبون لطلب المساعدة؟ ‹نحن الآن ننظر في النتائج الطارئة فيما يتعلق بهذا السؤال.

أين يمكن أن يذهب الأطفال عندما يحتاجون إلى مساعدة تتعلق بزواج الأطفال؟

أشار معظم أولئك الذين ذكروا مصدرًا محتملاً للمساعدة أقاربهم. فمثلا:

> أولاً، قد تفكر الفتاة في التحدث مع والدتها، ويمكن أن تخبرها بأنها لا تريد أن تتزوج وأن والدتها قد تقبل رأي ابنتها وتحاول تبرير ذلك للأب حتى يلغي الفكرة. وفي بعض الأحيان، من الممكن ألا تقبل الأم وجهة نظر ابنتها وتقول «لا»، وقد حدث ذلك في الحالات التي يجبر فيها الأب الفتاة على الزواج فتهرب ابنته *[IDR3]*.

أعرب أفراد من أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة عن رأي مفاده أن:

> الفتاة ستكون محرجة من التحدث عن حقيقة أن والديها يريدان السماح لها بالزواج في سن مبكرة. كما لا يمكنها التحدث مع الآخرين حول هذا الموضوع. قد يحدث ذلك إذا سألت الأخصائيين الاجتماعيين أو الأشخاص في المركز الصحي، حيث ستكون خائفة من أن يعرف والدها ذلك.

مع ذلك، كانت هناك أم لاجئة سورية ترى أنه في حالة وجود مثل هذه المؤسسة:

لا توجد هناك مؤسسة واحدة، لكن إذا كان هناك مثل هذه المؤسسة، فسيذهب الجميع [IDR2].

هل زواج الأطفال يزداد أم يتناقص؟

يتفق المشاركون عمومًا على أن زواج الأطفال في ازدياد في مجتمعات معينة وفي ظروف معينة.

«النقطة التي أود تسليط الضوء عليها هي أننا نحاول على المستوى الوطني الحد من الزواج المبكر، وليس منعه». أحد صانعي السياسات.

شعر بعض المستجيبين أن زواج الأطفال قد تغير إلى نحو الأفضل، وأن الآباء والأمهات أكثر تعليماً وأكثر إدراكًا مما يدفعهم إلى التأكد بشكل أفضل مما إذا كان طفلهم / أطفالهم على استعداد للزواج وتحمل المسؤوليات المترتبة عليه.

«لقد غيّرت وسائل التواصل الاجتماعي وقنوات الاتصال تصورات الذكور والإناث، وقد أتاحت لهم معرفة ما إذا كانوا مستعدين للزواج.» - أحد صانعي السياسات.

أشار المشاركون إلى الحاجة لمزيد من الدراسات التحليلية، حيث ينُظر الى الدراسات الحالية على أنها تهتم بمسألة زواج الأطفال بطريقة ضحلة وتستند إلى التنبؤات. من الضروري إجراء دراسات دقيقة للتمييز بين حالات الطلاق (الزيجات غير المكتملة او فسخ الزواج) وما يعتبر زواجاً فعلياً. وقد صرح المجلس الأعلى للمرأة بأنه قد طلب إجراء التمييز بين هذه الأمور عند الإبلاغ عن حالات الطلاق من مجلس القضاء الأعلى.

التشريعات الرئيسية واعتبارات مرتبطة بالسياسات

تباينت آراء المشاركين حول التشريعات والسياسات الرئيسية المتعلقة بزواج الأطفال. لا تتيح اللوائح الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2017 إلا بزواج الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عامًا من خلال القوانين المدنية الشخصية وبموافقة قاضي القضاة، حيث يتمتع بالسلطات القضائية للسماح في حالات خاصة بزواج شخص دون سن 18 عامًا. وقد ذكر المشاركون أن هناك مجموعة من الشروط يجب الوفاء بها قبل النظر في القضية. كما ذكر المشاركون أن إدخال هذه اللوائح الجديدة قد أدى إلى انخفاض في عدد الطلبات، ولكن بالنظر إلى طبيعة المجتمع وتقاليده بشكل عام، لا تزال بعض الحالات تبرر الحاجة إلى زواج الأطفال.

وقد إتفق غالبية المشاركين على أن التغييرات في التشريعات والسياسات وحدها لا يمكن أن تحل مشكلة زواج الأطفال. ومن الأمثلة المؤيدة لهذا الأمر مثال مصر، حيث عندما تم تحديد السن القانوني للزواج بسن 18 عامًا في منطقة الصعيد، ازداد عدد الزيجات غير الموثقة، مما تسبب في فقدان الفتيات لحقوقهن.

وذكر أحد صانعي السياسات أن التناقضات في قوانين التعليم والعمل والمواطنين كانت بمثابة نقطة عمياء، مما يعزز الموافقة على طلبات زواج الأطفال. إن التعليم إلزامي حتى سن 16 عامًا، وتطالب قوانين العمل بأن يكون عمر الشخص 16 عامًا على الأقل قبل بدء العمل، ولا يتم إصدار بطاقات الهوية الشخصية لأي شخص حتى بلوغه سن 16 عامًا.

وقد أكد بعض المشاركين على أن الإجراءات المعقدة الجديدة التي تنطوي على الحصول على الموافقة على زواج الأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عامًا)، ستجعل الناس «يفكرون مرتين» قبل مواصلة هذه العملية. وفي الواقع، سيؤدي هذا إلى تغيير العقلية، إلى جانب حملات التوعية.

«في نهاية اليوم، يتطلب الإطار القانوني من *3* إلى *6* أنواع من الموافقة - موافقة الوالد والفتاة والقاضي والمستشار القانوني وإدارة شؤون الأسرة التي درست هذه القضية، وأخيراً موافقة المحكمة العليا «محكمة التمييز»، ويجب أن يكون الجميع حاضرين من أجل الموافقة على الزواج من الناحية القانونية.» أحد صانعي السياسات.

لم يتفق جميع المشاركين على التشريع الجديد، الذي لا يزال يوفر ثغرة لزواج الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 18-15. وقد صرح أحد صانعي السياسات:

«يجب رفع السن إلى *18* عامًا بدلاً من *16* عامًا دون أي استثناءات، وأي شخص يخالف هذا القانون يجب أن يواجه عقوبة قاسية. يجب عليهم توفير برامج لإعادة تأهيل الفتيات القاصرات المتزوجات، لحماية حقوقهن. كما يمكن القيام بالكثير من الأشياء، وزيادة الوعي، والحصول على المزيد من الأموال».

كما ذكر المشاركون المادة 308، التي تحمي المغتصبين من العقاب إذا تزوجوا من ضحاياهم. وقد أشار المشاركون أنه في الحالات التي يرغب فيها الأطفال دون سن 18 عامًا في الزواج وأن الآباء أو القاضي لا يوافقون على الزواج، فإنهم يقومون بممارسة جنسية من أجل فرض الزواج باستخدام المادة 308. وقال أحد المشاركين: «لم يعد هذا في القانون الآن وهناك عقوبة، وأعتقد أن النسب المئوية لزواج الأطفال ستصبح أقل». وقد كان السبب الرئيسي لزواج الأطفال بموجب المادة 308، هو الحمل.

يعتقد بعض المشاركين أن زواج الأطفال للفتيات في ظل «ظروف خاصة» ضروري لتأمين مستقبلهن. وتتنوع الأسباب من التسرب المدرسي أو الفقر العائلي أو عدم قدرة الأب على إعالة أسرته وحالات الفتيات اليتامى وضحايا الاغتصاب.

«أنا أؤيد رفع الوعي. هذا هو دور الوالدين ودور الحكومة. لا نريد أن ينتفض المجتمع ضد القانون، فهناك أشخاص يحتاجون إلى زواج الأطفال بسبب ظروف خاصة معينة (الفتاة يتيمة، قضية اغتصاب)» «قائد مجتمعي/ معلم وإمام.

يمكن أن ترتفع جرائم الشرف نتيجة لتصرفات الفتيات «غير الأخلاقية» التي يرتكبها شقيقها أو والدها إذا لم تكن قادرة على الزواج.

وقد صرح أحد أساتذة الدراسات الدينية أنه حتى لو تم سن القوانين، طالما رأى الناس زواج الأطفال ضروريًا، فيمكنهم دائمًا إيجاد طريقة للتغلب على القوانين. من المهم الحفاظ على الأعراف الثقافية والاجتماعية في قضية معقدة مثل زواج الأطفال من أجل منع العواقب غير المرغوب فيها.

فترة الخطوبة وتسجيل الزيجات

إحدى القضايا الرئيسية التي أثارها المشاركون كانت أن عدد الزيجات الموثقة لا يميز بين «الخطوبة» والزواج القانوني. يتم تسجيل الخطبة تقليديا كزواج قانوني، ولكن لا يجوز إتمام الزواج إلا بعد تاريخ لاحق، وغالبًا ما يكون ذلك سنة أو سنتين من تاريخ الزواج التعاقدي. فعدد حالات الطلاق من زواج الأطفال لا تمثل بالضرورة الزيجات التامة.

«قد يخطبون في سن *15* ولكنهم لا يتزوجون قبل سن *17* أو *18*، لأنهم يأخذون وقتهم في التحضير للزفاف.»
أحد صانعي السياسات.

لاحظ العديد من المشاركين أن الأشخاص لا يحتاجون إلى تجنب تسجيل الزواج حتى يصل عمر الطرفين إلى 18 عامًا لأنه بإمكانهما الآن التغلب على القانون والزواج بشكل شرعي في سن 15 عامًا.

«تزوج عم لي من زوجته الثانية وكانت أصغر من بناته! لقد كانت تبلغ من العمر *15* أو *16* عامًا. الآن، ليست هناك حاجة، فهذا جائز ضمن الإطار القانوني، لقد كان هناك قانون قبل عام أو عامين، ينص على أنه إذا كانت الفتاة فوق سن *15* عامًا وترغب في الزواج، فيمكن للقاضي إصدار أمر بالإستثناء. فليست هناك حاجة لرشوة أي شخص الآن!» - قائد مجتمع/ معلم، جرش.

يناقض الزعيم الديني هذا من تجربته، قائلاً إنه من الشائع جدًا أن يتم الاتفاق على الزيجات حاليًا وتجري دون تسجيل رسمي حتى يبلغ عمر كلا الطرفين 18 عامًا.

الإختلافات الجغرافية

«يختلف مصطلح «الزواج المبكر» من منطقة إلى أخرى، فإذا قلت الزواج المبكر في عمان، فإنهم يعتقدون انه الزواج في سن *18* أو *20* أو *21*، وهذا أمر مقبول».

صرح أحد صانعي السياسات أن أعلى نسبة من زواج الأطفال تحدث في عمان. ويعتقد المشاركون الآخرون أنه لا يتعلق الأمر بمنطقة ما بقدر ما يتعلق بظروف الأسر المعنية.

في المخيمات السورية، تكون المعدلات أعلى ويمكن أن نعزو ذلك إلى التقاليد، التي توجد داخل مجموعة فرعية من المجتمع السوري ككل. ذكر بعض المشاركين أنه قبل تدفق اللاجئين السوريين، كان من الشائع بين بعض المجتمعات الأردنية السفر إلى سوريا والزواج من الفتيات هناك (الزواج لن يكون مقبولاً بموجب القانون الأردني) وبعد ذلك يعدن الفتيات مع أزواجهن.

وقد تم إجراء دراسات محدودة في أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة وعدد قليل جدًا من الحالات المسجلة للزواج أو المواليد. وقد ذكر أحد المشاركين أنهم لا يخضعون «لسلطة» أي قوانين. ويعتقد أحد صانعي السياسات أن زواج الأطفال مرتفع بين أقليات المجتمعات الأردنية المهمشة،

«...يفضل الرجال في هذا المجتمع الزواج من فتاة تبلغ من العمر *13* عامًا حتى يتمكن من تربيتها بالطريقة التي يريدها».

وقد أبرز العديد من المشاركين أن قضية زواج الأطفال قد تكون أكثر انتشارًا في شمال الأردن وأقل انتشارًا في الجنوب.

الإختلافات العرقية

تم تسليط الضوء على الفرق بين السوريين والأردنيين في زواج الأطفال، وأشار بعض المشاركين إلى أن نسبة زواج الأطفال بين السوريين تتراوح بين 33٪ و35٪. وقد صرح أحد المشاركين:

«في القوانين المدنية في سوريا، يمكن للفتيات أن يتزوجن في سن الثالثة عشرة، والفتيان في سن السادسة عشرة. في سوريا، من المقبول إجراء الزواج من خلال شيخ فقط، دون تسجيل الزواج رسميًا على الفور. لذا، عندما أتوا إلى الأردن، احتفظوا بهذا التقليد، لكن هذا لم يعد مسموحًا به، فهم بحاجة إلى اتباع القانون الأردني! «. أحد صانعي السياسات.

ما زالت الفتيات السوريات دون سن الخامسة عشرة يتزوجن داخل مخيمات اللاجئين في الأردن، ويتم ذلك دون وجود شيخ، ونتيجة لذلك يكون هناك أطفال لا يحملون أي مستندات أو دليل على وجودهم. وقد أشار المشاركون إلى أن هذه ستظل مشكلة كبيرة. ويعتقد المشاركون أن مخيمات اللاجئين بشكل عام، سواء أكانت فلسطينية أم سورية، فيها مستويات أعلى من زواج الأطفال مقارنة بالمعدل الوطني.

وقد إتفق المشاركون على أن التقاليد وتوقعات المجتمع هي الدوافع الرئيسية لزواج الأطفال. وقد قال أحد المشاركين حول هذا الموضوع:

«نعم، إنه كذلك بالتأكيد. بالنسبة لي، جاءت عائلتي من فلسطين وكل فتاة في عائلتي تزوجت في سن *18*، وهذا هو العُرف. مع ذلك، في الأردن، يكون العمر المقبول للزواج هو بعد أن تنتهي الإناث من الدراسة في الرابعة والعشرين من العمر. وفي عمان يكون العمر أكبر، حيث تبلغ الفتاة من العمر *30* عامًا وما زالت مقبولة للزواج. ". أحد صانعي السياسات.

يعتقد المشاركون أن هناك توازنا في التقاليد التي تغيرت الآن على مدى السنوات العشر الماضية نحو الزواج في سن أكبر. ويوافق المشاركون على أن هذا يعتمد على الأسرة، لكن بشكل عام، «تكون العائلات موافقة على زواج الفتاة في سن أكبر.» أحد صانعي السياسات.

لقد كان هناك إجماع بين المشاركين على أن الذكور في المجتمع بشكل عام يفضلون الفتيات الأصغر سنا لأنهن، حسب رأي أحد المشاركين، يعتبرن «أكثر براءة ويمكن التحكم فيهن بسهولة»، وهو ما يشجع بدوره زواج الاطفال. كان هذا المثال وثيق الصلة بشكل خاص في بيئة المخيم الفلسطيني، حيث تم وصف السيناريو التالي:

«في هذه السن، سيكون لديه عمل، مثل السوبر ماركت، لذا في العشرين من عمره، فهو يتزوج لأنه لديه دخل ولا يريد مواصلة تعليمه. يجب أن يكون هناك فارق سن بينهما، لذلك ستكون الفتاة صغيرة جدا بعد ذلك ". أحد صانعي السياسات.

وفيما يتعلق بأقليات المجتمعات الأردنية المهمشة، ذكر المستجيبون أن معظم حالات الزواج غير مسجلة لهذه المجموعة، وليس لديهم دفاتر عائلية رسمية لإثبات علاقتهم ومن ثم يصعب تقديم إحصاءات رسمية عن اتجاهات الزواج.

دوافع زواج الأطفال

لقد حدد صانعو السياسات في جميع المجالات ثلاثة عوامل رئيسية لخطر زواج الأطفال، وهي: الفقر، التسرب من المدرسة، والمفاهيم والأعراف الثقافية - مكررين النتائج التي توصلت إليها مناقشات مجموعات التركيز.

لقد كان ينظر إلى الآباء والبيئة الأسرية على أنهم أكبر عامل خطر لزواج الأطفال. ويكون للوالدين أكبر تأثير في تقرير زواج إبنهما مبكرًا، سواء كان ذلك لأسباب مالية أو لوجهات نظر أكثر تعمقًا حول مكان الفتيات / النساء داخل المجتمع. وقد صرح أحد المشاركين بما يلي:

«... تزوج بعض الأسر بناتها في وقت مبكر لإيوائهم، أو لأنهم لا يعتقدون أنه ينبغي أن يكون لها الحق في العمل، فهم يعتقدون أن الرجل هو المسؤول الوحيد عن توفير مستلزمات الحياة. لقد كنت معهم في مجموعات التركيز وأعرف كيف يفكرون؛ لا ينبغي أن يكون للفتاة أي صوت أو رأي». أحد صانعي السياسات.

تعتبر الأسباب المالية والاقتصادية قوة دافعة وراء قرارات بعض العائلات لتزويج بناتهم في وقت مبكر. وقد رأى أعضاء السلطة القضائية أن مستوى التعليم المنخفض عامل خطر مهم في زواج الأطفال. وقد تتنبأ مجموعة مختلطة من الوضع المالي ومستوى التعليم بزواج الأطفال، لكن هذا لم يكن مطلقًا لأن بعض الأسر التي تتمتع بوضع مالي أفضل لديها نسب مئوية أعلى من زواج الأطفال، وهو تصور تدعمه أحدث بيانات المسح الديموغرافي والصحي بشأن زواج الأطفال.

كما يُنظر إلى الازدحام في المجتمعات والمخيمات الحضرية كعوامل خطر لزواج الأطفال.

وقد تم تحديد المجتمعات الدينية المحافظة أيضًا كدافع نحو زيادة زواج الأطفال في المستقبل. لاحظ المشاركون، وعلى نحو متزايد، أن اليافعون أكثر تعرضًا للعالم الخارجي ولديهم طرق أفضل للتواصل مع بعضهم البعض، وبالتالي لا يُنظر إلى القيم الدينية المغروسة في الأطفال واليافعين على أنها قوية بما يكفي لمقاومة هذه التغييرات. وهذا بدوره يدفع الآباء إلى اللجوء إلى الزواج من أجل منع حدوث أي شيء «مخز» أو ضار بسمعة الأسرة. وقد أفاد المستجيبون أيضًا أن لدى المؤسسات الدينية والأئمة تأثير كبير على الناس حتى من خلال خطب الجمعة. كما ذكر من تمت مقابلتهم فكرة السترة في المجتمع: «نحن دائمًا ما نربط الشرف بعذرية الفتاة». أحد صانعي السياسات.

لقد تم تحديد النظام التعليمي من قبل المشاركين كعامل رئيسي لمنع زواج الأطفال. فقد أشاروا إلى إن الفتيات اللائي لا يجدن الأداء الأكاديمي مسموح لهن حاليًا بالتسرب من المدرسة، وأن هناك نقصًا في الفرص والتدريب اللامنهجي التي يمكن من توفير التدريب لهؤلاء الفتيات والاستفادة من مواهبهن الفريدة. كما شعر المشاركون أن هذا من شأنه أن يعزز استقلال الفتيات وقدرتهم على اتخاذ قرارات طويلة الأجل، حيث لم يعد ينظر إلى الزواج باعتباره الإمكانية الوحيدة.

آراء المجيبين حول انتشار تقاليد محددة - مثل زواج ابن عم (الأقارب) والخطوبة المبكرة (في مجتمعهم وفي مجتمعات الآخرين)

الزواج بين أبناء العم هو أمر شائع في المناطق الفقيرة والمهمشة وفي العائلات التي تعاني الكثير من المشكلات. على الرغم من مخاطر الأمراض الوراثية، إلا أنهم ما زالوا يختارون الزواج من أولاد العم.

«في مجتمع المخيم، ترى الكثير من الأقارب يتزوجون من بعضهم البعض. هذا يعتمد على الأسرة: إذا كانوا متعلمين جيدًا ومستنيرين، عندها سوف يكونون ضد هذه الفكرة؛ إذا كانوا جميعًا أميين فسوف يكونون مؤيدين لذلك. نتحدث عن العلاقات الأسرية، وهذا يتوقف على ما إذا كانوا يتفقون مع هذا أم لا. «- أحد قادة المجتمع / معلم، جرش.

صرح أستاذ في القانون الشرعي أن بعض العائلات «تحجز» بناتها من أجل أبناء عمومتها.

قال معلم وإمام في الرصيفة إن التقارب شائع ومساهم مشترك في حالات الزواج غير المسجلة (قبل سن 18). يتم خطب فتاة لا تتجاوز من العمر 15 عاماً لابن عمها، بينما يتراوح عمر الصبي بين 17 و20 عامًا. في بعض المجتمعات، تفضل العائلات أن يتزوج أولادها من خارج إطار العائلة.

زواج الطفل من أجل الحب، ومنع أي «أخطاء» من الحدوث، أمر لا يعتبر خارج عن المألوف وفقًا لأحد المشاركين من الرصيفة. أعرب المشارك عن وجهة نظر مفادها أن الفتيات الأصغر سنا أكثر خصوبة، قائلين:

لا شك أن هذه الفكرة موجودة. عندما تعطي الشجرة ثمارها الأولى، ستكون الثمار جيدة جدًا. عندما تتزوج فتاة في سن السادسة عشرة، ستكون قادرة على إنجاب المزيد من الأطفال، إذا كانت حاملاً مرة كل سنتين. من المعروف أن النساء يكبرن قبل الرجال».
- أحد قادة المجتمع/ معلم إمام، الرصيفة

«زواج الأطفال أمر شائع في بعض الأسر أو القرى - وليس في جميع أنحاء الأردن. ليس كل الأردنيين لديهم نفس المنظور تجاه زواج الأطفال؛ هناك بعض العائلات التي تقبل زواج الأطفال»- المستشار القانوني والإعلامي، الأوقاف.

«تعليم الفتيات هو قرار مهم للغاية لتجنب زواج الأطفال؛ بالتأكيد سوف يقلل من زواج الأطفال. الفتاة متعلمة ستكون على دراية بما يجري حولها. التعليم سلاح يمكن أن تستخدمه لمحاربة زواج الأطفال، لأنها ستكون مدركة لحقوقها وواجباتها، وستتعلم بما يكفي لتعلم أن الزواج يجب ألا يكون في سن مبكرة. يمكنها أيضًا التأثير على الأشخاص المحيطين بها وستبذل قصارى جهدها لتجنب زواج الأطفال والتقاليد ذات الصلة». - المستشار القانوني والإعلامي، الأوقاف

وجهات نظر المجيبين الشخصية حول مدى الرغبة في وقف زواج الأطفال (ولماذا)

يعتقد المشاركون أن زواج الأطفال (أقل من 18 عامًا) يجب إيقافه حيث يفتقر الطفل إلى النضج والفهم الحقيقي لما سوف ينخرطون به. سوف يستغرق الأمر من 10 إلى 20 عامًا ليعكسوا ويدركوا كيف تم إنتزاع حياتهم.

صرح أستاذ الشريعة أنه خلال العشرين عامًا من ممارسته لمهنته، لم يسأل أحد أبدًا عن رأيه حول السماح بزواج الأطفال أم لا. قال المشارك إن المحكمة تحاول بكل الطرق منع زواج الأطفال، ولكن هناك العديد من الثغرات:

«من وجهة نظري، أن الثامنة عشرة هو السن القانوني للفرد، وعلينا أن نجعل حالات الزواج في سن أصغر نادرة جدًا وفي ظل ظروف خاصة.» - قائد مجتمع / أستاذ شريعة

وقد علق مرشد المدرسة على أهمية إنهاء الفتيات لتعليمهن لضمان استقلالهن على المدى الطويل. أن تثقيف الآباء ورفع وعيهم بالحماية المفرطة والمعتقدات الخاطئة حول العفة مر مهم لكبح زواج الأطفال.

شارك المشاركون تجاربهم حول حالات زواج الأطفال التي حدثت داخل عائلاتهم ومجتمعاتهم، حيث كانت جميع حالات الزواج بهذا الشكل باستثناء حالتين فشلت.

شخصياً، أنا ضد هذا الزواج، لأن هذه الممارسة مرتبطة بما يمكن تسميته» تاريخ الموتى»، وبعبارة أخرى فهي مرتبطة بالتقاليد القديمة جدًا. في الماضي، كان هذا تقليدًا داخل العائلات والقبائل، لذلك أعتقد أن هذا ليس مفيدًا وقد يتسبب في الكثير من المشكلات. معظم حالات زواج الأطفال تفشل». - المستشار القانوني والإعلامي، الأوقاف

4. الخاتمة والمداخلات متعددة القطاعات

يحلل هذا الفصل النتائج المقدمة في دراسة الأساليب المختلطة من خلال إطارين منفصلين: (1) الإطار الذي يركز على الطفل لفهم دوافع زواج الأطفال (Maternowska، Potts and Fry، 2018) و(2) إطار التغيير الاجتماعي والسلوكي للمكتب الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (اليونيسف، 2019). ومن خلال تطبيق هذين الإطارين، يمكننا استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها تطبيق النتائج الرئيسية - في هذه الحالة، العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها في خطة متعددة القطاعات للحد من زواج الأطفال في الأردن.

إطار العمل المتمركز حول الطفل

أن إطار العمل المتمركز حول الطفل هو تعديلاً حديثاً لإطار العمل الاجتماعي البيئي، حيث يستكشف دوافع زواج الأطفال أو العوامل على المستوى المؤسسي والهيكلي التي تهيء الظروف لوقوع زواج الأطفال على نحو أكبر (أو أقل). تختلف هذه العوامل عن عوامل الخطر وعوامل الوقاية التي تعكس احتمال وقوع زواج الأطفال بسبب صفات يجري قياسها في الغالب على مستوى الفرد والعلاقات الشخصية والمجتمع (Mater-nowska, Potts & Fry, 2018). تدعم نتائجنا فكرة عدم وجود مستوى واحد فقط ضمن النموذج الاجتماعي والبيئي أو عامل واحد فقط (الدوافع أو عوامل الخطر/ الوقاية) ضمن أو بين هذه المستويات يحدد أو يفسر زواج الأطفال. بل إن أي عامل قد يؤدي إلى وضع يصبح فيه زواج الأطفال أكثر احتمالاً عند جمعه مع عامل واحد آخر أو أكثر. وهكذا يتم تحديد الطبيعة المتغيرة للمجتمع على المستوى الهيكلي بطرق مختلفة لما يحدث للأطفال في حياتهم اليومية في المنزل وفي المدارس وفي المجتمع.

يظهر إطار العمل المتكامل التقاطع المحتمل لكل مستوى بدلاً من تمثيل المستويات بطريقة تخطيطة قد يساء تفسيرها على أنها أقل دينامية أو أكثر هرمية مما هو مقصود (Maternowska & Potts, 2017). وهو مصمم لمساعدة المختصين على تصور الطريقة التي تتفاعل فيها دوافع زواج الأطفال مع عوامل الخطر والعوامل الوقائية. والأهم من ذلك أنه يبقي الطفل في المركز - فيتفاعل ويواجه ويتقاطع مع مجموعة متنوعة من الدوافع وعوامل الخطر والوقاية خلال مراحل حياته.

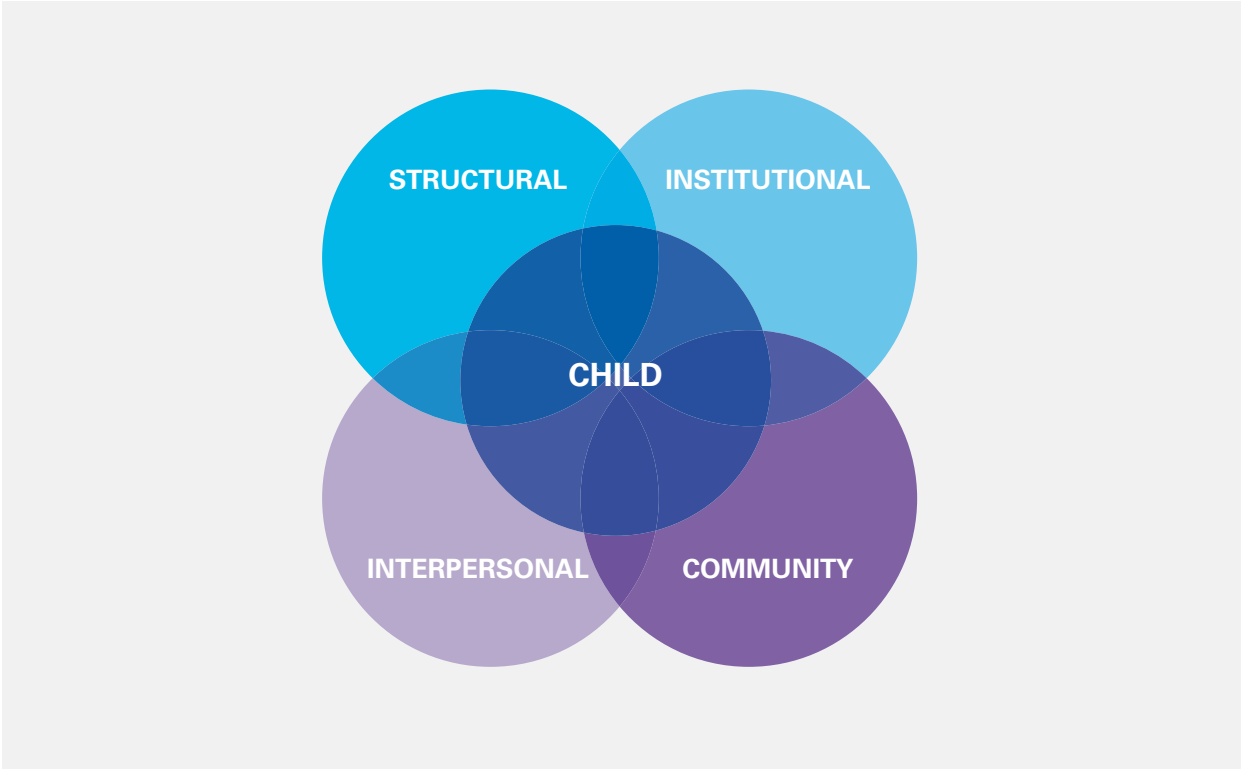

حددت هذه الدراسة عدداً من عوامل الخطر الرئيسية لزواج الأطفال **على المستوى الفردي**، وكان التحصيل العلمي (لكل من الأطفال ووالديهم) والعرق والنوع الاجتماعي (الفتيات أكثر عرضة للخطر) ووضع اللاجئين من تلك العوامل. أما على **مستوى العلاقات الشخصية**، فنرى أن الفقر الذي يؤدي إلى التوتر الأسري وتدخل العائلة الممتدة وعدد أفراد الأسرة وتعدد الزوجات وزواج الأقارب والعنف الأسري والخلافات بين الزوجين من عوامل الخطر المؤدية لزواج الأطفال. ونجد على **مستوى المجتمع** مواقف بشأن القيمة الكبيرة للزواج والمعايير الجنسانية المتعلقة بالزواج والمعتقدات العشائرية والثقافية بشأن زواج الأقارب والمعتقدات والأعراف الدينية والعيش في المناطق الريفية من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي الى انتشار زواج الأطفال. لكن ربما يكون العامل الأهم على مستوى المجتمع - والذي ذكرته كل مجموعة تقريباً في كل مصدر للبيانات - هو السترة والتوقعات الثقافية المحيطة بها وثقافة العيب عندما يتم النظر اليها على أنها ضائعة أو غير محمية. يتفحص هذا النموذج دوافع زواج الأطفال على المستوى المؤسسي والهيكلي أيضاً. على **المستوى المؤسسي**، هناك مجموعة من القوانين والسياسات المتعلقة بزواج الأطفال بما فيها التشريعات الجديدة، إلا أن هناك بعض الممارسات أيضاً التي حددها المشاركين (مثل تأجيل التسجيل وما إلى ذلك) والتي تتيح استمرار زواج الأطفال. تشمل العوامل المؤسسية الاخرى الناشئة عن الدراسة النوعية اختلاف في التعريفات والمعتقدات بيم المؤسسات حول المصطلحات والتعاريف المتصلة بزواج الاطفال. أخيراً، هناك مواضيع رئيسية مستقاة من البيانات بشأن الفروقات بين القوانين والممارسات في الدول الأصل والدول المستضيفة، لا سيما فيما يتعلق باللاجئين السوريين، وهو ما يتيح استمرار زواج الأطفال في الأردن. أما على **المستوى الهيكلي**، فقد برز الفقر والأسباب الكامنة المؤدية له على أنه الدافع الرئيسي، إضافة إلى نقص فرص التعليم (والمعتقدات المتعلقة بأهمية التعليم والتي تعد عامل خطر أيضاً على مستوى العلاقات الشخصية والمجتمع) وعدم المساواة بين الجنسين (تفضيل الفتيان والحاجة لحماية الفتيات على نحو أكبر وما إلى ذلك).

إطار عمل التغيير الاجتماعي والسلوكي

بعد تحديد أهم عوامل الخطر والوقاية من خلال البيانات، كانت الصعوبة تكمن في تحديد مواضع التدخل المُثلى من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي والسلوكي المتعلق بزواج الأطفال. تم تطوير هذا النموذج من قبل مكتب اليونيسف الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف زيادة الوضوح والدقة في تصميم ومراقبة برامج التغيير الاجتماعي والسلوكي (اليونيسف، 2019). من خلال السؤال عن الأسباب التي تدفع الناس لفعل ما يفعلونه، يمكننا أن نفكك تركيبة السلوكيات من أجل تحديد أهم دوافعها كما هي محددة في الدراسة النوعية والتحليل الثانوي. يمكن توظيف هذه الخريطة النظرية كقائمة تحقق عند محاولة فهم السلوكيات (البحث) والتأثير على السلوكيات (البرامج) وتتبع التغيير (الرصد). نحن نستخدم هذا النموذج لفهم الدراسات وجعل التخطيط متعدد القطاعات أكثر انتظاماً واعتماداً على الأدلة. ومن مزايا إطار العمل هذا أنه يهيئ أيضاً مرجعية ولغة مشتركة لمناقشة التغيير الاجتماعي والسلوكي، والتعاون، وبناء القدرات، وترسيخ مختلف التدخلات والأدوات التي نقوم بتطويرها.

كما أن هذا النموذج يجمع العديد من نظريات التغيير السلوكي - مثلاً كيف ينتقل الناس من سلوك إلى آخر (وبذلك ينخفض زواج الأطفال). يبرز مربع النص أدناه النظريات والنماذج السلوكية التي تم استخدامها لشرح هذا الإطار

الجدول 4.1: النظريات التي تساهم في إطار التغيير الاجتماعي والسلوكي لليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستخدمة من أجل شرح هذا الإطار.

آثار وسائل الإعلام

- الإجراء المنطقي ونموذج السلوك المخطط
- نظرية الكفاءة الذاتية
- النظرية الاجتماعية المعرفية
- النموذج البيئي الاجتماعي
- التسويق الإجتماعي والتسويق الإجتماعي المعتمد على المجتمع
- الحركات الاجتماعية
- نظرية الشبكات الاجتماعية ومدارات التأثير
- نظريات العادات الإجتماعية
- علم اجتماع المنظمات
- نظرية السلوك الاجتماعي المعياري
- نموذج نظرية التغيير (مراحل التغيير)
- نظرية الإسناد
- النظريات الاقتصادية السلوكية
- نموذج التواصل من أجل التغيير الاجتماعي
- نماذج المشاركة المجتمعية
- نظرية النظم المعقدة
- القرار النظري للسلوك الجماعي
- نشر الابتكارات
- النظرية التطورية للتحيزات المعرفية
- التطور من أجل الصحة المستدامة
- النظريات الاجتماعية للنوع الاجتماعي
- نموذج المعتقدات الصحية
- النموذج السلوكي المتكامل
- نظرية التفكير

المصدر: اليونيسف، 2019

الشكل4.1: العوامل الثلاثة المؤثرة على السلوكيات

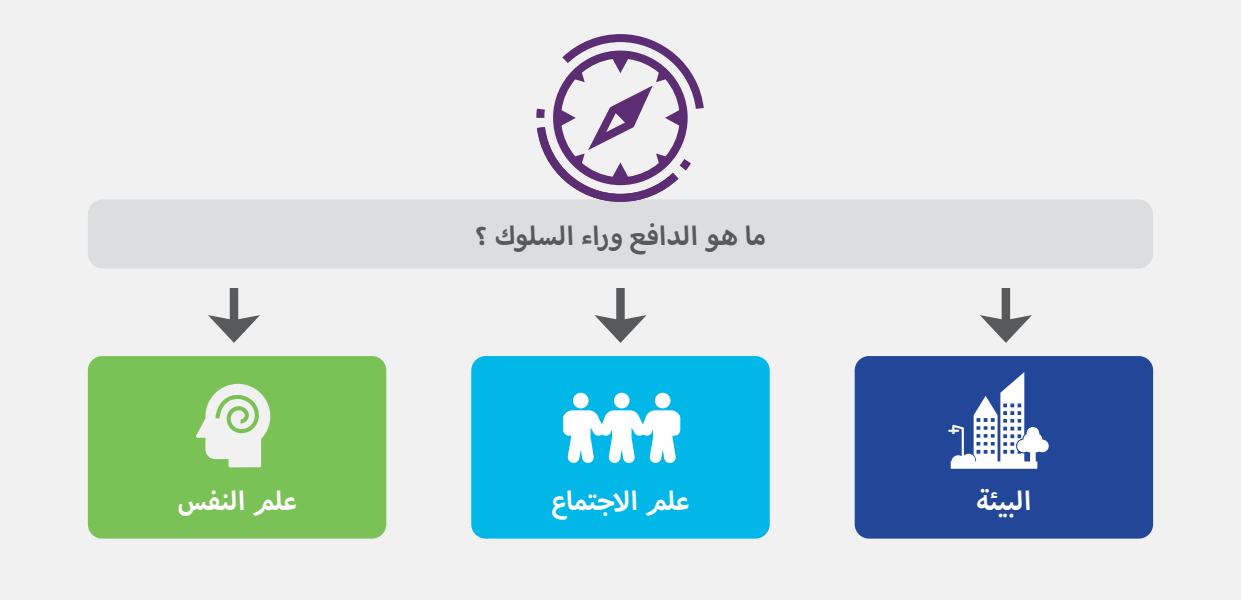

المصدر: اليونيسف، 2019

يحدد هذا النموذج دوافع مندرجة ضمن ثلاث فئات مختلفة (علم النفس وعلم الاجتماع والبيئية). وقد تم تصنيف هذه الدوافع الموجودة ضمن كل فئة وفقاً لمستويين اثنين:

- المستوى الاول: الدوافع عالية المستوى وتسمى العوامل
- المستوى الثاني: يتم تفكيك كل عامل في العديد من الأبعاد التي ينطوي عليها. هذه المفاهيم موضحة أدناه لكل فئة من الفئات الثلاث.

الشكل 4.2: العوامل المعززة للدوافع النفسية

المصدر: اليونيسف، 2019

الشكل 4.3: العوامل المعززة للدوافع الاجتماعية

المصدر: اليونيسف، 2019

الشكل 4.4: العوامل المعززة للدوافع البيئية

المصدر: اليونيسف، 2019

يقدم الشكل 4.5 ملخصًا لكل عنصر من العناصر الرئيسية، وفيما يلي الموضوعات الرئيسية الناشئة عن هذه الدراسة في كل مجال من هذه المجالات.

الشكل 4.5: جمع عناصر إطار العمل

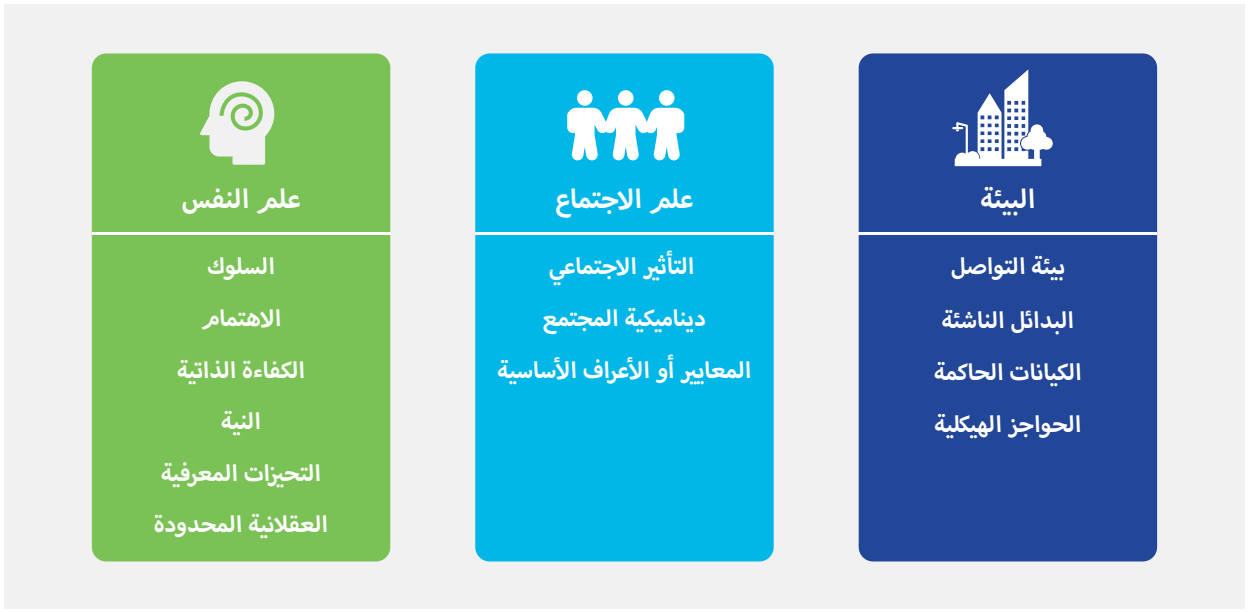

المصدر: اليونيسف، 2019

إذا نظرنا إلى كل من المجالات الرئيسية المعرفية في إطار العمل هذا وقارناها بمواضيع البيانات البارزة في الدراسة، نجد أن المواضيع المندرجة تحت **الدوافع النفسية** هي المتعلقة بالمعتقدات والمواقف والاهتمامات والكفاءة الذاتية.

وقد ظهرت في الدراسة عدة مواضيع في هذه المجالات منها المعيقات المتعلقة بالتوجهات إزاء التعليم (والإيمان بأهميته وفعاليته) والرغبة بالحفاظ على نسل الأسرة والحفاظ على سمعة الشخص وأسرته (وذلك ينطوي على الخوف من الإشاعات والتعرض للتهميش). لكن من الناحية الإيجابية، أظهر معظم المشاركين اهتماماً في العيش في مجتمع خال من زواج الأطفال، إلا أن بعض المجتمعات كانت تفتقر للوعي بطرق أخرى

للعيش (وفقاً لما أظهرته المقابلات مع أفراد المجتمعات الأردنية المهمشة).

وقد ذُكرت الثقافة العشائرية وزواج الأقارب من قبل عدد من المشاركين وبالإضافة الى التأكيد على الأسباب النفسية وأيضاً الاجتماعية. كانت هناك اختلافات في آراء الأسر بشأن العمر الأمثل للزواج، والفروقات القائمة على النوع الاجتماعي أيضاً بين الإناث والذكور في المعتقدات بشأن زواج الأطفال (وقد ظهر ذلك بشكل بارز بين اللاجئين الفلسطينيين).

كما ظهر عدد من **الأسباب الاجتماعية** - وهي شبيهة بمستويات «المجتمع» و»العلاقات الشخصية» في إطار العمل المتمحور حول الطفل. وتشمل مفهوم «السترة» والضغوط المجتمعية المرتبطة بها وبالقيمة الاجتماعية العالية للزواج (لا سيما بالنسبة للفتيات) والاحتمالات الناجمة عن ذلك لانتشار الشائعات في المجتمع في حال عدم السترة، فضلاً عن الأعراف المتعلقة بالجنسين -لا سيما بشأن عمر الزواج- التي ترسخ وفقاً للمشاركين كلاً من الأسباب الرئيسية لزواج الأطفال. كما كان أثر العائلة الممتدة وزواج الأقارب من المواضيع البارزة في هذا المجال. أخيراً، هناك تضارب في الآراء بشأن أهمية المعتقدات الدينية بوصفها سبباً يؤدي إلى زواج الأطفال، لكن جميع المشاركين أكدوا على أهمية الأثر الديني في الحد من زواج الأطفال أو السماح له بالاستمرار.

أخيراً، كانت **الدوافع البيئية** شبيهة بالدوافع المؤسسية والهيكلية في إطار العمل المتمحور حول الطفل، باستثناء أنها تضم أيضاً بيئة التواصل والبدائل الناشئة. لقد اشتملت بيئة التواصل على الكثير من الرسائل المتضاربة - من وسائل التواصل الاجتماعي والمصادر الدينية والجيران وأفراد المجتمع وحتى المؤسسات التي تعمل في مجال صنع السياسات والممارسة المهنية من حيث تعريف زواج الأطفال والمصطلحات المستخدمة لوصفه. كما ذكر اليافعون أنهم يفتقرون للمعلومات حول الموضوع. وركز المشاركون على عدد من البدائل التي ظهرت مؤخراً ومن أكثرها تكراراً مواصلة تعليم الفتيات والزواج بعد ذلك - مع ذكر أمثلة حضرية في الكثير من الأحيان على ذلك.

الشكل 4.6: العوامل المعززة لكل عنصر في إطار العمل بناء على بيانات هذه الدراسة

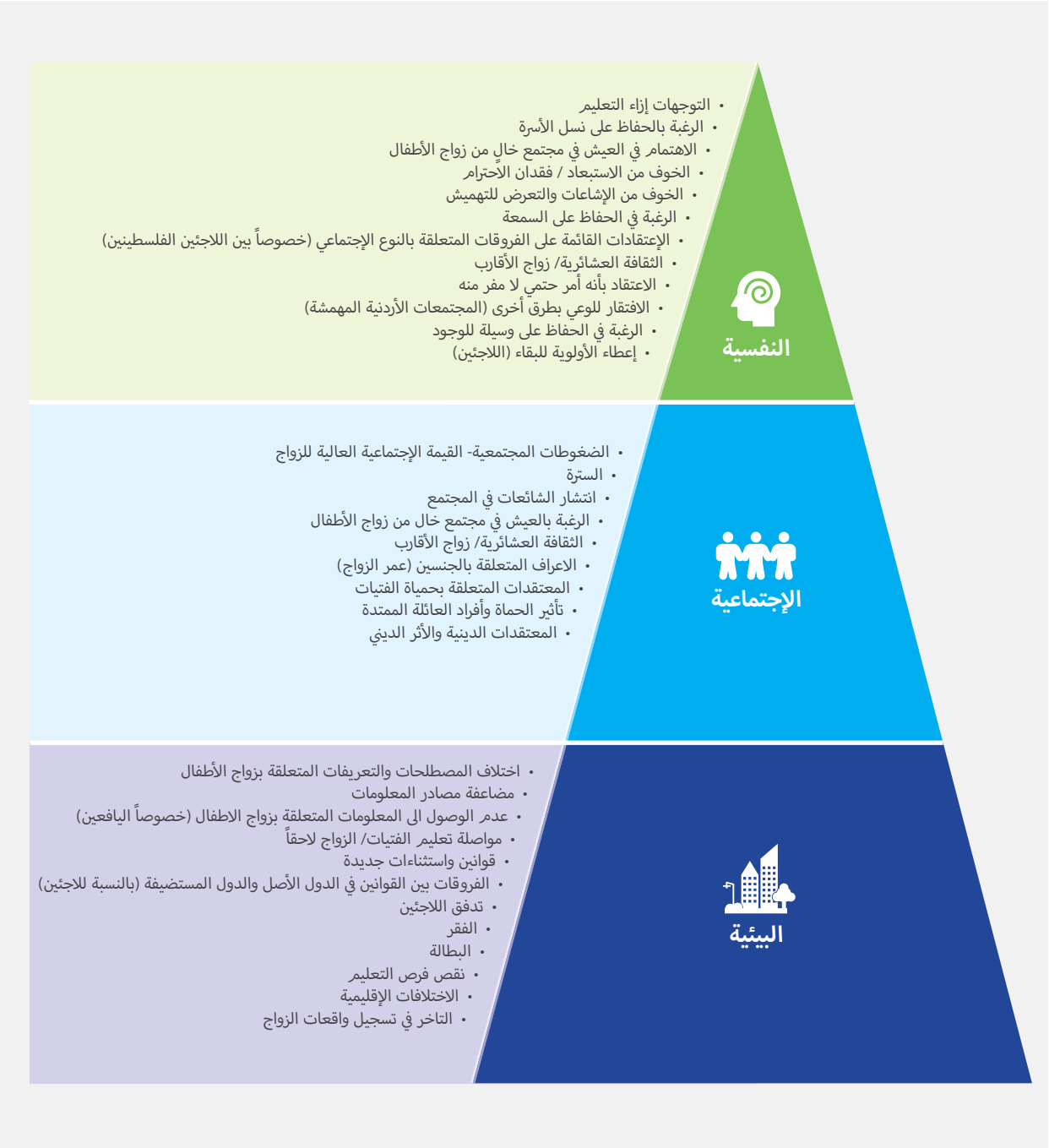

يوفر إطار عمل التغيير الاجتماعي والسلوكي نموذجاً يصف كيفية تفاعل هذه العوامل من أجل دفع السلوكيات الفردية وتحديد التدخلات التي قد تنجح في معالجة هذه العوامل. يوضح الشكل 4.7، العوامل النفسية باللون الأخضر والاجتماعية باللون البرتقالي والبيئية بالأزرق والخصائص الشخصية والسياقية العامة باللون الرمادي (اليونيسف، 2019).

الشكل 4.7: العوامل المعززة لكل عنصر في إطار العمل بناءً على بيانات هذه الدراسة

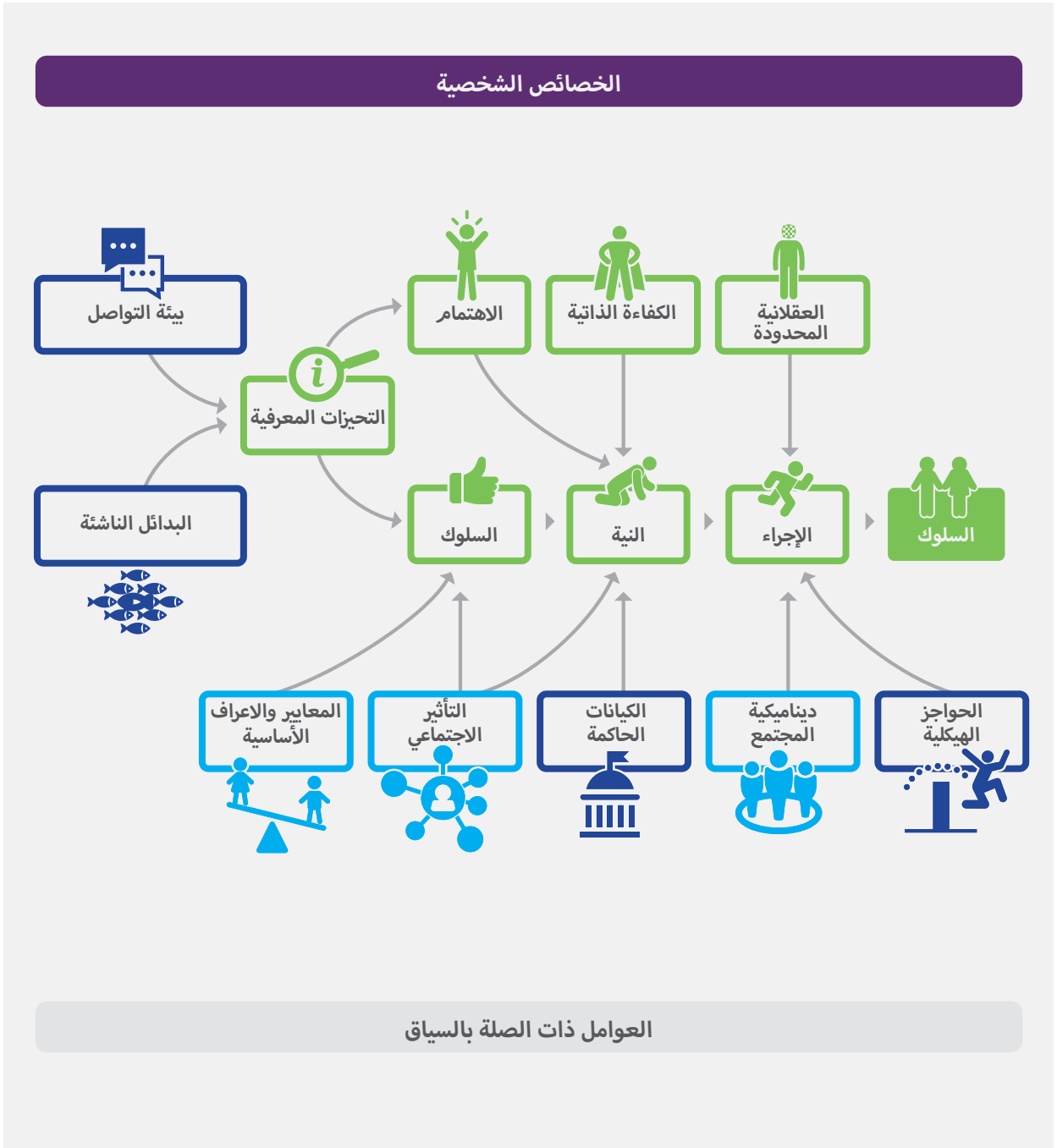

المصدر: اليونيسف، 2019

يمكننا مطابقة المواضيع الرئيسية الناشئة من البيانات مع نموذج التغيير السلوكي والاجتماعي كما يلي:

الشكل 4.8: مطابقة الدوافع الرئيسية من الدراسة مع نموذج التغيير السلوكي والاجتماعي

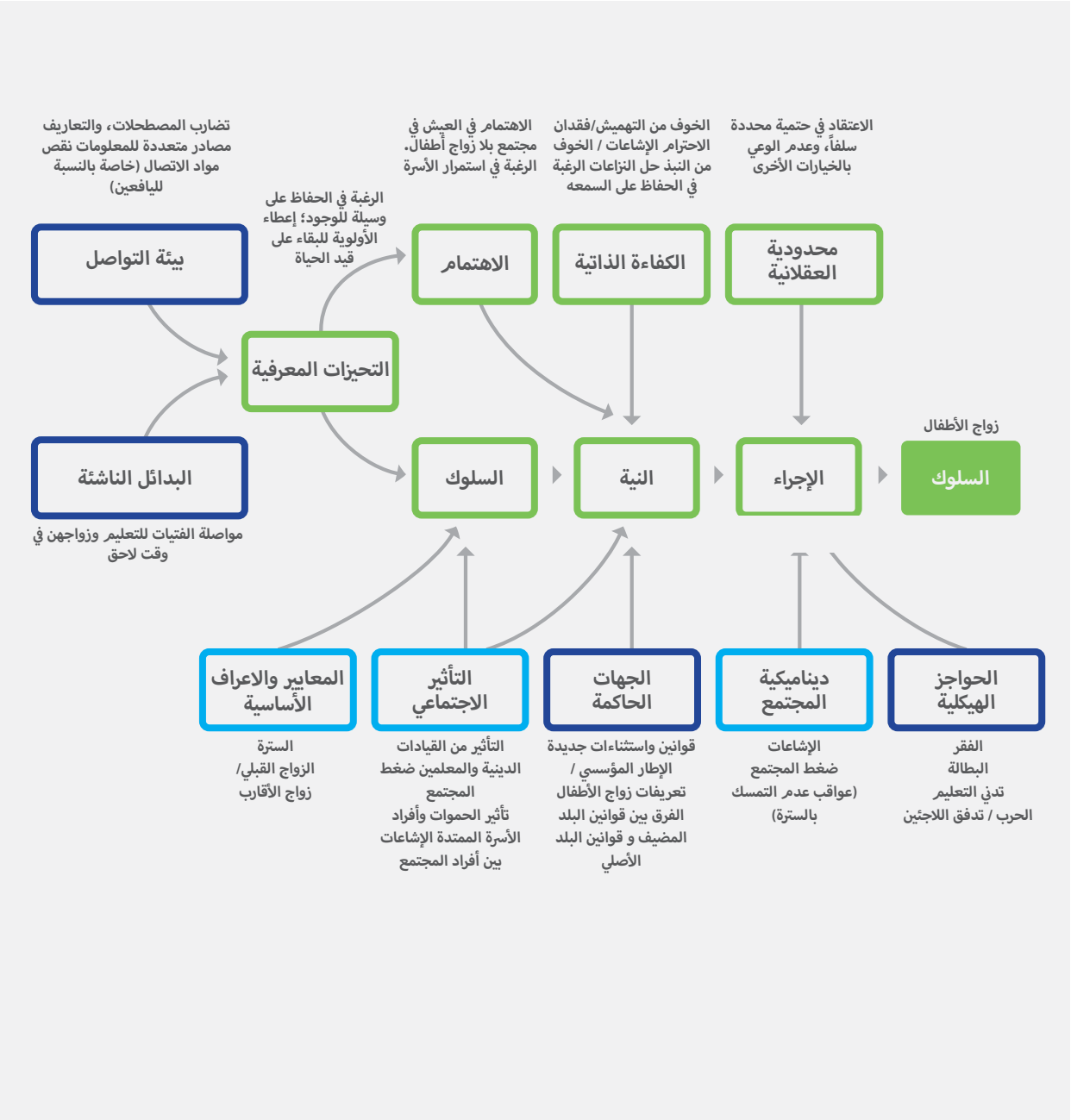

كل عامل في إطار التغيير السلوكي والاجتماعي مرتبط بتدخلات ملائمة له، وعند تفحص البيانات مقابل إطار العمل، يمكن استكشاف التدخلات التالية في كل جزء منه:

الشكل 4.9: مطابقة التدخلات المحتملة الرئيسية مع نموذج التغيير السلوكي والاجتماعي

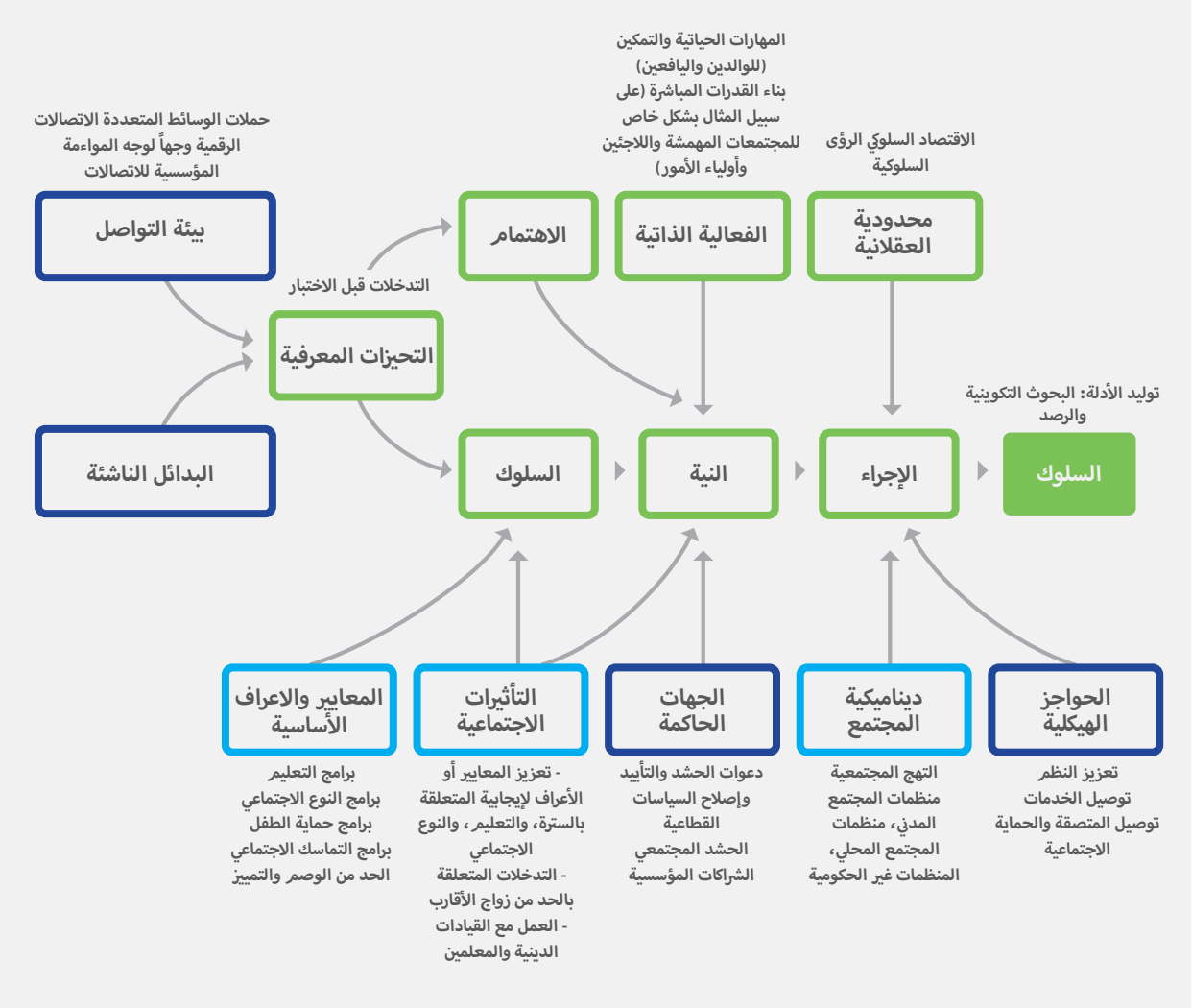

مداخلات متعددة القطاعات

تم استخدام هذين الإطارين لوضع مداخلات متعددة القطاعات لمعالجة الدوافع الرئيسية التي تكمل النتائج في خطة العمل الوطنية للحد من زواج من هم دون سن الثامنة عشر ه للاعوام 2018-2022. وللقيام بذلك، نقدم البيانات باستخدام إطار عمل INSPIRE (انظر الجدول 4.2)، وهي مجموعة من التدخلات التي أثبتت جدواها أو التي من المرجح أن تمنع العنف ضد الأطفال (كما تظهر عوامل مثل زواج الأطفال التي تزيد من تعرض الأطفال للعنف) والتي طورتها منظمة الصحة العالمية واليونيسف ومركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، ومبادرة «معاً من أجل الفتيات»، خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز" وأصحاب المصلحة الآخرين (منظمة الصحة العالمية، 2016). وقد تمت مناقشة هذه الخطة متعددة القطاعات وتعزيزها في اجتماع المصادقة على الدراسة. في هذا الاجتماع، حددت المجموعات المؤسسات الرئيسية المشاركة في تنفيذ البرامج والتدخلات على المستوى الوطني بما في ذلك: 1) وزارة التربية والتعليم، 2) وزارة التنمية الاجتماعية، 3) وزارة الشباب، 4) وزارة العمل، 5) مؤسسة التدريب المهني، 6) صندوق التنمية والتشغيل، 7) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، 8) منظمات المجتمع المدني، 9) القطاع الخاص (المؤسسات الاجتماعية)، 10) المنظمات الدولية، و11) وزارة الصحة. تم وضع خطة العمل متعددة القطاعات بناءً على نتائج الدراسة وتم فحصها والتحقق من صحتها مع خطة العمل الوطنية الحالية التي وضعها مكتب رئيس الوزراء لضمان أخذ جميع التدخلات في الاعتبار

وقد تم توضيح دور هذه المؤسسات من حيث عملها على الحد من زواج الأطفال:

1. وزارة التنمية الاجتماعية: زيادة الوعي بمخاطر زواج الأطفال.
2. مركز المعلومات والبحوث: إجراء الدراسات البحثية للحملات الصحية والاجتماعية.

3. صندوق المعونة الوطنية: التدريب والتأهيل والعمليات المستمرة.
4. وزارة الداخلية، دائرة الأحوال المدنية: استمرار المناقشات مع جميع الأطراف المشاركة في زواج الأطفال.
5. جمعية الملتقى الإنساني لحقوق المرأة: تعزيز الوعي الدستوري والتشريعي.
6. المركز الوطني لحقوق الإنسان: دراسة الدستور لجميع العناصر المتعلقة بزواج الأطفال ورصد الشكاوى.
7. الاتحاد النسائي الأردني العام: تنظيم محاضرات توعوية وبرامج يشارك فيها الرجال.

المراجع

One asterisk (*) indicates that the source was included in the Arabic-language systematic review.
Two asterisks (**) indicates that it was included in the English-language systematic review.

*Al-Majali (2015). "The Most Important Social Reasons that lead to Divorce among divorcees in Karak Governorate," *Al-Manarah*, 21(4a).

*Al-Nadaf and Al-Kurdi (2013). "Determining the age of marriage in the Islamic Shari'a and the Jordanian Personal Status Law for the year 2010 – Comparative Fiqh study," *Jordanian Journal of Islamic Studies,* 11(2), 343–364.

*Al-Shawashreh and Jeet (2017). "The Level of Mental Health Among Married Syrian Minors," *The Jordanian Journal of Educational Sciences,* 13(3), 275–290.

*Al-Zyoud (2012). "The Attitude of the Jordanian Society Toward Early Marriage: Field Study," *Dirasat Journal: Human & Social Studies* 39(2), 436–445

*THE ASSOCIATION FOR THE DEVLOPMENT AND ENHANCEMENT OF WOMEN (2013). Working Paper on Child Marriage in the Arab World. ADEW; available at: <www.adew.org/www/downloads/27112014/res1.pdf>

Bawadi, H. A., and Al-Hamdan, Z. (2017). "The cultural beliefs of Jordanian women during childbearing: implications for nursing care," *International nursing review,* 64(2), 187–194.

Bourdieu, P. (1977). *The Outline of a Theory of Practice,* Cambridge University Press, trans. Richard Nice, 165.

**Clark, C. J., Spencer, R. A., Khalaf, I. A., Gilbert, L., El-Bassel, N., Silverman, J. G., and Raj, A. (2016). "The influence of family violence and child marriage on unmet need for family planning in Jordan," *J Fam Plann Reprod Health Care,* jfprhc-2014.

Committee on the Elimination of Discrimination against Women CEDAW (2017) Concluding Observations on the sixth periodic report of Jordan; available at: <http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fJOR%2fCO%2f6&Lang=en> (last accessed 15.05.18).

Department of Statistics (2016). Population & Housing Census 2015; Available at: <http://census.dos.gov.jo/>

**Gebel, M., and Heyne, S. (2016). "Delayed transitions in times of increasing uncertainty: School-to-work transition and the delay of first marriage in Jordan," *Research in Social Stratification and Mobility,* 46, 61–72.

*Ghazawi (2007). "Social and Economic Causes of Divorce in Northern Jordan: A Field Study in Irbid Governorate," *Dirasat Journal: Human & Social Sciences,* 34(1), 68–83.

**Hammer and Elefante (2016). *The Role of Identification in Ending Child Marriage: Identification for Development (ID4D),* Washington D.C.: World Bank; available at: <http://documents.worldbank.org/curated/en/130281472492551732/pdf/107932-WP-P156810-OUO-9-Child-Marriage.pdf>.

**Higher Population Council (HPC) (2017). A Study on Child Marriage in Jordan. The Hashemite Kingdom of Jordan; available at: <http://kvinfo.dk/sites/default/files/hpc_child_marriage_eng.pdf> (last accessed 14.05.18).

Jabiri, A. (2016). *Gendered Politics and Law in Jordan,* New York: Palgrave Macmillan, DOI 10.1007/978-3-319-32643-6.

JNCW (Jordanian National Commission for Women) (n.d.). National Strategy for Women in Jordan; available at: <http://www.cecl.gr/jordan/Documentation/Natiomal_strategy_women.pdf> (last accessed 15.05.18).

*Karadsheh (2014). "Determinants of Child Labor in Jordan Society: Qualitative Analytical Study," *Jordanian Journal of Social Studies,* 7(3).

*Karadsheh (2012). "Female Early Marriage: Its Determinants and Effects on Demographic Behavior in Jordan," *Jordanian Journal of Social Studies,* 5(1).

*Karadsheh (2005). "Variations and Determinants of Foetal Mortality in Jordan," *Al-Manarah,* 12(1).

*Karadsheh and Shtewe (2012). "Differentiation Determinants of Child Mortality by Gender in Jordan," *The Jordanian Journal of Social Sciences,* 5(2).

KVINFO (2017). Jordan to implement recommendations from child marriage report; available at: <http://kvinfo.org/news-and-background/jordan-implement-recommendations-child-marriage-report> (last accessed 15.05.18).

MOPIC (Ministry of Planning & International Cooperation) (n.d.). Jordan Response Plan for the Syrian Crises 2018–2020.

Official Gazette (2011). "Special Instructions Related to Granting Permission to Marry Individuals under Age Eighteen," Official Gazette #5076 of 16/1/2011 <www.pm.gov.jo>.

Prettitore, P.S., (2015). "Family Law Reform, Gender Equality, and Underage Marriage: A view from Morocco and Jordan," *The Review of Faith & International Affairs,* 13:3, 32–40, DOI: 10.1080/15570274.2015.1075758.

**Ritchie, H. (2017). *Researching livelihoods and services affected by conflict Uncertain livelihoods in refugee environments Between risk and tradition for Syrian refugee women in Jordan.* London: Secure Livelihoods Research Consortium, Overseas Development Institute.

**Safadi, R. R., Daibes, M. A., Haidar, W. H., Al-Nawafleh, A. H., and Constantino, R. E. (2018). "Assessing intimate partner abuse: associated factors and health consequences among Jordanian women," *Issues in mental health nursing,* 39(4), 344-352.

**Sahbani, S., Al-Khateeb, M., and Hikmat, R. (2016). "Early marriage and pregnancy among Syrian adolescent girls in Jordan; do they have a choice?," *Pathogens and global health, 110(6), 217.*

**Save the Children (2014). *Too young to wed: The growing problem of child marriage among Syrian girls in Jordan,* London: Save the Children; available at: <www.savethechildren.org.uk/content/dam/global/reports/education-and-child-protection/too-young-to-wed.pdf>.

*Shtewe and Karadsheh (2014). "Polygamy: its determinants and implications on Jordanian Society: An analytical study," *Studies in Human and Sciences in Jordan,* 41(2).

*Shtewe and Karadsheh (2013). "THE URBAN AND RURAL DISPARITIES AND ITS DEMOGRAPHIC EFFECTS IN THE JORDANIAN SOCIETY ANALYTICAL STUDY," *The Jordanian Journal of Social Sciences,* 6(3).

Shoup, J. (2007). *Culture and Customs of Jordan,* Greenwood Publishing Group, USA.

*SIGI (2016). Early marriage in Jordan Factsheet (1/16) 10907 cases of early marriage during 2016 (13.4%); Available at: <http://sigi-jordan.org/ar/?p=3695> (last accessed 03.05.2018).

**Spencer, D. (2015). "TO PROTECT HER HONOUR" Child marriage in emergencies – the fatal confusion between protecting girls and sexual violence. Care International UK.

**UN Women (2013). Inter-agency assessment: Gender-based violence and child protection among Syrian refugees in Jordan, with a focus on early marriage. Amman: UN Women; available at: <http://jo.one.un.org/uploaded/publications_book/1458653027.pdf>.

UNICEF (n.d.). Jordan country Brief: UNICEF regional study on child marriage in the Middle East and North Africa. UNICEF in collaboration with the International Center for Research on Women (ICRW). Amman, Jordan.

UNICEF (2018). Assessment of Syrian Refugee Children in Host Communities in Jordan. Amman: UNICEF Jordan Social Policy Section.

**UNICEF (2018). UNICEF regional study on child marriage in the Middle East and North Africa. UNICEF in collaboration with the International Center for Research on Women (ICRW). Amman, Jordan.

**UNICEF (2018). Baseline study report for Hajati Cash Transfer; available at: <www.unicef.org/jordan/UNICEF_Hajati_Baseline_Report_Final_3.2018.pdf>.

UNICEF (2017). 'Child Marriage in the Middle East and North Africa', United Nations Children's Fund (UNICEF) Middle East and North Africa Regional Office in collaboration with the International Center for Research on Women (IRCW), 2017.

**UNICEF (2014). A study on early marriage in Jordan 2014; available at: <www.unicef.org/media/files/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy2014-email.pdf> (last accessed 15.05.18).

**University of York (2012). MA in Post-War Recovery Studies. A Field Study Report: The Case of Syrian Refugees in the Za'atari Refugee Camp, Jordan; available at <www.york.ac.uk/media/prdu/documents/generaldocuments/Jordan%202014.pdf>.

WANNA Institute (West-Asia North-Africa Institute) (2014). The Status of Legal Empowerment in Jordan: Evidence to support the post-2015 development agenda; available at: <http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/StatusOfLegalEmpowermentInJordan_WANA_2014.pdf> (last accessed 15.05.18).

التشريعات

المواثيق الدولية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948
اتفاقية الأمم المتحدة للموافقة على الزواج، والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل الزواج 1962
اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979
اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل 1989

المصادر القانونية المحلية (الأردنية)

دستور المملكة الاردنية الهاشمية 1952
قانون منع الجريمة لعام 1954
قانون الجنسية الاردنية 1954
قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960
قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 60 لسنة 1976
قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 36 لسنة 2010
الجريدة الرسمية. 2011. «تعليمات خاصة تتعلق بمنح إذن الزواج من الأفراد دون سن الثامنة عشرة». الجريدة الرسمية رقم 5076 المؤرخة 16/1/2011 <www.pm.gov.jo>.

السياسة الاردنية

الميثاق الوطني الأردني 1990

التشريعات الأخرى

قانون الأحوال الشخصية السوري (رقم 59) لسنة 1953

دراسة نوعية حول الأعراف الاجتماعية والأســـباب الاقتصادية الكامنة التي تؤدي إلى زواج الأطفـــال في الأردن

www.unicef.org
facebook www.facebook.com/UNICEFJordan
twitter twitter.com/UNICEFJordan

unicef
for every child